المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية: حالة ليبيا 2011-2017

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات دبلوماسية

إعداد الطالب: **إشراف الأستاذ:**

بوربيع عبد الرحمان **د. لراري علي**

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: د. هناد محمد.....رئيسا

الأستاذ: د. لراري علي .....مقررا

الأستاذة: د. بن بخيتة وردة.....عضوا

السنة الجامعية:2016-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمد وأشكر العلي القدير الذي وفقني لهذا وما كنت لأوفق لولاه، فحمدا لك يا رب كما يليق بجمال وجهك وعظيم سلطانك حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه.

أتقدم في نهاية عملي هذا بالشكر الوافر والثناء الجزيل لوالديّ اللذان دعماني لإكمال هذا العمل فكانت دعواتهما نبراسا ينير ظلمتي وسندا يشحذ همتي.

ولا يفوتني شكر للأستاذ الدكتور لراري علي على إشرافه على هذا العمل وعلى كلّ الدعم والحرص والصدق في التوجيه والصبر عليّ وعلى كرم مرافقته فلك مني جزيل الشكر وبالغ الاحترام.

كما أشكر كلّ من ساعدني في عملي بالنصح السديد والرأي الرشيد وأذكر منهم: الأستاذ الدكتور

بن عقون عيسى.

ولا يفوتني أن أشكر كلّ من علمني حرفا في كل مساري التعليمي من الابتدائي إلى الجامعي كما أخص بالذكر كافة الأساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الذين قدموا لي يد العون خلال دراستي في العام النظري.

كما أشكر كلّ من ساعدني لإتمام هذا العمل وإخراجه في شكله الحالي، ولا يسعني ذكرهم لكثرتهم ولتعدد خدماتهم لكم مني صادق الدعاء وجميل التقدير.

اهداء

أهدي عملي المتواضع إلى من أمر الله بطاعتهما ونذرا حياتهما للاستثمار في تربيتي وتعليمي وغرس قيمي ومبادئي وزرع شغفي بالعلم وسعيي لتحصيله والصبر على مشاقه.

إليكِ يا من سهرتِ ورعيتِ ودعوتِ ووجهتِ، إليك يا نبع حبي ويا أغلى الخلق ويا سر سعادتي وعنوان نجاحي، يا من لم تبخلِ عليّ بشحن العزيمة وتقوية الإرادة وتذليل الصعاب وتوجيه الدعوات المتواصلة لله لتوفيقي وتسديد خطاي إليك يا أمي الحبيبة...

إلى من تضيق عليه أسطري وتتبعثر في حضرته كلماتي إلى سندي، من تعلمت منه الصبر وورثت منه الإرادة وحب العلم، إلى من لم يبخل عليّ بنفسه وأنار عقلي بتوجيهاته ونصائحه إلى الغالي أبي...

كما أهديها إلى أخي وإخوتي وأدعو لهم بمواصلة النجاح وإكمال الدرب لتحقيق الأمل.

إلى كلّ من قدّم لي مساعدة من قريب أو من بعيد مهما بلغ حجمها وأثرها على عملي هذا لكم مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان وموصول الدعاء الصادق.

إلى كلّ زملائي في الدفعة السابعة الذين قاسموني شغف دراسات العلوم السياسية فكانوا نعم الإخوة.

عبد الرحمان

الملخص

تعالج هذه الدراسة دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية :حالة ليبيا 2011-2017، بحيث يتميز النزاع الليبي عن غيره من النزاعات التي شهدتها المنطقة العربية سواء تونس أو مصر، كونها شهدت فوضى عارمة بداية من سنة 2011، و هذا راجع لعدة أسباب خاصة بالبيئة الداخلية الليبية وتأثرا بدول الجوار التي عرفت بما يسمى بأحداث الربيع العربي، أدت إلى سقوط نظام القذافي، و هذا بالتدخل القوى الأجنبية تنفيذا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتصاعد النزاع و أثر على دول الجوار، و خاصة على المستوى الأمني بما فيها الجزائر التي تتقاسم معها حدود شاسعة على جنوبها الشرقي، و مع هشاشة الوضع في ليبيا و تطورت الأزمة إلى حرب أهلية ، تدخلت الجزائر بتحريك آلتها الدبلوماسية للوساطة بين الليبيين، لحل النزاع بالطرق السلمية من خلال إيجاد توافقات بين الأطراف المتنازعة ، و حثهم على تغليب لغة الحوار و نبذ العنف و العمل على المصالحة الوطنية ، لتجنب الحل العسكري الذي قد يؤجج الوضع .

فالدبلوماسية الجزائرية لها رصيد تاريخي مكنها من اكتساب الخبرة و التجارب في حل النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية، مما رمت بكل ثقلها في حل الأزمة الليبية. و مستقبل ليبيا لابد من ايجاد له مخرجا سلميا , لأن تداعياتها مازالت مستمرة مما يساهم في عدم استقرار المنطقة ككل و على الأمن الوطني الجزائري خاصة مما تشهده من فوضى انتشار السلاح، و الجريمة المنظمة، و الإرهاب .

الكلمات المفتاحية : الدبلوماسية الجزائرية، الجزائر، السياسة الخارجية للجزائر، النزاع الليبي ، ليبيا ، النزاع.

Abstract

This study deals with the role of Algerian diplomacy in solving the regional crises: the case of Libya 2011-2017, so that the Libyan conflict is different from the other conflicts witnessed in the Arab region, whether Tunisia or Egypt, since it witnessed chaos from 2011, This has led to the fall of the Gadhafi regime, with the intervention of foreign powers in implementation of the UN Security Council resolution. The crisis has escalated and affected the neighboring countries, especially on the security level, including Algeria, which shares with it. A vast border on its south-east, with the fragile situation in Libya and the crisis developing into civil war, Algeria intervened by moving its diplomatic agency to mediate between the Libyans to peacefully resolve the dispute by finding consensus among the conflicting parties, urging them to prevail over dialogue, renounce violence and work on national reconciliation. A military solution that could fuel the situation.

Algerian diplomacy has a historical record that enabled it to gain experience and experience in resolving regional disputes by peaceful means, which threw its weight into solving the Libyan crisis. And the future of Libya must be found a peaceful way out, because the repercussions are still ongoing, which contributes to the instability of the region as a whole and the Algerian national security, especially the chaos of proliferation of weapons, organized crime and terrorism.

key words : Algerian diplomacy, Algeria, Algeria's foreign policy, the Libyan conflict, Libya, the conflict.

خطة الدراسة:

المقدمـــــــــــــــة

الفصل الأول: ميلاد الدبلوماسية الجزائرية ومبادؤها

المبحث الأول: ميلاد الدبلوماسية الجزائرية ومحاولة استرجاع السيادة الوطنية

التي تم حجبها في جويلية 1830.

المطلب الأول: البدايات الأولى لصور الدبلوماسية الجزائرية (الأمير عبد القادر والأمير خالد)

المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة (1954-1962)

المطلب الثالث: أهم عناصر ومبادئ الدبلوماسية الجزائرية أثناء الكفاح المسلح (1954-1962)

المبحث الثاني: مراحل الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة (1954-1962)

المطلب الأول: تشكيلة الحكومات المؤقتة للجمهورية الجزائرية أثناء الثورة

المطلب الثاني: اهم المحافل الدولية التي سجلت الدبلوماسية الجزائرية حضورها

المبحث الثالث: نتائج الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة

المطلب الأول: مساعي هيئه الأمم المتحدة في تدويل القضية الجزائرية مع فرنسا

المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية

الفصل الثاني: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية

المبحث الأول: فترة القوة والنشاط للدبلوماسية الجزائرية(المساهمة في دعم حركات التحرر)

المطلب الأول: أسس السياسة الافريقية الجزائرية وتطورها

المطلب الثاني: المساهمة الجزائرية في تحرير بعض المستعمرات البرتغالية

المطلب الثالث: دور الجزائر في تحرير روديسيا الجنوبية وجنوب غرب افريقيا وجنوب افريقيا

المبحث الثاني : نماذج من النشاط الدبلوماسي في حل النزاعات الإقليمية

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثاني: صور للدبلوماسية الجزائرية في حل بعض النزاعات الاقليمية

الفصل الثالث: الحرب الأهلية في ليبيا ودور الدبلوماسية الجزائرية في حلها

المبحث الاول: ظهور النزاع في ليبيا بداية 2011 سقوط نظام العقيد القذافي

المطلب الأول: أسباب وبوادر ظهور النزاع الليبي

المطلب الثاني: أطراف صراع النزاع الليبي سنة 2011

المبحث الثاني: تداعيات النزاع الليبية 2011-2011

المطلب الأول: نتائج وأثار النزاع الليبي على دول الجوار

المطلب الثاني: أثار النزاع الليبي على الأمن في الجزائر

المطلب الثالث: الإنعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للنزاع الليبي على الجزائر

المبحث الثالث: أهم الحوارات السياسية في حل النزاع الليبي ودور الجزائر اتجاه النزاع الليبي

المطلب الأول: أهم ما جاء في حوار صخيرات و ما مدى تنفيذه

المطلب الثاني: دور الدبلوماسية الجزائرية من النزاع الليبي 2011-2017

المطلب الثالث: النظرة المستقبلية للنزاع الليبية

الخاتمة.

المقدمة

المقدمة

تعتبر الدبلوماسية أحد المحددات الرئيسية للدول من أجل تنفيذ سياستها الخارجية وفقا لما يتماشى مع مصالحها و متطلباتها، وهذا ما تسعى إليه الدبلوماسية الجزائرية من أجل تنفيذ مبادئ السياسة الخارجية، التي تبنتها في مختلف المواثيق و الدساتير التي لم تتغير بتغير الدساتير و الرؤساء، فكانت و لا تزال تسعى دائما إلى بذل الجهود من أجل حل النزاعات، و هذا بتحريك دبلوماسيتها و فقا لما يتماشى مع ميثاق الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية سابقا و الإتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة. و تسعى الجزائر إلى حل مختلف النزاعات بالطرق السلمية، و تنبذ التدخل العسكري، وهذا ما إكتسبته من خلال مناصرة القضايا العادلة ، و دعم حركات التحرر و حق الشعوب في تقرير مصيرها. هذا ما جعل لها حضور قوي و فعال على المستوى الإقليمي و القاري خاصة في فض النزاعات و المساهمة في بسط الإستقرار و السلم .

و قد عرفت بداية الألفية الثالثة نزاعات كبيرة جراء ما عرف بالربيع العربي "الحريق العربي"، و تفجير الدول العربية من الداخل بحجة الإنفتاح، و حرية الرأي، و الديمقراطية، بداية من سنة 2010 إلى غاية الآن، وكانت تونس أول هذه الشرارة، ثم تلتها مصر و ليبيا و اليمن، و ازداد لهيب الحرب الأهلية في العراق. هذه الفوضى العربية أدت إلى شرخ و انقسام العلاقات العربية –العربية، و تجميد دور الجامعة العربية، و فشل كل المبادرات العربية الفردية العربية في حل أو تقديم مساعدة لإستتباب الأمن في هذه الدول المذكورة آنفا.

ومع بداية شهر فيفري من سنة 2011، اندلعت مظاهرات في شرق ليبيا، تطالب بإصلاح الأوضاع السياسية و الإجتماعية في البلاد، و تأثرا بما يسمى بالربيع العربي و الأحدث الجارية في الجارة تونس و مصر، تحولت إلى المطالبة بإسقاط نظام معمر القذافي، و إقامة نظام جديد ديمقراطي، و منه واجهتها قوات الأمن بالقمع، لتتصاعد حدة العنف بين الليبيين، لتتحول الإنتفاضة إلى نزاع مسلح داخلي، و بحجة انتهاك حقوق الإنسان، و فشل المساعي العربية و الإفريقية في حل النزاع بالوسائل السلمية، تدخل المجتمع الدولي بقرار من مجلس الأمن يقضي بالتدخل العسكري في ليبيا لحماية المدنيين، و منه يتحول النزاع من نزاع مسلح داخلي إلى نزاع مسلح دولي، أدت إلى سقوط نظام القذافي و انتشار الفوضى، و ظهور الجماعات المتطرفة المسلحة، لتخلف آثارا على دول جوار ليبيا، وخاصة الجزائر التي تتقاسم معها حدود شاسعة .

و في غياب رص لصف العربي، و محاولة إقتراح مبادرة عربية جادة لحل هذه النزاع، نحاول في هذه الدراسة الإشارة إلى المبادرة الجزائرية من خلال تحريك كل ثقل دبلوماسيتها الخارجية، لتقريب وجهات النظر و الآراء و المواقف المختلفة بين الأطراف المتنازعة في الجارة الليبية، علها تجد طريقا لإجراء مصالحة حقيقية بين الأشقاء الليبيين. بحيث ما فتئت الجزائر ببذل قصارى جهودها و تقديم كل مساهمتها من خلال المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة (ONU)، و الإقليمية (الجامعة العربية) و الجهوية (الإتحاد الإفريقي).

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع محل الدراسة :دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية : حالة ليبيا 2011-2017، من خلال معرفة الرصيد التاريخي للدبلوماسية الجزائرية و مبادؤها، و مقوماتها بعد الإستقلال الوطني، في مساندة القضايا العادلة و المساهمة في تحريرها ، و الدور الذي لعبته من خلال المساهمة في تسوية بعض النزاعات بالطرق السلمية، ونبذ الحل العسكري و التدخل الأجنبي. و من خلال هذه الدراسة نستعرض الجهود الدبلوماسية الجزائرية لحل النزاع الليبي، من خلال الوساطة الرامية التي تسعى إليها الجزائر إلى شمل كل ابناء ليبيا بعد سقوط نظام القذافي سنة 2011، و التي لا تزال تداعياتها مستمرة على دول الجوار و أثرت على أمن المنطقة ، و خاصة الجزائر التي تتقاسم معها مساحة شاسعة من الحدود على الجهة الجنوبية الشرقية، مما أثر بشكل مباشر على الأمن الوطني الجزائري، من جراء الفوضى و النزاع المسلح الذي دخلت فيها ليبيا، و التدخلات الأجنبية التي زادت من إستمرار الإنقسام والعنف، و خاصة أن للجزائر رصيد في حل هذه النزاعات على المستوى الإقليمي بالطرق السلمية، التي توجت بالمصالحة السلمية و الوطنية في الكثير من النزاعات، بحيث ساهمت في إبعاد التدخلات والأطماع الأجنبية و نادت بالاستقرار في مناطق النزاع و المساهمة في السلم و الأمن الإقليمي.

أسباب اختيار الموضوع:

تتفرع أسباب إختيارنا للموضوع إلى أسباب موضوعية و أسباب ذاتية :

الأسباب الموضوعية:

تكمن الأسباب الموضوعية في دراسة هذا الموضوع في معرفة مساهمة الجزائر في حل النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية، وعن طريق الوساطات التي توسطت فيها الجزائر، مما ساهمت في استقرار المنطقة و القارة الإفريقية عموما، و جعلها محل ثقة و إحترام لدى الدول التي توسطت لها الجزائر أو التي إهتمت بالأمن الإقليمي و الدولي ، و غيرها من المنظمات الإقليمية، و حتى لدى الهيئة الدولية الأمم المتحدة ، مما جعل دراسة هذا الموضوع يستحق البحث لفهم ما تصبو إليه الجزائر من خلال نشاطها الدبلوماسي على المستوى الإقليمي.

الأسباب الذاتية :

تكمن الأسباب الذاتية في دراسة هذا الموضوع إلى اهتمام الباحث بحقل العلاقات الدولية، وبزيادة الرصيد المعرفي في الجانب الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية التي تتمثل في الدبلوماسية الوقائية. وأيضا لاهتمامه بالوسائل السلمية في حل النزاعات الإقليمية للنزاع الليبي، منذ بداية النزاع سنة 2011، وبالدبلوماسية الجزائرية التي لعبت دورا هاما في استقلال الجزائر، واسترجاع سيادتها والمساهمة في دعم حركات التحرر لنيل استقلالها وفي حل النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية، وأيضا أن الموضوع يضم مقررات الدراسة بالمدرسة: الدبلوماسية الجزائرية، تقنيات التفاوض، الأمن الدولي.

الاشكالية:

لعبت الجزائر دورا بارزا في العلاقات الدولية، منذ أن استرجعت سيادتها من خلال الانتصار على الاستعمار الفرنسي البغيض، وكان ذلك بالنسبة لها نبراسا ينير لها طريق الحرية والسلام، وقد أكدت فكرتها في اعتناق الحرية والسلام منذ زمن بعيد من خلال دعم حركات التحرر المختلفة في افريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية لنيل الاستقلال وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومعالجة النزاعات الإقليمية والصراعات بين دول الجوار عن طريق الحوار والسلم. ومنه نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت مبادرات الدبلوماسية الجزائرية في معالجة النزاع الليبي (2011-2017) وما مدى مساهمة مخرجات هذه الدبلوماسية في المحافظة على السلم والأمن في المنطقة؟

و على ضوء هذه الاشكالية ارتأينا طرح الاسئلة الفرعية التالية ، تحليلا للإشكال المدروس و هي كالاتي:

– ماهي مراحل ميلاد الدبلوماسية الجزائرية، و ما هي مبادؤها التي عملت على استرجاع سيادتها ؟

– كيف ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في تحرير بعض المستعمرات الإفريقية وما هو الدور الذي لعبته في بعض النزاعات الإقليمية؟

– فيما تتمثل طبيعة النزاع الليبي؟ وأثره على أمن المنطقة والأمن القومي الجزائري؟ وماهي الجهود المبذولة من طرف الجزائر في حل النزاع الليبي؟

وللغوص في الموضوع أكثر نطرح الفرضيات الآتية:

– ساهمت مبادئ الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة المتمثلة في حق الشعوب في تقرير مصيرها وتدويل القضية في استرجاع السيادة الوطنية.

– من خلال مبادئ السياسة الخارجية للجزائر المستقلة ساهمت في تحرير بعض المستعمرات

الإفريقية وحل النزاعات الإقليمية عن طريق الحوار والتوافق.

– أفرز النزاع الليبي تداعيات خطيرة على الأمن القومي الجزائري مما جعل الجزائر تحرك دبلوماسيتها التي اكتسبتها من الرصيد التاريخي في حل النزاع بالطرق السلمية والعمل على المصالحة بين الليبيين.

مناهج الدراسة :

لدراسة الموضوع دراسة علمية تتماشى وطبيعته، لابد من توظيف عدة مناهج لمعالجة كل جوانب الموضوع:

المنهج التاريخي: تمت الإستعانة بالمنهج التاريخي بإعتباره منهج من مناهج البحث العلمي لتتبع التطور التاريخي للدبلوماسية الجزائرية ومراحلها، وكذلك بالتتبع الكرونولوجي لجذور النزاعات، وخاصة النزاع الليبي الذي تعمل الجزائر على حله.

المنـهج الوصفي: لوصف المحددات الرئيسية للدبلوماسية الجزائرية، من مبادئ السياسة الخارجية التي نصت عليها المواثيق والدساتير الجزائرية، التي أثرت في توجيه العمل الدبلوماسي ،وتطبيق ذلك على النزاع من خلال استخراج أهم الميزات والصفات التي تميز أي نزاع أو صراع عن الآخر.

المنـهج التحليلي: لتحليل النزاع الليبي وفهم طبيعته والذي يدخل فيه (الجانب الكرونولوجي) الذي يشمل الأحداث والزمن، وأيضا تحديد أهم قضايا النزاع والأطراف المباشرة وغير المباشرة ،و تحليل أهم المدخلات و المخرجات من حيث أهم المبادرات التي لحل القضية الليبية، و على رأسها المبادرة الجزائرية .

منـهج دراسة حالة: لدراسة حالة تدخل الوساطة الجزائرية، في العمل على حل قضية النزاع الليبي بالطرق السلمية، باعتبارها حالة نزاع وصراع تتطلب جمع أهم الخصائص التي تميزها عن غيرها من النزاعات.

الدراسات السابقة:

دراسة كتاب: الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإرترية لمحمد بوعشة، وتطرق فيه إلى دور الدبلوماسية الجزائرية من خلال الوساطة التي سعت إليها بين إثيوبيا وإرتريا. وتناولت هذه الدراسة نشاط الدبلوماسية الجزائرية انطلاقا من القمة ال 34 التي انعقدت سنة 1998 (بواغادوغو) تحضيرًا للقمة الـ35 التي انعقدت في الجزائر بعد أن حشدت لها اهتمام القادة الأفارقة، والتي تحركت خلالها الجزائر لإنهاء الحرب الدائرة في القرن الإفريقي الذي استصعب حله نظرا للعوامل و التعقيدات التي ساهمت في تأجيج الوضع، وتطرق فيها الكاتب إلى جهود التي بذلتها الجزائر بصفتها رئيسة منظمة الوحدة الإفريقية من أجل إقناع الطرفيين للجلوس على طاولة الحوار للوصول إلى اتفاق إطلاق النار، مع الإشارة إلى الدعم الذي وجدته من الشركاء الدوليين كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي و هيئة الأمم المتحدة التي أشادت بالدور الجزائري في حل النزاع بالطرق السلمية.

صعوبات الدراسة:

تكمن صعوبات الدراسة في أن النزاع الليبي تم تناوله من جانب التدخل الإنساني لحماية الليبيين من نظام القذافي و العمل على اسقاطه، و من الجانب الأمني لتداعياتها على المنطقة نظرا لما تتقاسم

ليبيا حدودها مع دول كثيرة، فهناك العديد من المحللين يختلفون في تفسيرهم حول أسباب و أهداف تخل الأطراف الإقليمية و الدولية، كما تكمن صعوبات الدراسة في عدم توفر المعلومات ، قلة المراجع العلمية و الأكاديمية ، و بإعتباره موضوع حديث لم يتناول دور الوساطة الجزائرية في حل النزاع الليبي ،التي تشابكت و تعددت أطرافها، و في ظل التدخل الأجنبي الذي ساهم في الانقسام.

تقسيم الخطة:

ارتأينا تقسيم موضوع الدراسة الى ثلاثة فصول بهدف ضمان التوازن المطلوب، اذ تضمن الفصل الأول ميلاد الدبلوماسية الجزائرية و مبادؤها ابتداءا، من الجهود التي قام بها الأمير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية و الأمير خالد إلى غاية ثورة نوفمبر 1954 المجيدة، و التي تجسدت مبادؤها من خلال المواثيق أثناء الثورة التحريرية، و تناولنا مختلف المؤتمرات الدولية ودورات الأمم المتحدة التي شاركت فيها الدبلوماسية الجزائرية من خلال التعريف بالقضية الجزائرية والعمل على استعادة السيادة الوطنية و نيل الإستقلال عن الإستعمار الفرنسي ؛

وتضمن الفصل الثاني جانب من دور الدبلوماسية الجزائرية في دعم حركات التحرر في افريقيا وخاصة التي كانت تحت الإستعمار البرتغالي، وفي مناهضة نظام الآبرتاي في جنوب إفريقيا، وهذا على ضوء الأسس التي تبنتها في القارة الإفريقية، وجانب من الوساطات الناجحة التي قامت بها في حل بعض الأزمات والنزاعات على ضوء المبادئ السياسة الخارجية التي تم دسترتها بعد الإستقلال و انتهجتها، والتي تتماشى مع مبادئ و أهداف هيئة الأمم المتحدة ؛

و في الفصل الثالث ، تم التطرق إلى بوادر و عوامل ظهور النزاع الليبي و انعكاسات التدخل الأجنبي مما أزم الوضع وزاده تعقيدا، و تداعياته على دول الجوار من خلال تقوية الإرهاب و انتشار السلاح ، وكيف أثر ذلك على عقيدتها الأمنية، وإلى دور الوساطة الجزائرية في حل الأزمة بالطرق السلمية المبني على الحوار والتوافق والتزام الحياد بين جميع الأطراف المتصارعة و الصعوبات التي لا تزال عائقا على تنفيذ المصالحة، واية سيناريوهات المتوقعة لحل النزاع في ظل الأوضاع القائمة.

شرح بعض المفاهيم :

من خلال دراستنا تم توظيف بعض المفاهيم ارتأينا أن نبينها لكي يستطيع الباحث فهم الموضوع وإزالة الالتباس والغموض والتعامل معه بطريقة علمية.

الدبلوماسية: بمعناها العام الحديث، والذي يتماشى مع مفهوم القانون الدولي، هي مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة، وللتوثيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال والتبادل وإجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية .

وتعتبر الدبلوماسية أداة رئيسية من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية للتأثير على الدول والجماعات الخارجية بهدف استمالتها وكسب تأييدها وتحقيق مصالحها التي تتماشى مع سياستها الخارجية. وبالإضافة إلى توصيل المعلومات للحكومات والتفاوض معها تعنى الدبلوماسية بتعزيز العلاقات بين الدول وتطورها في المجالات المختلفة وبالدفاع عن مصالح وأشخاص رعاياها في الخارج وتمثيل الحكومات في المناسبات والأحداث، إضافة إلى جمع المعلومات عن أحوال الدول والجماعات الخارجية، وتقييم مواقف الحكومات والجماعات إزاء قضايا راهنة أو رادات فعل محتملة إزاء سياسات أو مواقف مستقبلية.

و للدبلوماسية عدة تعاريف منها:

تعريف معاوية بن أبي سفيان: " لو أن بيني وبين الناس شعره ما انقطعت، إذا أرخوها شددتها وإن شدوها أرخيتها."

تعريف معجم اوكسفورد: "عملية إدارة وتنظيم العلاقات الدولية عن طريق المفاوضة، وهى طريق تسوية وتنظيم هذه العلاقات بواسطة السفراء والمبعوثين، كما أن المهمة الملقاة على عاتق الدبلوماسي أو قل إنها فنه".

فالدبلوماسية هي مهنة (الوظيفة الدبلوماسية)، وهي علم وفن تمثيل الدولة والتفاوض وتنفيذ سياستها الخارجية، عبر أجهزة متخصصة يطلق عليها البعثات الدائمة.

تعريف النزاع : –هناك تعريف شامل و عام للنزاع، ينطلق من كونه حالة تفاعل قائم على اللاتعايش بين فاعلين أو أكثر، حالة من التناقض و عدم التطابق في المصالح و الأهداف، قد تكون مصادر النزاع مادية (الموارد الطبيعية او الرقعة الجغرافية)أو معنوية قيمية (الإيديولوجيا أو الهوية مثلا) جون بورتون.

تعريف الأزمة: حسب(تشارلز ماكليلاند) فالأزمة "عبارة عن تفجيرات قصيرة تتميز بكثرة و كثافة الأحداث فيها و تتميز الأزمات الدولية بالسلوك المتكرر أي أن كل أزمة تأخذ مسارا مماثلا لغيرها"[1].

لقد ركز الباحثون في تحديدهم لمفهوم الأزمة، على عدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الصور التي توصف بها النزعات بين الدول نجملها فيما يلي[2]:

- المفاجأة فالأزمة غير متوقعة.

- تعقد وتشابك وتداخل عناصر الأزمة وأسبابها وكذا تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة .

- وتطورها، وتعارض مصالحها .

- نقص وعدم دقة المعلومات .

- قصر أو ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة.

تعريف النزاعات الدولية:

يقصد بالنزاع الدولي خلاف بين دولتين، على مسألة قانونية أو حادث معين، أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما"[3].

وعرفت محكمة الدائمة للعدل الدولية النزاع الدولي على أنه، خلاف حول نقطة قانونية أو واقعية، أو تناقض و تعارض للطروحات القانونية، أو المنافع بين الدولتين[4]

---

[1]- داورتي جيمس، روبرت بالتسغراف، ***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية***، تر وليد عبد الحي،(الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط 1،1985)،ص.12.

[2]- لبنى بهولي،***الأزمة اللبنانية بعد اتفاق الطائف بين المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية***"، (الجزائر، كلية الحقوق.2010 جامعة محمد خيضر بسكرة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،ص.11.

[3]- كمال حماد،***النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات***، (لبنان،الدار الوطنية للدراسات والنش والتوزيع 1998)،ص. 17.

[4]- ***المكان نفسه.***

الفصل الأول:

ميلاد الدبلوماسية الجزائرية ومبادؤها

الفصل الأول: ميلاد الدبلوماسية الجزائرية ومبادؤها

لقد عرفت الدبلوماسية الجزائرية تطورات عدة من خلال مرورها بعدة مراحل، ابتداءا من الجهود التي قام بها الأمير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية، و الأمير خالد إلى غاية ثورة نوفمبر 1954، و بذلك فإن الدبلوماسية الجزائرية ليست وليدة الثورة فقط، كون أن جذور العمل الدبلوماسي الجزائري يعود إلى الأباء الأوائل من المقاومين للإحتلال الفرنسي، أبرزهم الأمير عبد القادر بن محي الدين الحسني، و الأمير خالد الذي سعى إلى طرح القضية الجزائرية أمام عصبة الأمم كمنظمة دولية سعت إلى نشر السلام في العالم و تطبيق حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.

وقد تجسدت مبادئ الدبلوماسية الجزائرية من خلال المواثيق أثناء الثورة التحريرية، وفي هذا الفصل سنتطرق إلى مختلف المؤتمرات الدولية ودورات الأمم المتحدة التي شاركت فيها بهدف التدويل و التعريف بالقضية الجزائرية، وما ترتب عنه من استعادة السيادة الوطنية ، ونيل الإستقلال عن الإستعمار الفرنسي، و بهذا يمكن القول أنه ومن أهم الانتصارات التي حققتها الجزائر أثناء الثورة نجد الدور الكبير الذي لعبه العمل المسلح إلى جانب الدور الدبلوماسي الذي لعبته في المفاوضات الجزائرية الفرنسية و من ثمة تحيق الاستقلال.

المبحث الأول : ميلاد الدبلوماسية الجزائرية و محاولة استرجاع السيادة الوطنية التي تم حجبها في جويلية 1830.

قبل التطرق إلى العمل الدبلوماسي مع إندلاع الثورة التحريرية، لا بد من الإشارة إلى أن جذور العمل الدبلوماسي الجزائري يعود إلى الأباء الأوائل من المقاومين للإحتلال الفرنسي، أبرزهم الأمير عبد القادر بن محي الدين الحسني، و الأمير خالد الذي سعى إلى طرح القضية الجزائرية أمام عصبة الأمم كمنظمة دولية، سعت إلى نشر السلام في العالم، و تطبيق حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.

المطلب الأول: البدايات الأولى لصور الدبلوماسية الجزائرية (الأمير عبد القادر والأمير خالد)

بعد حادثة المروحة الشهيرة، نزلت الحملة الفرنسية في سيدي فرج في 14 جوان 1830 و دخلت العاصمة في 5 جويلية من نفس السنة و من نتائج هذا العدوان سقوط مدينة الجزائر على يد الجيش الفرنسي بعد توقيع معاهدة الإستسلام والتسليم بين "المارشال دوبرمون" (De Bourmont) و"الداي حسين" ، ثم زحفت على ضواحي العاصمة بسهولة نسبيا ، و استسلم لها باي تيتري الذي أعاد الفرنسيون تنصيبه عميلا في 15 من نفس الشهر .و بعبارة أخرى فقد أصبحت ولاية الجزائر (أو بالأحرى شواطئ هذه الولاية) و جزء من ولاية تيتري تمثل قاعدة الإحتلال و معقد الآمال للاستعمار في المرحلة الأولى للغزو[1] .

ومنه واجه الشعب الجزائري الغزو الفرنسي لكامل أراضيه بكل ما يملكه من طاقات، خاصة في المجال العسكري والدبلوماسي. وهذا إفشالا للغزو و احتجاجا على الانتهاكات السافرة التي أخذت سلطات الإحتلال ترتكبها مخالفة لروح و نص و ثيقة الإستسلام التي وقعتها مع داي الجزائر في 5 جويلية 1830 و تتعهد بموجبها احترام أملاك الأهالي و معتقدهم و تقاليدهم.

وعندما أحس الأمير عبد القادر أن الغزو الفرنسي لوطنه، ليس بالمناوشة العسكرية الهينة، إستدرك الأوضاع المتردية، و أذعن لإرادة الشعب فقبل على مضض أن يبايع بالإمارة، ويتحمل مسؤوليتها ممتثلا في ذلك رغبة والده الشيخ محي الدين مستجيبا لداعي الضمير ،الدين و الوطن .فرغم صغر سنه وقلة خبرته و تجاربه قد استطاع الأمير أن يجعل في المناطق الخاضعة لنفوذه، شعبا منظما الصفوف، موحد الكلمة و الأهداف، تدار شؤونه في إطار دولة، قوامها الشورى و العدالة

1- اسماعيل العربي، ***العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر***،(الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1982)،ص.5.

و القيم السامية، تستنبط قوامها و أسس نظامها، من الأخلاق الدينية السمحة، و النظريات السياسية المتطورة، الهادفة الى إسعاد الفرد في إطار المجتمع الفاضل[1]. ولعب الأمير عبد القادر دورا رائدا و بارزا في قيام و إبراز دولة جزائرية معاصرة عصرية و مستقلة نالت اعجاب دول أوربا و العالم العربي ، وما ميز نشاط الأمير عبد القادر هو انتصاره عسكريا على فرنسا، و بالتالي ألزم ذلك اعتراف فرنسا بسيادته ، و كذلك المساندة الكثيرة من طرف الدول المجاورة، فمن خلال اتفاقية دي ميشال في 26 /1834/02 بوهران أو ما يطلق عليه باتفاق السلام (موقعة بين الأمير عبد القادر و الجنرال دي ميشال)، إعترفت فرنسا بسيادة الأمير على منطقة معينة و استقلاليتها، و ضمنت هذه الاتفاقية للأمير عبد القادر انشاء وسائل الحرب من أسلحة و ذخيرة و حرية التجارة التامة [2].و كانت أهم بنود الاتفاقية هو تسليم الجنود الفرنسيين الذين تخلو عن القتال للطرف الفرنسي و تسلسم المقاتليين العرب الفارين من عقاب مستحق من قبائلهم و الباحثين عن ملجأ عند فرنسا لممثلي الأمير بالمدن الساحلية، وحرية التجوال من طرف الفرنسيين المدنيين بالأراضي الجزائرية وفق مذكرة توقع بطابع من قنصل الأمير عبد القادر الممثل بالمدن التالية وهران، مستغانم، وأرزيو. و بالنسبة للجزائريين لهم حرية السفر بالمدن المحتلة وفق تذكرة موقعة من طرف الجنرال الفرنسي[3] .

أم فيما يخص متن المعاهدة فقد كانت من نسختين أصليتين في عمودين عليها شروط الأمير عبد القادر و الجنرال دي ميشال باللغتين العربية و الفرنسية في ستة (06) مواد لم تورد أي تبعية و لم تحدد سلطة الأمير عبد القادر.

للإشارة فإن العلاقات الجزائرية المغربية أصابها الفتور من جراء عقد هذه الإتفاقية ، فالسلطان المغربي رأى في ذلك نوعا من التحالف مع الكفار و تسليما للغزاة لكن الأمير كان يرى في تلك المعاهدة مجرد إجراء "تكتيكي"، فالعلاقات بين البلدين (الجزائر و المغرب) كانت منذ بداية فترة حكم الأمير عبد القادر و في اواخر سنة 1833 وجه الأمير رسالة الى السلطان و معها بعض الهدايا فرد عيه السلطان برسالة و أرفق معها 600 بندقية و العدد نفسه من السيوف و كمية من الذخيرة، ومنه

1-صالح بن القبي، ***الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس و اليوم و محاضرات أخرى***،(الجزائر،المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر،2002)، ص.37.

2-عطاء الله فشار، "***دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية***"،(الجزائر، كلية العلوم الانسانية،جامعة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تاريخ،2000-2001)،ص.5.

3-عبد القادر سلاماني، "***الاستراتيجية الفرنسية لإجهاض مشروع الدولة الجزائرية الحديثة1832-1847م***"،(وهران، كلية العلوم الانسانية والحضارة الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر،2009)،ص.54.

وجهت الحكومة الفرنسية تعليمات إلى قنصلها في طنجة بأن يقدم احتجاجا شديد اللهجة الى السلطان و يطلب اليه وضع حد لأعماله التي لا تتفق مع تعهداته السابقة[1].

وبعد استيلاء الأمير على ولاية تيطري دخل في صدام محدود مع قائد قوات وهران الجنرال تريزيل على اثر اعتدائه على المناطق التي تخضع لحكم الأمير، وتلقى الجنرال تريزيل هزيمة نكراء، وهذا الحادث دفع بالأمير إلى طلب تأسيس علاقات تجارية مع بريطانيا لإيجاد نوع من التوازن بينها وبين فرنسا في البحر المتوسط فكتب يوم 1835/09/23م رسالة إلى ملك الانكليز(قيلوم وليام الرابع) عن طريق القنصل البريطاني في طنجة يبلغ فيها الحكومة البريطانية نبأ اعتداء فرنسا على معاهدة ديمشال، وينوه بما عرف عن بريطانيا من الوفاء بتعهداتها، إنه إذا كانت صداقة بريطانيا أقوى من صداقتها لفرنسا فإنه من الممكن التفاهم معها لربط العلاقات التجارية ولتعزيز المصالح بين البلدين، وفي 30 من شهر مارس 1836 م جاءه الرد عن طريق القنصلية البريطانية بطنجة بأن ملك الإنكليز لا يستطيع أن يستجيب لطلبه.[2]

وقد كانت معاهدة ديميشال فرصة للأمير عبد القادر لتنظيم جيشه و أموره الحربية التي كانت تعتبر أهم عنصر لمواجهة الاحتلال الفرنسي.

معاهدة تافنة المحررة بتاريخ 1837/05/30 بين الأمير عبد القادر و الجنرال بيجو بواد التافنة تحتوي على 15 بندا ،و في اليوم التالي، جرت مقابلة بين الامير و قائد قوات وهران بناء على طلب هذا الأخير، تضمنت المعاهدة مكاسب مهمة، أهمها تنظيم علاقته مع العدو وحصر مواقع الاحتلال في نقاط محددة على الشواطئ ، و بالتالي ضمن للبلد فترة من السلام و الهدوء الذي كان في أشد الحاجة اليه لتدعيم استقلاله السياسي و الاقتصادي و بتنظيم جيش مجهز و مدرب على طرق القتال الحديثة، والى جانب ذلك ضمنت المعاهدة رقعة موسعة لمملكته التي تمتد آنذاك (فيما عدا بقع سوداء في وهران و الجزائر) من الحدود المغربية حتى داخل ولاية قسنطينة وكذلك حرر الامير بواسطة المعاهدة مدينة تلمسان و جزيرة ارشغون و استعاد الى مملكته اراضي الدوائر[3]، و الزمالة التي طالما كانت موضع نزاع وتطاحن مع العدو، التي ستصبح عاصمة الأمير المتنقلة[4] التي كانت تمثل اخر حلقة في سلسلة الخطط العسكرية التي وضعها الأمير في مجال اختياره للمدن التي يتخذها مراكزا لإدارته.

1- العربي، **مرجع سابق**،ص. 224 .

2- سليم العايب، ***الدبلوماسية الجزائرية في اطار الاتحد الافريقي***"،(الجزائر،كلية الحقوق ،جامعة الحاج لخضر باتنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،الدبلوماسية و العلاقات الدولية،2010-2011)،ص43.

3- العربي، ***مرجع سابق***،ص .139.

4- بن قبي، ***مرجع سابق***، ص. 57.

أما عن مساعي الأمير عبد القادر لربط علاقات مع الإمبراطورية العثمانية قصد الحصول على المساعدات التي تمكنه من مواصلة القتال لنصرة القضية الوطنية، فقد كانت بناء على إلحاح حمدان خوجة، حيث راسل السلطان العثماني عن طريق بريطانيا، ووصلت هذه الرسائل المؤرخة في ديسمبر 1841 م إلى كل من السلطان العثماني والصدر الأعظم وحمدان خوجة الذي أكد له الأمير بأنه عمل بنصيحته وقام بتلك المساعي، أما الرسائل الموجهة إلى السلطان والصدر الأعظم فكان محتواها يدور حول شرح مجمل للأحداث التي جرت منذ دخول الفرنسيين إلى أرض الجزائر وما آلت إليه الأمور، وفي الأخير يطلب الأمير المساعدة ويعلل ذلك بأنه لم يعد يقدر على مواجهة العدو، بسبب تفوق جيش هذا الأخير من حيث العدد والعدة، ورد السلطان العثماني برسالة شكر للأمير ووعده بتنفيذ كل ما يراه لائقا، لكن الضغوط البريطانية على الأستانة أدت إلى فشل تلك المساعي، وبقيت كل من تركيا وبريطانيا تحافظان على صداقة الطرفين المتصارعين[1].

كما كان لإنتصارات جيوش الأمير عبد القادر صدى كبير في الدول، وبالخصوص في المغرب وتونس. وأقام الأمير عبد القادر علاقات مع باي تونس وليبيا، واغتنم الأمير عبد القادر التنافس الناشئ بين بريطانيا وفرنسا وتوتر العلاقات بينهما، وأرسل عدة بعثات للسلطات البريطانية بطنجة (المغرب) وتونس لتدعيمه للوقوف ضد فرنسا، كما أرسل إلى لندن رسالة في نوفمبر 1841، إقترح فيها تبادل العلاقات لصالح الطرفين: المساعدة البريطانية مقابل حق إستغلال ميناء تنس كمركز تجاري[2].

لقد لعب الأمير عبد القادر دورا رائدا في قيام وإبراز دولة جزائرية عصرية ومستقلة، مما أثار إعجاب العديد من الدول في أوربا والعالم العربي.

- دبلوماسية الأمير خالد:

يعود نشاط حركة الشبان الجزائريين إلى نخبة تعلمت في المدارس الفرنسية، حيث عانت التهميش و لاحظت الاختلال الواضح في الحقوق بين الأقلية الأوروبية الحاكمة و الأغلبية الجزائرية المسالمة التي تعيش الحرمان من حقوقها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

ومن ثم تشكلت حركة الشبان الجزائريين، فبدأت بالاتصال بالمسؤولين في الحكومة الفرنسية و الضغط عليها، وقام في صلب هذه الحملة الأمير خالد بالاتصال بأطراف دولية، فشارك اخوانه التونسيين في مؤتمر جامعة حقوق الانسان بباريس، الأمر الذي لم ترضى عنه الادارة الفرنسية في

1- العايب، ***مرجع سابق*** ، ص .46.

2-فشار، ***مرجع سابق***، ص. 06

الجزائر لأنه قد طالب في هذا المؤتمر بأن تتضمن معاهدة السلام المقبلة الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

وكان الحزب الوطني التونسي هو أول من رفع هذا الشعار و طلب بتنفيذه[1]، و طالب بتمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي ومجلس الشيوخ دون التخلي عن هويتهم العربية والإسلامية[2] .

فقد عمل الأمير خالد غداة الحرب العالمية الأولى على طرح القضية أمام عصبة الأمم ، وقبيل انعقاد مؤتمر الصلح و السلم في جانفي 1919 بفرساي ، طلب الأمير خالد من زملاءه تشكيل وفد لحضور المؤتمر، و عند انعقاده قام الأمير خالد بتقديم عريضة للرئيس الامريكي و ودرو ولسن سنة 1919، موضحا فيها حالة الجزائر و وضعية الجزائريين[3]، و أشار إلى عدد من الخروقات العنصرية الممارسة من الإدارة الإستعمارية ضد الشعب الجزائري ومن خلالها طالب فيها بتطبيق مبادئ ولسن الأربعة عشر ،منها حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها[4] ، إلا أن هذا المؤتمر لم يأخذ بعين الاعتبار طموحات و تطلعات الأمير خالد و سعد زغلول من مصر و الأمير فيصل بن الحسين من الحجاز في تقرير مصير الشعوب المستعمرة، لكنه ركز على رهانات القوى الدولية آنذاك ،و المتمثلة في الولايات المتحدة الإمريكية و فرنسا و بريطانيا و روسيا أكثر من قضايا الدول المستعمرة.

المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة (1954-1962)

لقد كان تفجير الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954 ، استمرارا لنهج المقاومات الشعبية المسلحة، وتتويجا للعمل السياسي والثقافي الذي شهدته أطياف الحركة الوطنية المختلفة، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، والتي توحدت أخيرا حول هدف واحد هو استقلال الجزائر، تاركة اختلافاتها السياسية والأيديولوجية جانبا، إلى فترة ما بعد الاستقلال.

- التوجهات الأساسية للثورة :

ان ثورة أول نوفمبر 1954 كانت بمثابة المرحلة الأخيرة والحاسمة في العمل السياسي، والتي جاءت كنتيجة حتمية للنضال السياسي والمقاومات الشعبية التي امتدت طيلة فترات الاحتلال الفرنسي

---

[1]-بسام العسلي ، ***الامير خالد الهاشمي الجزائري،*** (بيروت، دار النفائس،1984)ص ص، 110-111

[2] العايب، ***مرجع سابق*** ،ص. 58

[3]- احمد النوي "كلمة الافتتاح"، (يوم دراسي حول الامير خالد بمناسبة الذكرى الخمسين لوفاته) الجزائر ،المركز الوطني للدراسات التاريخية ،1986،ص8

[4]- وحدة البحوث و التوثيق ،***الملف: تطور الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962م دراسات و بحوث حول تطور الدبلوماسية الجزائرية*** الجزائر، دار هومة،1998،ط2)،ص.128.

كما جاءت في سياق التحولات العالمية والإقليمية التي برزت وتطورت في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية وتمثلت التوجهات الأولى للثورة، التي تتمثل في المراجع الأساسية لجبهة التحرير الوطني، ولتوجهات الثورة التحريرية في النصوص الأساسية للثورة، وهي نداء أول نوفمبر 1954 ، مؤتمر الصومام في أوت 1956، وبرنامج طرابلس في جوان 1962.

فعندما فجرت جبهة التحرير الوطني فتيل الثورة، فإنما حددت تحركاتها في إطار ثلاث توجهات أساسية:

1- سياسيا؛ هدفت جبهة التحرير الوطني إلى استرجاع السيادة الوطنية عن طريق الكفاح المسلح، لإجبار فرنسا الاستعمارية على القبول بالتفاوض[1]. وفي إطار هذا التوجه دعت جبهة التحرير كافة التنظيمات السياسية إلى الإعلان عن حل نفسها والالتحاق بصفوف جبهة التحرير الوطني بصفة فردية. وأعلنت جبهة التحرير نفسها الممثل الوحيد للشعب الجزائري الثائر بصفتها قائدا للكفاح المسلح، وأن أي تفاوض مع العدو لا يكون إلا مع قيادتها [2].

2- اقتصاديا واجتماعيا؛ كانت جبهة التحرير، ترمي من وراء الثورة إلى استرجاع الأراضي المغتصبة من طرف المعمرين الأوروبيين. وتغيير هيكل الاقتصاد الوطني، بما يتماشى واحتياجات الشعب الجزائري وإمكانيات البلاد. هذا الاقتصاد الذي جعل منه الاستعمار الاستيطاني طيلة فترة الاحتلال دعامة للاقتصاد الفرنسي في المتروبول. وجعلته في حالة تبعية تامة، تمنع الجزائري الشعور بذاته وكرامته كإنسان، و تحول بينه و بين مسؤولياته ككائن له حق التصرف في شؤونه . كما ترمي إلى تحرير الشعب الجزائري من الإستعباد و الاستغلال، مما ألح في توجه الثورة الإقتصادي و الإجتماعي إلى إسترجاع كل ما أخذ بالقوة.

3- ثقافيا وحضاريا؛ قصدت الثورة الجزائرية تحرير الشخصية الوطنية واستعادة الهوية الجزائرية المتشبعة بالثقافة العربية والإسلامية و مكوناتها اللغوية. فقد اعتمدت جبهة التحرير الوطني على الدين الإسلامي كعامل أساسي في تزويد المجاهدين بالطاقة والروح الضرورية لمواجهة أعتى قوة استعمارية في ذلك الوقت تفوقهم عدة و عددا، نابع من إدراك قيادة الجبهة لأهمية الدين الإسلامي في قلوب وشعور الشعب الجزائري المسلم، ونابع من حقيقة أن الاستعمار كان و لا يزال يدرك أن شعبا بلا ثقافة شعب ميت و بالتالي يقضي على ثقافة الشعب المعتدي عليه ، ومنه عمل على إفراغ هذا الدين من محتواه من خلال الاعتداء على المؤسسات الدينية، وتشويه تعاليمه وإغراقه في متاهات الشعوذة

---

[1]- ***النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54***،(الجزائر، منشورات ANEP ، 2008)، ص ص .12-13

[2]- محمد العربي الزبيري، ***تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962 الجزء الثاني***،(دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999) ، ص.9

والدروشة، وعمل المستعمر الفرنسي على تجهيل الجماهير، و طمس التراث الوطني، وقد بادرت إلى صياغة سياسة ثقافية جديدة لا علاقة لها بواقع الشعب الجزائري، من خلال بناء المدارس الفرنسية، وجعل اللغة الفرنسية لغة رسمية للبلاد وتهميش اللغة العربية وثقافتها. و إدراكا منها قامت جبهة التحرير الوطني و بجانب الكفاح المسلح بتنظيم دروس محو الأمية في الأرياف خاصة وفي أوساط المجاهدين، وحملات لتغيير الذهنيات ورفع مستوى الوعي الثقافي والسياسي لدى الفلاحين والعمال. ودعم الأخلاق الثورية المرتكزة على القيم العربية والإسلامية[1].

أما نظريا، فقد أكد برنامج طرابلس 1962 بليبيا على أن اللغة العربية هي المعبر الحقيقي عن القيم الثقافية للشعب الجزائري وكرامته، واعتبارها لغة علم وحضارة، وإدخالها في الحياة الفكرية والتربية، وهكذا تكون اللغة العربية أداة مهمة لإسترجاع الهوية الوطنية، ومحاربة الهيمنة الثقافية لفرنسا، والتأثير الغربي على جزء كبير من الجزائريين[2].

المطلب الثالث: أهم عناصر ومبادئ الدبلوماسية الجزائرية أثناء الكفاح المسلح (1954-1962)

إن نجاح العمل الدبلوماسي، يتيح الفرصة لكسب مزيد من التأييد في الأوساط الدولية وعلى المستويين الرسمي والشعبي، وهذا ما كانت تصبوا إليه قيادة الثورة منذ الإنطلاقة، و لقد كان للنشاط الدبلوماسي أثناء الثورة التحريرية دورا كبيرا في استقلال الجزائر، حيث أن بيان أول نوفمبر 1954م اعتبر أن محاربة فرنسا و استقلال الجزائر لا يقتصر فقط على العمل العسكري المحض، بل أشار الى دور العمل السياسي الدبلوماسي الخارجي كعامل مكمل، و استهدف:

1- تدويل القضية الجزائرية، و يراد بها الدفاع عن شرعية الثورة الجزائرية، لمل تحمله من مبادئ و قيم إنسانية، بالإظافة إلى فضح وحشية الإستعمار، واسترجاع السيادة الوطنية، وإسترداد حقوق الإنسان الجزائري (الحق في الحياة الكريمة، الحق في السيادة).

2- تحقيق وحدة شمال افريقيا في داخل اطارها العربي الاسلامي،

---

[1]- ***المرجع نفسه***، ص ص.10،11

[2]- النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54، ***مرجع سابق*** ، ص. 8 .

3- في اطار ميثاق الأمم المتحدة تؤكد جبهة التحرير الوطني عطفها الفعال تجاه الأمم التي تساعد على تحقيق سيادة الجزائر على أرضها[1].

وتمثل هذه المبادئ الثلاثة: التدويل للقضية الجزائرية، وتحقيق وحدة المغرب العربي وتقوية العلاقات مع الدول التي دعمت وساندت القضية الجزائرية، وتعد هذه جذور السياسة الخارجية الجزائرية كما يذهب الى ذلك اندري مندوز[2].

كان هدف النضال السياسي هو تدويل القضية الجزائرية ، التي جعلتها من أولويات دبلوماسيتها وتفنيد أطروحة فرنسا القائلة أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وهي قضية داخلية، بحيث كانت السلطات الفرنسية تدعي بأن الجزائر فرنسية، و إعتبرت الثورة الجزائرية مجرد حركة تمردية، لا يمثل الذين قاموا بها الشعب الجزائري، و من يقومون بهذه الأعمال (يقصد بهم المجاهدون) هم من الخارجين عن القانون، والمتمردين، الساعون إلى زعزعة إستقرار فرنسا و أمنها بما في ذلك الجزائر، و على أي دولة أو منظمة دولية تشغل بالها بهذه القضية، يعني المساس بالشؤون الداخلية لفرنسا. وهذا ما تنهي عنه المواثيق و أعراف المنظمات والهيئات الدولية بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة في مادته الثانية (2)الفقرة السابعة[3]. لذا كان من الضروري على جبهة التحرير الوطني إلى جانب العمل المسلح، نقل القضية الجزائرية إلى المحافل الدولية، و مناهضة الإستعمار بكافة أشكاله على أساس أن نوع الإستعمار في الجزائر يختلف عنه في تونس و المغرب و المشرق العربي.

فتم تقسيم العمل بين مفجري الثورة التحريرية، فتولى كل من:

- مصطفى بن بولعيد قيادة المنطقة الأولى (الأوراس).
- ديدوش مراد قيادة المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني).
- كريم بلقاسم المنطقة الثالثة (القبائل).
- رابح بيطاط قيادة المنطقة الرابعة (الجزائر).
- العربي بن مهيدي قيادة المنطقة الخامسة (وهران).
- محمد بوضياف كمنسق بين هؤلاء و بين الوفد الخارجي .

---

[1]- بيان 1 نوفمبر 1954

[2] - Andre Mandouze، ***La Révolution Algérienne par les textes: documents du F.L.N***، (Paris، F. Maspero, 1961) p 160

[3]- عبد الرحمن بن العقون، **" الدبلوماسية في ثورة التحرير الجزائرية"، *مجلة أول نوفمبر*،ع** 68،(أكتوبر1984)،ص. 54-59

أما محمد خيضر وأحمد بن بلة و حسين ايت أحمد فتولوا تمثيل جبهة التحرير الوطني في الخارج و قيادة العمل الدبلوماسي في القاهرة، وانضم إليه محمد بوضياف .

وقد تقاسم هؤلاء الدور في الخارج، حيث ركز كل من أحمد بن بلة و محمد خيضر على النشاط الدبلوماسي في المشرق العربي، في حين محمد بوضياف في إسبانيا، أما ايت أحمد و محمد يزيد فقد ركزا نشاطهما على مستوى منظمة الأمم المتحدة.

➢ **ميثاق الصومام 1956** : ان التنظيم العسكري والسياسي وحتى الدبلوماسي الذي ميز جبهة التحرير، وجيش التحرير بدأ بعد انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، على اعتبار أن المؤتمر أحدث تغييرات جذرية على هذا المستوى ، من خلال التقسيم الذي فرضه والذي بموجبه ضمت الولايات الثورية الست بعض ما كانت تسمى بالنواحي و المناطق و القسمات. وهذا ما سمح بتحقيق دفع إضافي للثورة، إذ تم تحديد المهام بتسلسل ودقة، سواء على الصعيد السياسي أو العسكري أو الجانب المخابراتي، أو الاتصالي فضلا عن الجانب المتعلق بالتموين والإعلام والدعاية والتكوين إلى غير ذلك.

وبعد ان انتظمت الثورة وازدادت شوكتها حدة، وانتشارها وانتصارها اتخذ النشاط الدبلوماسي بعدا جديدا من خلال قرارات مؤتمر الصومام والذي جاء فيه:

1- عزل فرنسا سياسيا على المستوى الداخلي و كذا على المستوى الخارجي .

2- توسيع نطاق الثورة الى حد جعلها مطابقة للقوانين الدولية .

3- و على ضوء المبادئ و القيم الوطنية و الانسانية التي رسمت معالمها أرضية الصومام 1956، أصبح للدبلوماسية الجزائرية بعد ذلك أهدافا متنوعة على العديد من المستويات منها ما يلي على المستوى الخارجي :

- الحث على تكثيف النشاط الخارجي لكسب الدعم المعنوي و المادي.

- تصعيد تأييد الرأي العام العالمي للقضية الجزائرية.

- التعريف بالقضية الجزائرية بين الدول التي أرادت فرنسا عزلها أو ابعادها عن المجريات الحقيقة في الجزائر[1].

[1]- الدبلوماسية الجزائرية خلال الثورة التحريرية، http://www.algeriagate.info/2014/11/blog-post_10.html، بتاريخ: 2017/03/14على الساعة 22:37.

كما دعمت جبهة التحرير الوطني جهازها الإعلامي بإصدار صحيفتي "المقاومة الجزائرية " في سنة 1955 و كانت تصدر في ثلاثة طبعات، فتم توقيفها في مؤتمر الصومام و توحيدها في جريدة "المجاهد"، في جوان سنة 1956، والتي كانت لسان حال جبهة التحرير الوطني الجزائرية للدفاع عن شمال إفريقيا كلها.

و منه إمتد صوت وصدى ثورة أول نوفمبر1954 من القاهرة إلى باندونغ، ثم إلى هيئة الأمم المتحدة ، وذلك بغية التعريف بها ومحاولة إقناع الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي بعدالة الثورة الجزائرية وأحقيتها في النضال على أساس أن هدفها النبيل الإستقلال.

و قد اعتمد هؤلاء أولا على اذاعة (صوت العرب) في القاهرة، التي لعبت دورا كبيرا في تعبئة الجماهير الشعبية ضد الإحتلال و الوجود الأوروبي في كامل العالم العربي، و أيدت قضايا الاستقلال و التحرر في المشرق و المغرب العربي، و عملت على دعم ومساعدة القضية الجزائرية سياسيا واعلاميا ودبلوماسيا على المستوى العربي كرهان كان له تأثير كبير لاحقا على القضية الجزائرية في باندونغ و في المؤتمرات الأفرو – آسيوية[1].

كما حرصت مصر على دعم مشاركة الجزائر في التظاهرات الإقليمية و الدولية، فساعدتها على المشاركة في مؤتمر باندونغ، وفي مؤتمرات التضامن الأفرو –آسيوية

ونتيجة لموقف مصر إلى جانب القضية الجزائرية و دعمها لها دبلوماسيا و ماديا، إتخذت فرنسا قرار المشاركة في الحرب مع بريطانيا و إسرائيل على مصر (العدوان الثلاثي)، عقب تأميمها لقناة السويس، في الثالث من شهر نوفمبر سنة 1956، قصد تأديب مصر و وقفها على دعم الثورة الجزائرية.

و لم تمض بضعة أشهر من إطلاق ثورة التحرير حتى شاركت الجزائر في مؤتمر باندونغ سنة 1955 بوفد عضو ملاحظ، و كان هذا أول حضور جزائري في الميدان الدولي، وقد حضرت جبهة التحرير الوطني مؤتمر باندونغ في 18 افريل 1955 باندونيسيا، كما يجمع الكثير من العارفين و المؤرخون بشؤون الجزائر، أنه يعد هذا المؤتمر بمثابة ميلاد دبلوماسية الثورة حيث سجلت الجبهة بحضورها القوي لهذا المؤتمر أول انتصار دبلوماسي لها[2] .

---

[1]– أحمد بن فليس، ***السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات***" ،(الجزائر، ،كلية العلوم السياسية والاعلام،2007 جامعة الجزائر)، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،ص.85.

[2]– منصف بكاي، ***دور الجزائر في تحرير افريقيا و مقومات دبلوماسيتها الأفريقية***،(الجزائر،دار الأمة ،2016)،ص.20.

ومنه توالت الأحداث وأصبحت القضية الجزائرية إحدى النقاط الأساسية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

المبحث الثاني: مراحل الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة

ان الدبلوماسية الجزائرية مرت بمراحل و خاصة بعد مؤتمر الصومام الذي إنبثق عنه تشكيل الحكومة المؤقتة سنة 1956، ومنه بدأت الدبلوماسية الجزائرية في الظهور و هذا من خلال المؤتمرات و المحافل الدولية التي ساهمت بالتعريف بالقضية الجزائرية مما أكسبها التأييد و المساندة و الإعتراف في كثير من الدول و خاصة الدول الآفرو –الآسيوية التي عملت على تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.

المطلب الأول : تشكيلة الحكومات المؤقتة للجمهورية الجزائرية أثناء الثورة

عرفت الثورة التحريرية بعدا تنظيميا في مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 الذي نص على انشاء لجنة التنسيق والتنفيذ، كسلطة تنفيذية مصغرة تتشكل من العربي بن المهيدي و كريم بلقاسم و عبان رمضان و سعد دحلب و بن يوسف بن خدة.

و طرحت مسألة تشكيل حكومة جزائرية بعد قرصنة الطائرة التي كانت تضم الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني و المتشكل من محمد بوضياف وأحمد بن بلة و حسين آيت أحمد و محمد خيضر و الصحفي مصطفى الأشرف[1] ، وظنت فرنسا من هذه العملية أنها ستقضي على الثورة الجزائرية الا أن ما وقع هو العكس بحيث استفادت جبهة التحرير الوطني كثيرا من هذه العملية على المستوى الدبلوماسي و قد جعلت الثورة تكسب تأييد العديد من دول العالم و تعزز الضغط على فرنسا لإرغامها على اطلاق سراح قادة الثورة[2]

وفي مؤتمر مجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي أنعد في القاهرة في اوت 1957، تم توسيع أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ الى أربعة عشرا عضوا ، وقد ظهر بين أعضاءها تباينات في التصورات حول الثورة ، وعليه تقرر انشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لتجاوز هذه البيانات و الخلافات في إطار مؤسساتي، وكان الهدف من الحكومة المؤقتة هو الحصول على الاعتراف الدولي، الذي يعطي لها المشروعية التمثيلية للشعب الجزائري.

---

[1]– محمد بجاوي ،***الثورة الجزائرية و القانون 1960-1961***، (الجزائر، دار الرائد للكتاب،2005)ص.105.

[2]– لخضر شريط، ***استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية***،(الجزائر،منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954،2007)،ص.160.

وبعد هذا المؤتمر، تم تنظيم يوم تضامن افرو–آسيوي مع الشعب الجزائري بتاريخ 30 مارس 1958 في مختلف العواصم الإفريقية و الآسيوية[1] .

و قد تم الاعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر1958[2]، وكانت تضم:التشكيلة الأولى (1958–1960)، من:

– السيد فرحات عباس رئيسا

– السيد كريم بلقاسم نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة

– السيد أحمد بن بلة نائب الرئيس

– السيد حسين آيت أحمد نائب الرئيس

– السيد رابح بيطاط نائب الرئيس.

– السيد محمد بوضياف وزير دولة.

– السيد محمد خيضر وزير دولة

– السيد محمد الأمين دباغين وزير الشؤون الخارجية.

– السيد محمود الشريف وزير التسليح والتموين

– السيد لخضر بن طوبال وزير الداخلية

– السيد عبد الحفيظ بوصوف وزير الاتصالات و الاستخبارات

– السيد عبد الحميد مهري وزير شؤون شمال أفريقيا

– السيد أحمد فرنسيس وزير الشؤون الاقتصادية والمالية

– السيد امحمد يزيد وزير الإعلام

– السيد بن يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية

– السيد أحمد توفيق المدني وزير الشؤون الثقافية

---

[1]– بوعلام بن حمودة ، ***الثورة الجزائرية: ثورة أول نوفمبر معالمها الاساسية***،(الجزائر،دار النعمان للنشر و التوزيع،2012)، ص.499.

[2]– ***المرجع نفسه*** ،ص. 315

- السيد الأمين خان كاتب دولة

- السيد عمر أوصديق كاتب دولة.

- السيد مصطفى اسطمبولي كاتب دولة.

الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

تمّ الإعلان الرسمي عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في القاهرة بتاريخ 19 سبتمبر 1958. وفي نفس اليوم صدر أول تصريح لرئيسها فرحات عباس، الذي حدّد ظروف نشأتها والأهداف المتوخاة من تأسيسها والتي حصرها في تحقيق الاستقلال واسترجاع السيادة المغتصبة وذلك من خلال:

1-تشكيل هيئة دبلوماسية تمثل البلاد في المحافل الدولية.

2-إقامة علاقات دبلوماسية مع مختلف الدول.

3- إرغام فرنسا على التفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

4 – العمل على تحقيق الاستقلال التام وتمكين الجزائر من طرح قضيتها في المحافل الدولية.

و تجدر الاشارة أنه تم إدخال تغيير في أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية من تاريخ 16 ديسمبر 1959 الى 18 جانفي 1960[1] ، و أصبحت الحكومة المؤقتة الثانية (1960-1961)، تتشكل من:

- السيد فرحات عباس رئيسا.

- السيد كريم بلقاسم نائب الرئيس ووزير الشؤون الخارجية

- السيد أحمد بن بلة نائب الرئيس

- السيد حسين آيت أحمد نائب الرئيس

- السيد رابح بيطاط نائب الرئيس.

- السيد محمد بوضياف وزير دولة.

[1] -Saad DAHLAB، ***Mission accomplie pour l'indépendance de l'Algérie***،(Alger، Ed. Dahlab، 1990)،p.123

- السيد محمد خيضر وزير دولة.
- السيد السعيد محمدي وزير دولة.
- السيد عبد الحميد مهري وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية
- السيد عبد الحفيظ بوصوف وزير الاتصالات و الاستخبارات.
- السيد أحمد فرنسيس وزير المالية والشؤون الاقتصادية
- السيد محمد يزيد وزير الإعلام.
- السيد لخضر بن طوبال وزير الداخلية.

وعرفت الحكومة المؤقتة الثالثة التغيير في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس[1]، من 09 الى 27 أوت 1961 فأصبحت الحكومة المؤقتة الثالثة (1961-1962)، تتشكل من:

- السيد بن يوسف بن خدّة رئيسا و وزير المالية والشؤون الاقتصادية.
- السيد كريم بلقاسم نائب الرئيس ووزير الداخلية.
- السيد أحمد بن بلة نائب الرئيس.
- السيد محمد بوضياف نائب الرئيس
- السيد حسين آيت أحمد وزير دولة
- السيد رابح بيطاط وزير دولة.
- السيد محمد خيضر وزير دولة.
- السيد لخضر بن طوبال وزير دولة.
- السيد سعيد محمدي وزير دولة.
- السيد سعد دحلب وزير الشؤون الخارجية.
- السيد عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والاتصالات العامة.

[1]- بن حمودة، ***مرجع سابق***،ص. 320

– السيد أمحمد يزيد وزير الإعلام.

المطلب الثاني : اهم المحافل الدولية التي سجلت الدبلوماسية الجزائرية حضورها

ان أول طرح للقضية الجزائرية على المستوى العالمي كان بتاريخ 5 جانفي 1955، عندما لفت ممثل المملكة العربية السعودية أنظار مجلس الأمن إلى الحالة الخطيرة التي تعيشها الجزائر[1]، و بعد ذلك بحوالي ثلاثة أسابيع طلبت مجموعة من الدول الآفرو–آسيوية إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للأمم المتحدة، إلا أن هذه الهيئة الدولية أنهت دورتها العاشرة دون الالتفات للوضعية التي تعيشها الجزائر و شعبها.

وفي إطار التحضير لمؤتمر باندونغ تم الإجتماع بوقور يومي 28 و 29 ديسمبر 1955، الذي حضره رؤساء أندونيسيا، باكستان ، السيلان، بورما و سيري لانكا، بادرت جبهة التحرير الوطني إلى إرسال وفد يتشكل من حسين ايت أحمد ومحمد يزيد اللذان قدما مذكرة الى الرؤساء الخمسة المجتمعين، و طالبو إدراج قضية الجزائر و تونس و المغرب في جدل أعمال المؤتمر الأفرو –آسيوي الأول. إلا أن المجتمعين لم يتطرقوا للقضية الجزائرية و لم تدرج ضمن جدول الأعمال، و بالمقابل تقرر منح صفة العضو الملاحظ لجبهة التحرير الوطني للمشاركة في المؤتمر ضمن الوفد المغاربي.[2]

1– مؤتمر باندونغ : من 18 إلى 24 أفريل 1955

ان شعور شعوب دول القارتين الأسيوية و الأفريقية بوجود قاسم مشترك فيما بينها، ناتج عن تشابه ظروفها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي رسمها الاستعمار العالمي بأشكاله القديمة و الجديدة و الظاهرة و المقنعة، وجدت بنفسها تناضل من أجل هدف واحد و هو محاربة الإستعمار بغرض الحصول على الاستقلال الوطني و النهوض بإقتصادها المحلي الذي كان في خدمة الدول الإستعمارية[3]، و كان من نتائج هذا الإحساس ابراز فكرة عقد مؤتمر يجمع شمل كل الدول المستقلة من آسيا و إفريقيا للجلوس على طاولة واحدة للتباحث سويا عن الوسائل الكفيلة التي تسمح لهم بالقضاء على المستعمر و مخلفاته، و العمل بالمناسبة على بلوغ أهداف و مبادئ تخدم الحرية و التقدم و السلم العالمي، و حضرت المؤتمر وفود 29 دولة آسيوية و أفريقية مستقلة، بالإضافة إلى كثير من الوفود الممثلة للشعوب المكافحة ومن بينها ممثل الشعب الجزائري الثائر، الذي

---

[1]– الزبيري،***مرجع سابق*** ،117

[2]–احمد سعيود،***العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954–1958***،(الجزائر، دار الشروق للطباعة و النشر و التوزيع، 2002)،ص ص.77–79

2-BOUTROS BOUTRS GHALI ، ***le mouvment Afrou- Asiatique*** ،(paris ،presses universitaires de France،1969)، p. 57.

شارك و لأول مرة في مؤتمر دولي. حيث حضرت جبهة التحرير الوطني مؤتمر باندونغ المنعقد في أفريل 1955 بإندونيسيا، بصفة عضو ملاحظ ضمن الوفد المصري. حيث مثل الجزائر كل من حسين آيت احمد و أمحمد يزيد ، الذي تمكن من عرض القضية الجزائرية و ندد بالإستعمار الفرنسي من منبر هذا المؤتمر و طالبو بتقديم الدعم للقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة. و من خلال مشاركة جبهة التحرير الوطني في هذا المؤتمر ممثلا عن الجزائر و حزب الإستقلال عن المغرب و الحزب الدستوري عن تونس، قدما الممثلين للوفد المشترك مذكرة تم فيها شرح الوضع العام في شمال إفريقيا، مع ملحق خاص بالمسألة الجزائرية.

و منه أصدر المؤتمر قرار ينص على حق الشعب الجزائري و المغربي و التونسي في تقرير المصير والإستقلال، وتبعا للقضية الجزائرية في المحافل الدولية، تقدمت مجموعة من الدول الإفريقية والأسيوية في صيف 1955، بمذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، طالبت فيها تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة.

وقد تزامن ذلك مع انتصارات جيش التحرير الوطني في الشمال القسنطيني و في المنطقة الغربية من الجزائر، الشيء الذي فرض المسألة الجزائرية على أشغال الدورة العاشرة.

وبهذا تكون الجزائر حققت أحد أهم ما تضمنته وثيقة بيان أول نوفمبر وهي العمل على تدويل القضية الجزائرية وإخراجها من الضغط الفرنسي الذي تسعى إليه فرنسا من خلال تغليط شعوب العالم بأن القضية الجزائرية هي مسألة داخلية تخص سوى فرنسا.

2- مؤتمر اكرا الثاني : من 08 الى 12 ديسمبر 1958

احتضنته مدينة أكرا عاصمة غانا للمرة الثانية، بعد المؤتمر الأول من 15 الى 22 أفريل 1958، الذي اجتمعت فيه ثمانية دول هي مصر، إثيوبيا، غانا، ليبيريا، تونس ، المغرب، ليبيا، والسودان، و خلص الى التباحث حول السياسة الخارجية و قضايا الدول الافريقية التي لا تزال مستعمرة و من بينها الجزائر، كما اجمعو على تشكيل مجموعة افريقية ضمن هيئة الأمم المتحدة، من أجل توحيد العمل لصالح جبهة التحرير الوطني [1].

لكن هذه المرة جمع شمل الحركات الوطنية من مختلف أنحاء القارة الإفريقية على غرار السابقة الذي جمع الحكومات والدول الإفريقية.

و لقد عرف في مؤتمر آكرا الثاني استقلال دولة إفريقية جديدة هي غينيا وميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تدارست فيه الأوضاع القائمة في المعمورة الإفريقية لإيجاد الحلول لها،

[1]- فشار، ***مرجع سابق*** ،ص. 35.

وكان مناقشة القضية الجزائرية الحدث الأبرز، وشاركت في الحكومة الجزائرية المؤقتة بدعوة من الرئيس الغيني ناكروما بوفد رسمي تحت رئاسة أحمد بومنجل، إلى جانب الدول الإفريقية الثمانية المستقلة (غانا، مصر، إثيوبيا، ليبيريا، المغرب، السودان، تونس وليبيا)، وخلص المؤتمر في اللائحة الختامية إلى المطالبة بمنح الشعب الجزائري حقه في الاستقلال عن طريق إجراء مفاوضات عاجلة مع الحكومة الجزائرية المؤقتة، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لإرادة الشعب الجزائري[1].

3- مؤتمر مانروفيا بليبيريا : من 04 الى 08 اوت 1959

اجتمعت الحكومات الافريقية المستقلة، وجعلت من الجزائر محور المحادثات لكونها أولتها أهمية بالغة و إعتبرتها من أهم القضايا الافريقية الراهنة، وعملت على إتخاذ قرارات في ثلاثة مسائل تخص القضية الجزائرية :

1- الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

2- تقديم الدعم المادي و المعنوي لجبهة التحرير و جيش التحرير.

3-مضاعفة النشاط الدبلوماسي في الأمم المتحدة من أجل نصرة القضية الجزائرية.

و منه استطاعت الدبلوماسية الجزائرية انتصارا جديدا من خلال مؤتمر مانروفيا، بكسب اعتراف كل من غانا و غينيا بشرعية الحكومة الجزائرية، و توسعت رقعة الاعتراف بشرعية الثورة الجزائرية، مشكلة كتلة صلبة يمكن الإعتماد عليها بتأييدها المادي و المعنوي في المحافل الدولية، ورفرف العلم الجزائري الى جانب رايات الدول الأفريقية المستقلة التسع، و رسخت فعالية الدبلوماسية الجزائرية المكافحة.[2]

4-المؤتمر الثاني لمنظمة تضامن شعوب الأفرو اسيوية بغينيا : 1960

عقد المؤتمر بالعاصمة الغينية كوناكري من 12 الى 15 أفريل 1960، و عين فرانز فانون ممثل الحكومة المؤقتة نائب رئيس المؤتمر، وفيه تم دعوة الدول الافريقية التي لها جيوش مشاركة مع الاستعمار الفرنسي إلى سحب قواتها العسكرية من الجزائر، مع العمل على تقديم الدعم للشعب الجزائري من أجل الإستقلال.

[1] - العايب ،***مرجع سابق*** ،ص. 64.

[2] - فشار، ***مرجع سابق***، ص.36.

5- المؤتمر الثالث للدول الإفريقية المستقلة بأديس بابا جوان 1960

عقد بأديس بابا عاصمة إثيوبيا من 14 الى 24 جوان 1960، حضرته 13 دولة، جراء حصول بعض الدول الأفريقية على استقلالها، وفيه تجدد دعم الثورة الجزائرية، و الدعوة للاعتراف بالحكومة المؤقتة والإلتزام بتدويل القضية الجزائرية في كل المحافل الدبلوماسية الدولية، الإقليمية و العالمية[1].

6- مؤتمر بلغراد 1961

شاركت الجزائر في مؤتمر بلغراد المنعقد بالعاصمة اليوغسلافية بين 01 و 06 سبتمبر 1961، بوفد يترأسه السيد بن يوسف بن خدة بصفته رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بحيث تلقى ترحيبا كبيرا من قبل رؤساء الدول و الحكومات المشاركة من الخمس و عشرين دولة، و توليه إحدى الجلسات الخاصة، و كذا التوقيع باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على بيان المؤتمر و النداء الموجه الى الرئيسين خروتشوف السوفييتي و كندي الامريكي ، بغرض لفت انتباههم عن خطورة الوضع القائم بين المعسكرين الغربي و الشرقي و مطالبتهم الدخول في مفاوضات مباشرة و فورية لحل الأزمة قبل ان تؤول الى ما لا يحمد عقباه.

و منه اعترفت أفغانستان بالحكومة الجزائرية، ثم توالت الاعترافات القانونية من كمبوديا و غانا و يوغسلافيا، و أعلنت العديد من الدول استعدادها للاعتراف قانونيا بالحكومة الجزائرية بعد عودتها إلى بلدانها مثل سيلان و القبرص و الكونغو.

لقد كانت هذه المؤتمرات الدولية، التي تندرج ضمن الدبلوماسية الرسمية للحكومات أو الدبلوماسية الشعبية، بمثابة منابر للإسماع بالقضية الجزائرية والحصول على التأييد والدعم الدبلوماسي، لها كما شكلت انتصارات جديدة للدبلوماسية الجزائرية من خلال الاعتراف بالحكومة الجزائرية.

المبحث الثالث: نتائج الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة

بعدما تمكنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من تحقيق انتصار دبلوماسي على مشاريع فرنسا لإجهاض الثورة الجزائرية، بحصولها على دعم وتأييد الدول العربية والآسيوية والإفريقية وامريكا اللاتينية، ركز الطرف الجزائري لاحقا على دعم النشاط الدبلوماسي لهذه الدول على مستوى هيئة الأمم المتحدة.

[1]- بن فليس، ***المرجع السابق***، ص. 145.

المطلب الأول: مساعي هيئه الأمم المتحدة في تدويل القضية الجزائرية مع فرنسا

ان المسار الأممي لتدويل القضية الجزائرية هو سبعة دورات متتالية منذ دورتها العاشرة في سبتمبر 1955، وذلك بعد أسابيع قليلة من هجوم جيش التحرير الوطني على الشمال القسنطيني يوم 20 أوت 1955، وبقيت القضية الجزائرية تناقش في الأمم المتحدة من سنة 1955 إلى غاية 1962، بحيث كل دورة كانت تكمل الدورة السابقة و تعطي دفعا قويا نحو تحقيق مطالب الشعب في تقرير مصيره، و وحدة و سلامة ترابه، فكان هذا في حد ذاته انتصارا للقضية الجزائرية بصفة عامة ودبلوماسية جبهة التحرير الوطني الخارجية خاصة، من أجل قضيتها سياسيًا، وهذا ما فعلته في السنوات اللاحقة، إذ فرضت نفسها ووجودها في كل دورة من دورات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة.

1-الدورة العاشرة 1955

في 29 جويلية 1955 تسلم الأمين العام للأمم المتحدة خطابا من أربعة عشر دولة، من إفريقيا و آسيا يطلبون فيها بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة، و أقد أوضحوا في خطابهم أهمية حق تقرير المصير في تكوين الامم المتحدة، و أوضحوا أن الموقف يتدهور في الجزائر مما يهدد السلم و الأمن العالمي، و دعوا الأمم المتحدة الى استخدام المادة 14 من الميثاق التي تمنح الجمعية العامة الحق توصية بإجراءات تدعم الأهداف السلمية للميثاق[1] .

و في 28 سبتمبر 1955 بدأت الجمعية العامة في مناقشة توصية اللجنة العامة بعدم الموافقة على ادراج القضية وفي 30 سبتمبر 1955 بدأت اجراءات التصويت على قرار اللجنة العامة فأيدته 27 دولة و عارضته 28 دولة و امتنعت خمس دول عن التصويت ، و بناءا على هذا وافقت الجمعية العامة على ادراج القضية الجزائرية في جدول الأعمال، و ذلك على الرغم من تحذير مندوب فرنسا من عواقب هذا الإجراء و أن حكومته لن تقبل أي قرار في هذا الموضوع من الامم المتحدة، مما أدى إلى انسحاب الوفد الفرنسي بصورة الاحتجاج، لكن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، أقرت يوم 25 نوفمبر 1955 تعليق النقاش حول القضية الجزائرية ، مع تسجيلها في جدول أعمالها للدورة الحادية عشر[2].

---

[1]- عبد المالك عودة، ***قضية الجزائر في الامم المتحدة*** ، (القاهرة ، مطابع دار القومية،ب س ن)، ص.07.

[2]- المكان نفسه.

2-الدورة الحادية عشر 1957

بدأت مناقشة القضية في اللجنة الاولى في 04 فيفري 1957، و تمسكت فرنسا بموقفها السابق، و استمرت المناقشة حتى 13 فيفري 1957، وتقدم مندوبو 18 دولة آسيوية أفريقية بمشروع قرار نص على:

أ-تطلب من فرنسا الاستجابة لرغبة الشعب الجزائري في ممارسة حقوقه الأساسية في تقرير المصير.

ب-تدعو فرنسا والشعب الجزائري الدخول فورا في مفاوضات لإيقاف القتال وتسوية الموقف سلميا طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

جـ-تطلب من الأمين العام أن يساعد الطرفين على إجراء تفاوض وأن تقدم تقرير للجمعية العامة في دورتها الثانية عشر.

عرض مشروع القرار على التصويت فلم تتم الموافقة على الفقرتين الأولى والثانية بأغلبية 34 صوت ضد 33 صوتا وامتناع عشرة أصوات.

و منه صدرت الامم المتحدة في قرارها بمصادقة 77 دولة عن أملها في روح التعاون للوصول إلى حل سلمي ديمقراطي بواسطة الوسائل المناسبة وطبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة[1].

3-الدورة الثانية عشر 1957:

عرضت القضية الجزائرية في اللجنة الأولى ، وتقدمت سبعة عشر دولة آسيوية وافريقية، بمشروع قرار من 05 ديسمبر 1957، وقد قام مندوبو الدول الإفريقية الأسيوية بفضح كل الممارسات الفرنسية الاستعمارية للجزائر، ومنه وجدت فرنسا نفسها خلال الدورة الثانية عشر مفضوحة ومكشوفة أمام الرأي العام العالمي، من جراء تزايد الحرب داخل الجزائر، واتساع نطاق الإبادة وإقامة المحتشدات بفعل الحرب. ودعوا الى مفاوضات تؤدي للوصول الى حل يتفق مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة[2].

وبعد مناقشات طويلة توصلت الجمعية العامة إلى قرار، وصادقت عليه في 10 ديسمبر 1957 بالإجماع، تقدمت به مجموعة من الدول وينص على ما يلي : "إن الجمعية العامة بعد أن ناقشت القضية الجزائرية، ذكّرت بقرارها السابق الصادر في 15 فيفري1957، تعبر عن قلقها لتطورات الوضع في الجزائر، تسجل العرض المقدم من طرف ملك المغرب الأقصى "محمد الخامس" والرئيس التونسي "بورقيبة" لوساطتهما، وبذل مساعيهما الحميدة لحل القضية، وتعبر عن رغبتها في روح

[1] - ***المرجع نفسه***،ص ص.09-13.

[2] -***المرجع نفسه***،ص.14

التعاون الفعال، بأن تبدأ المحادثات باستخدام وسائل أخرى ودية قصد الوصول إلى حل يتفق مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة[1].

4-الدورة الثالثة عشر 1958:

بدأت مناقشة الموضوع في اللجنة الأولى و امتنع المندوب الفرنسي أيضا من المشاركة في المناقشة ، و عرفت القضية الجزائرية تقدما و تطورا في التأييد الدبلوماسي ، بفعل القصف الفرنسي على قرية ساقية سيدي يوسف التونسية في فيفري 1958 ، وما نتج عنه من ردود أفعال عربية و دولية منددة بهذه الجريمة الشنعاء الذي استهدف مواطنين أبرياء، و تأزمت العلاقة بين تونس و فرنسا بعد أن رفعت تونس شكوى الى الأمم المتحدة طالبة منها النظر في العدوان الذي شنه الجيش الفرنسي في حق مواطني القرية، و وجدت السلطات الفرنسية نفسها في وضع حرج وغير مريح[2]، و منه جاء اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا للمساعي الحميدة لحل المشكل الفرنسي التونسي، وقد تدعم الموقف الدبلوماسي الجزائري في هيئة الامم المتحدة، وأكسبها التأييد الواسع في حقه في تقرير المصير، مع التوصية بفتح مفاوضات بين الطرفين.

كما كان لجبهة التحرير الوطني ثم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ،مشاركة مباشرة في أشغال هيئة دائمة مقرها نيويورك، تشكل من سفراء الدول الإفريقية الثمانية ، التي عقدت مؤتمر آكرا في أفريل 1958، والتي اقترحت مشروع توصية للاعتراف بحق الشعب الجزائري في الإستقلال مع التوصية بفتح مفاوضات[3].إلا أن هذا المشروع كان ينقصه صوت واحد لبلوغ أغلبية الثلثين 3/2

5-الدورة الرابعة عشر 1959:

رغم اعتراف ديغول بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في 16 سبتمبر1959، فلم ينفذ ذلك، وعرض قبلها "سلم الشجعان" في ندوة صحفية عقدها في 21 أكتوبر1958 يدعو أعضاء جبهة التحرير الوطني إلى الإستسلام، وصرح ديغول يوم 16 سبتمبر 1959: "اعتمادا، على جميع المعطيات الجزائرية الوطنية منها والدولية، أعتبر أنه من الأهمية بمكان وجوب اللجوء إلى تقرير المصير"، ويعتبر هذا العرض مراوغة وخدعة أخرى من طرف ديغول خاصة وأنه وضع شروط تعجيزية لنجاح تقرير المصير مثل:

-إن الإستفتاء على تقرير المصير لن يتم إلا بعد مدة طويلة.

---

[1] - ***المرجع نفسه***، ص14.

[2] - محفوظ قداش، ***وتحررت الجزائر***، تر: العربي بوينون، (الجزائر: دار الأمة ، 2011)، ص. 20

[3] - عودة، ***مرجع سابق***، ص ص.16-18

-وقف العمل العسكري من جانب الثورة الجزائرية فقط.

-عدم الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كمفاوض وحيد، حيث رأى أن هناك قوة ثالثة يمكن التفاوض معها أيضا.

- تقسيم الجزائر إلى شمال وجنوب وبالتالي إمكانية الاحتفاظ بالصحراء النفطية.

و منه تقدمت 22 دولة من افريقيا و آسيا، بمشروع قرار الى في 03 ديسمبر 1959 ويعترف القرار بحق تقرير المصير و الإستقلال للشعب الجزائري و يدعو الجانبيين الى الدخول في المفاوضات في أقرب وقت لوقف اطلاق النار و تقرير المصير و اشار الى رغبة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في التفاوض [1].

6-الدورة الخامس عشر 1959:

أدرجت القضية الجزائرية، في جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ،بعد الطلب الذي تقدمت به 25 دولة إفريقية وأسيوية إلى الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة، لإدراج القضية الجزائرية في دورته الخامس عشر وفي غياب الوفد الفرنسي أيضا.

عرفت الدبلوماسية الجزائرية خلال الدورة الخامس عشر انتصارا دبلوماسيا، حيث تم الإقتراب من الدول المترددة في أمريكا اللاتينية بعد الزيارة التي قام بها وفد الحكومة المؤقتة، وكذا استقلال الكثير من الدول الإفريقية التي قدمت الدعم للحكومة المؤقتة.

بجانب هذا، حدث تحول في بعض الدول ، كالنمسا، فنلندا، وايسلندا بفعل موقف مندوب السويد أستروم Astrom، و تزامن هذا مع تطور موقف الدول اللاتينية وراء مندوب فنزويلا سوزا رودريغز ، فتم اتخاذ قرار الإعتراف بحق استقلال الجزائر.

وجاء قرار الجمعية العامة لما كان الطرفان الجزائري والفرنسي، قد اتفقا على قبول مبدأ تقرير المصير تقرر ما يلي:

1- حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستقلاله.

2- الحاجة الماسة لإيجاد ضمانات وتنفيذها على أساس احترام وحدة التراب الجزائري.

3- إن الجمعية العامة هي المسؤولة على تنفيذ هذا القرار بصورة كاملة[2].

---

[1]- ***المرجع نفسه***، ص ص.19-21.

[2]- فشار، ***مرجع سابق الذكر***،ص .124

وتحصل هذا المشروع المعدل على أغلبية 68 صوتا ضد 27 صوتا، وقد امتنعت ثمانية وفود. و هذا لا ننسى مظاهرات 11 ديسمبر 1960، إذ قابل الجيش الفرنسي الجموع الجزائرية بالدبابات و المدافع و الرشاشات، و أمطروهم بنيران القنابل، و أطلقوا عليهم الرصاص، في أغلب المدن الجزائرية كالجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة، باتنة، سطيف، تلمسان، سيدي بلعباس، البليدة، تبسة، بسكرة، بجاية في مسيرات منتظمة ضمن عشرات الآلاف من الجزائريين لتأكيد مبدأ تقرير المصير للشعب الجزائري ضد سياسة الجنرال شارل ديغول الرامية إلى الإبقاء على الجزائر جزءا من فرنسا، و التي كانت شرارتها الأولى من مدينة عين تيموشنت في 09 ديسمبر 1960 . وقد قامت وسائل الإعلام التي عايشت الحدث التاريخي بدور هام في نقل المظاهرات بكل حقائقها وواقعية ونزاهة، ما ارتكبه فرنسا المستعمر الفرنسي في حق الجزائريين، الشيء الذي أدى إلى التعريف والتشهير عالميًا بالوضع السياسي والعسكري في الجزائر[1].

و للإشارة، قبل انعقاد هذا المؤتمر، قام فرحات عباس برفقة لخضر بن طوبال، بزيارة إلى دول العالم لكسب أصوات جديدة لصالح القضية الجزائرية.

7-الدورة السادسة عشر 1961:

تعتبر الدورة السادسة عشر من أهم الدورات بالنسبة للقضية الجزائرية، لأنها تميزت نحو حل المشكلة الجزائرية، خاصة بعد إخفاق مفاوضات إيفيان 13 جوان 1961، ومحادثات "لوقران Lugrin" في 20- 29 جويلية 1961 بسبب الاختلافات حول مشكلة الصحراء.

ومنه ازداد دور دبلوماسية الحكومة المؤقتة، في الدورة 16 للأمم المتحدة في نوفمبر-ديسمبر 1961، حيث كرس في هذه الدورة وحدة التراب الجزائري، كما تمت الموافقة بالأغلبية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، على لائحة اللجنة السياسية، التي تطلب من الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة إستئناف المفاوضات، بهدف مبدأ حق مبدأ حق تقرير المصير واستقلال الشعب الجزائري في إطار الوحدة الترابية للجزائر.[2]

---

[1]-بوابة خاصة بالإحتفاء بالذكرى الخمسين للإستقلال،" ***مظاهرات 11 ديسمبر 1960*** " على الرابط : https://services.mesrs.dz/Portail_MESRS_ind/histoire/Evenements_ar14.html، بتاريخ 18-03-2017 على الساعة 19:00.

[2]- فشار، ***مرجع سابق***، ص.125.

المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية

ان الدور الدبلوماسي للطرف الجزائري برز في عدة مراحل، اذ قبل انشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تمت عملية جبس النبض، من خلال الاتصالات الأولى بين جبهة التحرير الوطني و الحكومة الفرنسية في أفريل 1956 ، بين مبعوث ماندس فرانس وعبان رمضان في الجزائر[1]، و لقاء بين محمد خيضر مع جورج قورس و جوزيف بيقارا في القاهرة في 12أفريل 1956، و لقاء آخر بين أمحمد يزيد أحمد فرنسيس مع بير كومين في بلغراد 21جويلية 1956، ولقاء أمحمد يزيد و خيضر عبد الرحمان كيوان مع بيار هربو و كازيل في سبتمبر 1956 بروما، كلها كانت تصب في اعطاء الحكم الذاتي للجزائر، ويكون لها مجلس نيابي لتسيير الشؤون الجزائرية[2].

وقد ألح المبعوثون الجزائريون على الاعتراف المسبق باستقلال الجزائر، ووقف إطلاق النار، والانتخابات، ولم تتوج هذه الاتصالات بأي نتيجة بسبب كونها بمثابة مناورات من الطرف الفرنسي لجس نبض الطرف الجزائري ولإصرار كل طرف على حسم المعركة العسكرية في الميدان.

وابتداء من سنة 1960، بدأت مرحلة المفاوضات بين ممثلي الحكومة الجزائرية المؤقتة والطرف الفرنسي، وذلك بفعل عدة عوامل أهمها عدم الحسم العسكري للقضاء على الثورة الجزائرية وتزايد الرأي العام الفرنسي والعالمي، والتأييد الذي لاقته القضية الجزائرية في كثير من الدول، والتأثير على فرنسا بضرورة التوجه الى المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني،

وبالنسبة للطرف الجزائري العمليات العسكرية الفرنسية المختلفة بقيادة الجنرال شالالتي انعكست سلبا على جيش التحرير الوطني، وفي تزوده بالسلاح من الخارج بفعل خطي شال وموريس، فضلا عن عودة الجنرال ديغول الى الحكم سنة 158 واقتناعه بضرورة ايجاد حل للقضية الجزائرية وخاصة اعلانه في خطابه في 16 سبتمبر 1959 عن حق الشعب الجزائري في التعبير عن رأيه في مستقبله وفي تقرير مصيره، ومنه ما تمت عدة اتصالات ولقاءات لاحقا بين الطرفين.

1-اتصالات مولان من 25 الى 29 جوان 1959:

أرسلت الحكومة المؤقتة كلا من محمد الصديق بن يحيى وأحمد بومنجل، وقد عاملتهم الحكومة الفرنسية على أنهم متمردين، وتم عزلهم في مدينة مولان من 25 إلى 29جوان 1960 في مقر عمالة مولان، ومنعوا من الإتصال بالصحافة.

---

[1]- بن يوسف بن خدة ، ***اتفاقيات ايفيان***، تر: لحسن زغدار و محل العين جبايلي، (الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية،1987)،ص.15.

[2]-عمار بوحوش، ***التاريخ السياسي الجزائري***،(بيروت ،دار الغرب الاسلامي،1997،ط1)،ص ص .512-514.

وفي نفس الوقت قرر ديغول تزويد الجيش الفرنسي ماديا وبشريا قصد القضاء على الثورة الجزائرية، ومطالبة جيش التحرير بالاستسلام. الأمر الذي جعل تلك الاتصالات مناورة وخديعة ومن ثم عرفت الفشل.

2-لقاء لوسيرن في 20 فيفري 1961:

تم هذا اللقاء في سويسرا تحت وساطة أوليفي لونق الوزير السويسري المكلف برئاسة الجمعية الأوروبية للتبادل الحر، ومثل الطرف الفرنسي جورج بومبيدو برفقة برنو دولاس، أما ممثل الحكومة المؤقتة فقد كان الطيب بولحروف واحمد بومنجل، وتميز اللقاء بالتناقض وهذا بإصرار فرنسا على الحكم الذاتي وبدون الصحراء وبمحاولة عدم الاعتراف بجبهة التحرير كممثل الوحيد للشعب الجزائري وهذا ما رفضته الحكومة المؤقتة جملة وتفصيلا.

3-لقاء سويسرا الثاني في مارس 1961:

تميز هذا اللقاء السري بوجود خلاف كبير بين الطرفين حول مسألة الصحراء، وتعنت فرنسا بشأن التفاوض حول الصحراء، وهو ما رفضه الطرف الجزائري واعتبر الصحراء جزء لا يتجزأ من التراب الجزائري، مما جعل ممثل الوفد الفرنسي بومبيدو يعلن عن وجود خلاف حول مسألة الصحراء، وترك الفصل فيها الى غاية الفصل في تقرير المصير[1]، ورفض أيضا الطرف الجزائري ، كل أفكار التي عرضها المفاوض الفرنسي كتقسيم الجزائر من الناحية العرقية إلى أوروبيين و مسلمين، و رفضهم التام للعرض المتمثل في منح الجزائر الحكم الذاتي، و رفض قبول هدنة قبل إجراء اي مفاوضات.[2]

- **مراحل المفاوضات العلنية:**

عرفت المفاوضات الفرنسية الجزائرية جولتين من المفاوضات، الأولى تعرف بالمفاوضات ايفيان الأولى التي كانت أطول الجولات، والتي تميزت عن مفاوضات ايفيان الأخيرة في مارس 1962.

أ) مفاوضات ايفيان الأولى 20 ماي و28 جويلية 1961:

في شهر مارس 1961 توقفت المفاوضات لمدة قصيرة من الوقت، وعاد كل وفد إلى قيادة بلده و التشاور مع كبار المسؤولين ببلده، و بتاريخ 30 مارس 1961 اعلن وفي نفس الوقت من تونس اين يوجد مقر الحكومة المؤقتة و باريس عن فتح المفاوضات بين الطرفين في 07 أفريل1961

[1]- بن خذة، ***مرجع سابق***، ص ص.18-22.

[2]- بوحوش، ***مرجع سابق***،ص.527.

في مدينة إيفيان ، إلا انه في اليوم التالي أعلن وزير الدولة المكلف بالجزائر لويس جوكس على أن فرنسا ستتفاوض أيضا مع الحركة الوطنية الجزائرية التي يرأسها مصالي الحاج، مما دفع بالحكومة المؤقتة الى الاعلان عن عدم حضورها في اجتماع ايفيان، و منه تراجعت فرنسا عن اشراك أي طرف آخر في المفاوضات وتم الاتفاق على بداية المفاوضات في 20 أفريل 1961 في ايفيان و مثل الطرف الجزائري بوفد يرأسه كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة و وزير الشؤون الخارجية رفقة سعد دحلب ، أحمد فرنسيس، أحمد بومنجل ،محمد الصديق بن يحيى ، الطيب بولحروف و الرائدين علي منجلي و قايد أحمد و الناطق الرسمي رضا مالك[1].

و رفض الطرف الجزائري الهدنة و توقيف العمل العسكري، لكونه الوسيلة الوحيدة لدفع فرنسا للتفاوض، وفي 13 جوان 1961 قرر ديغول أن ينسحب من المفاوضات ، و قررت الحكومة المؤقتة الابقاء على سعد دحلب كممثل لها في سويسرا، و إنطلقت المفاوضات مرة أخرى بتاريخ 20 جويلية من سنة 1961، و استمرت المفاوضات في لقاء لوغران إلى غاية 28 من نفس الشهر، و منه قرر الوفد الجزائري توقيف المفاوضات بسبب تمسك فرنسا بمطلب عزل الصحراء على الجزائر و محاولة منح امتياز خاص للأوروبيين و هذا بإقامة منطقة خاصة بهم[2].

و منه شنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حملة دبلوماسية ضد التقسيم، و وجهت مذكرة للدول الافريقية المحايدة للصحراء الجزائرية تحذر فيها من كل تعديل للحدود مع الجزائر، و من التفاوض مع فرنسا في هذا الشأن.

ب) المرحلة الأخيرة من المفاوضات:

لقد امتدت هذه المفاوضات من أكتوبر 1961 إلى مارس 1962 وذلك عبر ثلاثة مراحل:

1- عودة اللقاءات السرية : وقد تمت بلقاء بال الأول سريا في مدينة بال السويسرية في 28،29 أكتوبر 1961 ، بعد مظاهرات 17 أكتوبر 1961 بفرنسا كوسيلة لدعم المهاجرين للقضية الجزائرية من أجل الاستقلال، و تشكل ممثل الحكومة المؤقتة في هذا اللقاء من : محمد الصديق بن يحيى، و رضا مالك، و عبرا من خلالها المندوبين الفرنسيين عن رغبة حكومتهم في مضاعفة سرعة السير نحو الحل، وردت عليه الحكومة المؤقتة في لقاء بال الثاني، في 09 نوفمبر 1961، وتضمنت هذه الإجابات بداية تقارب حول العديد من المسائل و المتمثلة في :

[1] -***المرجع نفسه***، ص.528.

[2] -***المرجع نفسه***، ص ص.531-532.

الأقلية الأوروبية وحق اختيارها للجنسية الجزائرية أو الفرنسية، ورفض الجنسية المزدوجة، ومجال النفط أن يكون القانون المحرقات و منح الرخص الإستغلال و التنقيب من صلاحيات الجزائر. وفي مجال التواجد العسكري ألا تستعمل ضد الأفارقة من خلال القواعد العسكرية المتواجدة بالجزائر و إنهاء التجارب النووية و الفضائية. والأقلية الأوروبية والمرحلة الانتقالية والهيئة التنفيذية لها ومنطقة الفرنك و هذا بإنشاء مؤسسة اصدار النقد و المراقبة على تنقل الأموال[1].

2- مفاوضات لي روس : امتدت من 11 الى 19 فيفري 1962 و مثل الوفد الجزائري أعضاء الحكومة المؤقتة المتكون : من كريم بلقاسم و سعد دحلب و بن طوبال و محمد يزيد ، ويرافقهم محمد الصديق بن يحيى، رضا مالك، الصغير مصطفاوي. وفي هذا الإجتماع السري عكف على دراسة مشروع الإتفاق الخاص بإنهاء الحرب التي دامت ما يزيد عن (07) سبعة سنوات، و تم مناقشة كل النقاط من جديد منها قبول الوفد الفرنسي فكرة وقف اطلاق النار لكن الحكومة الجزائرية رفضته قبل التوصل إلى إتفاق رسمي بين البلدين، ومنها أيضا مطالبة الطرف الجزائري بعدم متابعة فرنسا قانونيا و تعسفيا للفرنسيين الذين تعاونوا مع الجزائر، و هو ما رفضته و اعتبرته تدخلا في الشؤون الداخلية و رفض هذا الطلب ، و الاتفاق حول كل المسائل السياسية و العسكرية و تم اعداد النصوص التي سوف تشكل اتفاقيات ايفيان[2].

وتمكن الطرف الجزائري من الوقوف دبلوماسيها أمام الطرف الفرنسي ومن تحقيق مكاسب للقضية الجزائرية.

3-اتفاقيات ايفيان الأخيرة: في 05 مارس 1962 صدر بيان من باريس من الطرف الفرنسي و من تونس من طرف الحكومة المؤقتة في آن واحد، و أعلنا أنهما سيلتقيان بمدينة "ايفيان" السويسرية يوم 07 مارس تاريخ لإجراء مفاوضات علنية و رسمية بينهما و التي إمتدت الى 18 مارس 1962، وكان كل طرف يسعى للحصول على أقصى ما يمكن من التنازلات، لاسيما الوفد الجزائري، وتناولت هذه الجولة جميع القضايا التي تدارسها المتفاوضون في مدينة لي روس،[3]، ولكن الموضوع الذي لاقى أهمية كبيرة هو الفترة الانتقالية، لأن مشاكل كثيرة بقيت محل خلاف في هذا الملف.

وبعد تسوية الى أخرى، ومن تنازل لأخر، توصل المتفاوضون إلى اتفاق على مجمل القضايا و تم الإتفاق على وقف اطلاق النار ابتداء من 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشر ظهرا، و تم

---

[1]- بن خدة ، ***مرجع سابق***، ص ص.31-32.

[2]-بوحوش، ***مرجع سابق***، ص ص 535-537.

[3]-***المرجع نفسه***، ص.538.

الإعلان عليها من كلا الجانبين رسميا وفي آن واحد التي سمحت بدخول المرحلة الإنتقالية ، و تم اطلاق سراح كل المساجين [1].و لم يبق سوى التوقيع في أسفل الصفحة الأخيرة من 98 صفحة التي تشكل اتفاقيات ايفيان ونهاية حرب التحرير.

و في 18 مارس المفاوضون الفرنسيون الثلاثة لوي جوكس، وروبير برون، و جان دو برو غبي، توقيعاتهم بجانب توقيع الطرف الجزائري كريم بلقاسم. و تقرر وقف اطلاق في 19 مارس 1962 ظهرا ، و في اليوم التالي تم اطلاق سراح الزعماء الخمسة التي إختطفتهم و سجنتهم فرنسا الذين كانو يشكّلون الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني ،كل من : محمد خيضر، حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، محمد بوضياف، وقد رافقهم في هذه المهمة المناضل مصطفى الأشرف و تم تنظيم الاستفتاء في 3 جويلية 1962، حيث أدلى ستة ملايين ناخب جزائري و جزائرية بأصواتهم و و عبروا عن رغبتهم في حصول الجزائر على الاستقلال التام عن فرنسا وتم التصويت بـ (نعم) بـ 5.951.581 ناخب مقابل 16.534 معارض على استقلال الجزائر[2].

و بهذه النتيجة الانتخابية ، انتصرت ارادة الشعب الجزائري و ذلك بإسترجاع السيادة الوطنية على كامل أراضيه، و استرداد حرية ابنائه المسلوبة و استعادة كرامة مواطنيه المهانة و إنهاء عهد الإحتلال الفرنسي الذي دام 132 سنة.

[1]– بن خدة ، ***مرجع سابق***، ص.38.

[2]–بوحوش، ***مرجع سابق***، ص ص .538–540.

استخلاصات واستنتاجات الفصل:

– سعت الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة الحصول على أقوى ما يمكن من التأييد المادي والمعنوي والروحي، لاسترجاع سيادتها وطرح القضية الجزائرية في المؤتمرات الإقليمية و المحافل الدولية، ما جعل الحكومات تناصر القضية الجزائرية و تساندها ماديا وسياسيا.

– استطاعت جبهة التحرير الوطني أن ترسل بمبعوثين إلى مؤتمر باندونغ بأندونيسيا سنة 1955، كان لهم دور أساسي في التعريف بالقضية الجزائرية من أمثال امحمد يزيد .. كما حضر المؤتمر أيضا الشيخ البشير الإبراهيمي الذي ألقى محاضرة مبرزا فيها نوايا الإستعمار، وإستطاع ممثلو جبهة التحرير الوطني من فتح الطريق نحو هيئة الأمم المتحدة، التي أشعرت رسميا برسالة مؤرخة في 26 جويلية 1955 موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، والصادرة من 14 بلدا مشاركا في المؤتمر مطالبين بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للأمم المتحدة

– تم تكوين حكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 من أجل توجيه خطاب الثورة إلى الخارج، استطاعت هذه الأخيرة افتكاك اعتراف قادة الدول الكبرى بعدالة القضية الجزائرية من خلال آلتها الدبلوماسية التي كانت حاضرة بقوة في معظم المحافل الدولية.

– كل هذه الأعمال و الجهود المبذولة والنتائج المحققة، المتمثلة في العمل على تعريف و تدويل القضية الوطنية في مختلف دول العالم و اكتساب الراي العام العالمي، برزت الدبلوماسية الجزائرية التي كانت نقطة قوة في إجبار فرنسا على التفاوض، وسير المفاوضات واعتراف فرنسا بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري، كما استطاعت الدبلوماسية الجزائرية انتزاع الاستقلال من فرنسا رغم طول مدة المفاوضات واختلاف الطرفين في العديد من القضايا.

– من خلال المواثيق و المؤتمرات الوطنية لثورة التحرير، المتمثلة في بيان أول نوفمبر و مؤتمر الصومام 1956 و برنامج طرابلس، تم اعتماد النواة الأولى لمبادئ السياسة الخارجية للجزائر، التي وثقتها بعد الإستقلال الوطني في مختلف المواثيق و الدساتير .

الفصل الثاني: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية

الفصل الثاني: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية

ان الدبلوماسية الجزائرية بعد استرجاع سيادتها، عملت جاهدة على العمل على مناصرة القضايا العادلة، و دعم حركات التحرر في كل من امريكا اللاتينية، و إفريقيا، وآسيا، بحيث جعلته مبدأ من مبادئ السياسة الخارجية، و هذا ما وثقته في مختلف المواثيق و الدساتير التي تبناها مختلف الرؤساء المتعاقبين على الجزائر، فالدبلوماسية الجزائرية عملت على تنفيذ السياسة الخارجية التي ساهمت بشكل كبير في تحرير الشعوب المستضعفة خاصة في القارة الإفريقية، وسنتعرض له من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول: فترة القوة والنشاط للدبلوماسية الجزائرية (المساهمة في دعم حركات التحرر)

المبحث الثاني: نماذج من النشاط الدبلوماسي في حل النزاعات الإقليمية.

المبحث الأول: فترة القوة والنشاط للدبلوماسية الجزائرية (المساهمة في دعم حركات التحرر)

عرفت فترة الستينات و السبعينات من القرن الماضي، فترة أوج للدبلوماسية الجزائرية، و هذا من خلال المبادئ التي رسمتها من خلال الثورة المجيدة، التي توجت بالاستقلال إلى جانب الكفاح المسلح، مما أكسبها رصيد وهذا ما سوف نراه في هذا المبحث من خلال السياسة الجزائرية تجاه القارة الإفريقية ، ومن خلال الدور الذي لعبته في حل بعض القضايا.

المطلب الأول: أسس السياسة الافريقية الجزائرية وتطورها

كانت القارة السمراء بمثابة حقل لنشاط دبلوماسي مكثف للسياسة الخارجية للجزائر، بحيث سمحت لها أن تلعب دورا بارزا على الساحة الدولية ، وكانت افريقيا محورا من المحاور الأساسية للدبلوماسية الجزائرية بعد استرجاع السيادة والتي اكسبتها مكانة الريادة أو الزعامة على دول العالم الثالث.[1]

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن السياسة الخارجية الجزائرية اكتسبت بفضل نضالها التحرري شرعية تاريخية، ابان الكفاح المسلح و بعد استرجاع الاستقلال، ووظفتها في مجال تحرير الشعوب الإفريقية التي لم تسترجع سيادتها بعد.

ويمكن تسمية هذا النمط من السياسة الخارجية **بالسياسة الافريقية للجزائر** التي برزت في مختلف مواثيق الثورة، بداية ببيان أول نوفمبر، ثم مؤتمر الصومام ومؤتمر القاهرة ، وبرنامج طرابلس المصادق عليه من قبل القيادة الثورية في جوان 1962، ثم دستور1963، ثم دستور 1976 ،التي أشارت صراحة إلى تبني الجزائر مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وحقها في السيطرة على مواردها الأولية ، كما أشار برنامج طرابلس إلى تبني الجزائر لمبدأ مكافحة الاستعمار ومساعدة الشعوب الافريقية. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن أسس ومبادئ السياسة الافريقية للجزائر، كانت قائمة على أساس مكافحة الاستعمار ،الامبريالية ، الابارثايد، والصهيونية.

وعليه وانطلاقا من مختلف مواثيق الثورة، وسلسلة المؤتمرات التي عقدتها، ومختلف الدساتير التي عرفتها الجزائر، يمكن تلخيص السياسة الإفريقية للجزائر في جملة من المبادئ والمتمثلة في:

[1]– بكاي، ***مرجع سابق***،ص 35 .

1- مبدأ التضامن ووحدة الشعوب الافريقية: بالرجوع لدستور 1976 لاسيما البند الثاني من المادة 92، يستنتج المبادئ التي تبنتها الجزائر في مسألة التضامن ووحدة الشعوب الافريقية، والتي تميزت بكونها مكنت افريقيا للجزائر فضاء، مكنها من أن تلعب دورا رائدا في مجال ترسيخ مبادئ التضامن الافريقي، ومن تبني استراتيجية جعلتها زعيمة لدول العالم الثالث ،الأمر الذي أعطى للجزائر وزنا على الساحة الدولية.

كما نصت المادة 88 من ذات الدستور على بعض المبادئ الأساسية للسياسة الإفريقية للجزائر، والتي تمحورت حول تبني سياسة حسن الجوار، والدفاع عن القارة الافريقية من التأثيرات الخارجية.

وقد لعبت الجزائر دورا بارزا في ترسيخ مبدأ التضامن بين الدول، خاصة دول العالم الثالث في القضايا المصيرية، ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحقها في استغلال مواردها الطبيعية.

حيث بذلت الدبلوماسية الجزائرية مجهودات جبارة، في سبيل الدعوة الى تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهذا ما نصت عليه المادة 86 من الميثاق الوطني من خلال تأكيدها على تأييد الجزائر للمبادئ والأهداف الواردة في ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية القاضية بحق شعوبها في تقرير مصيرها[1].

2- التجاوب مع أهداف ومبادئ منظمة الوحدة الافريقية: تم الاشارة صراحة على هذا المبدأ في البند الأول من ديباجة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، التي نصت على حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها، في حين نصت المادة 1/2 من المنظمة، على وجوب القضاء على الإستعمار في افريقيا، والعمل على التحرير التام للأراضي الإفريقية.

وفي السياق ذاته تجاوبت الجزائر مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في مسألة تصفية الاستعمار والصادرة بين سنتي 1960 و 1966، ولعل أهم تلك القرارات القرارين الصادرين سنة 1960م و1963 م، وعلى هذا الأساس فان القرار1514 الصادر عن الدورة 15 والمتخذ في 14 ديسمبر سنة 1960 الذي نص على اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، قد أكد رسميا على ضرورة وضع حد وبسرعة وبدون قيد أو شرط للاستعمار بجميع صوره ومظاهره[2].

---

[1]- ***المرجع نفسه***، ص.37.

[2]- ***المرجع نفسه***، ص.40.

وعلى هذا الأساس فان هذا القرار أشار إلى بدء تحول هيئة الأمم المتحدة إلى مساندة النضال التحرري في افريقيا، عن طريق الإعتراف بمشروعيته، كما أدى هذا القرار إلى تطورات هامة زادت من إعتناق المنظمة الأممية لإيديولوجية الكفاح التحرري في إفريقيا. ولعل من أهم هذه التطورات استرجاع سيادة الكثير من الدول الافريقية مثل: الكاميرون جمهورية افريقيا الوسطى مدغشقر مالي موريتانيا (..)، وهذا عقب اعلان منح الإستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[1].

3- التجاوب والانسجام مع احترام حقوق الانسان: تعد مسألة حقوق الانسان الافريقي، أولوية من الأولويات عند رسم السياسة الافريقية للجزائر، حيث أصرت الجزائر على تطبيق ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الانسان، وهو ما دافعت عنه الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية، قصد تصفية الاستعمار فيما تبقى من مستعمرات في افريقيا، والقضاء على الأنظمة العنصرية التي تطبق سياسة التمييز العنصري في بعض الدول الافريقية.

4- العمل على تقوية منظمة الوحدة الافريقية: لقد سعت الجزائر ولعبت دورا بارزا في تقريب وجهات النظر بين القادة الافارقة التي كانت مختلفة حول بعض المسائل التي لها علاقة بتسيير شؤون المنظمة أو طبيعة أجهزتها ، الأمر الذي مكن الجزائر من أن تجعل منظمة الوحدة الافريقية منظمة إقليمية لها وزنها السياسي في العلاقات الدولية.

5- الدفاع الدائم عن فكرة تصفية الاستعمار: بالرغم من اجماع الدول الافريقية على مبدأ ضرورة تصفية الاستعمار، وبالرغم من مواقفها المتباينة حول هذا المبدأ، نتيجة انقسام المؤتمرين إلى فريقين الأول: يرى ان مسألة تصفية الاستعمار يجب أن تتم تدريجيا من خلال اقناع الدول الاستعمارية بعدالة قضيتهم (الدول الافريقية المعتدلة) ، أما الفريق الثاني: فقد أكد أن استعمال القوة ضد الاستعمار هو السبيل الأمثل لتحرير القارة السمراء[2] (الدول الافريقية الثورية).

إلا أن الوفد الجزائري تمكن من تقريب وجهات النظر المتباينة، كما تمكن من اقناع الجميع بأن الاستعمار يشكل خطرا على القارة الافريقية بأكملها لذلك لا بد من التخلص منه وبجميع اشكاله. لذلك عملت الجزائر على تكريس هذا المبدأ على أكثر من صعيد، وتعتبر مشاركتها الفعالة في إطار المجموعة الأفرو-أسيوية بهيئة الأمم المتحدة لدليل على ذلك.

---

[1]- ***المرجع نفسه***،ص ص.39-41.

[2]- ***المرجع نفسه***،ص ص.42-43.

6-مبدأ دعم الجزائر لحركات التحرر الأفريقية: يعتبر هذا المبدأ بمثابة امتداد طبيعي للكفاح المسلح الذي خاضته الجزائر ضد الامبريالية الفرنسية، وهذا ما يتضح من خلال مساندتها ودعمها لحركات التحرر والحركات المناهضة للعنصرية، حيث كانت ترى أن حركات التحرر تمثل وسيلة من أنجع الوسائل لكفاح الشعوب الافريقية، من أجل تقرير مصيرها وتحررها من الهيمنة الاستعمارية من جهة، وأن لهذه الحركات هدفا أساسيا يتجلى في استرجاع الاستقلال السياسي والاقتصادي وتعبئة الموارد الوطنية وتوظيفها لخدمة الشعوب التي تناضل من أجلها وتخليصها من قيود التعبئة[1].

و على هذا الأساس كانت الدبلوماسية الجزائرية تقوم على مبدأ اختيار الحركات الأكثر تمثيلا و شعبية في بلدانهم، مثل الحزب الافريقي من أجل استقلال غينيا و الرأس الأخضر، و جبهة تحرير موزمبيق و الجبهة الشعبية لتحرير انغولا.. و غيرها.

كما كانت لهذه الأحزاب مكاتب وتمثيليات دائمة بالجزائر، إضافة الى استفادة مقاتليها من التدريب العسكري في الأراضي الجزائرية، ومنحها الدعم السياسي والمالي، وكذا التنسيق مع حركات التحرر الافريقية من خلال جهازا أو قسما خاصا تابعا لجبهة التحرير الوطني.

وإلى جانب المساعدات السياسية والمالية التي كانت تقدمها الجزائر لحركات التحرر، كانت أيضا سباقة في تقديم المساعدات العسكرية من خلال توفير التدريب لكوادر هذه الحركات في الجزائر، أو في مناطق المقاومة، والتكفل بعملية نقل الأسلحة وتوصيلها، وتأمين وصول مقاتلي المقاومة للتدريب وعودتهم لبلادهم.

7- التجاوب مع قرارات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة: من أهم هذه القرارات القضاء على جميع أشكال التفرقة العنصرية ،والعمل على اتخاذ ظروف واجراءات مناسبة لضمان تطوير أو حماية كافية للأشخاص الذين ينتمون لبعض المجموعات العنصرية، قصد تمكينهم من التمتع الكامل بحقوق الانسان وبالحريات الأساسية، إلى جانب حث الدول إلى اللجوء إلى كل التشريعات، بغية منع هذه التفرقة العنصرية ، وإلى اللجوء إلى كل الإجراءات الكفيلة بمحاربة النزاعات التي تولد التفرقة العنصرية.

[1] - ***المرجع نفسه***،ص.45.

8- مبدأ الدفاع عن حق الشعوب الافريقية في التصرف في مواردها الطبيعية:

طبقا للائحة الصادرة عن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم 1803 بتاريخ 14 ديسمبر سنة 1962 والمتضمنة حق السيادة الدائمة للشعوب والدول على ثرواتها الطبيعية ومن ثمة التحرر من قبضة الدول الاستعمارية التقليدية وشركاتها الاحتكارية في الميدان الاقتصادي.

لذلك تعتبر الجزائر من الدول السباقة إلى تبني عدة ميكانيزمات وإجراءات سياسية واقتصادية جريئة نجد من أهمها:

- المطالبة بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر انصافا للدول النامية بصفة عامة، والدول الافريقية بصفة خاصة.

- استعادة ملكيتها لثروتها المعدنية سنة 1967.

- تأميم المحروقات سنة 1971.

و لقد استفادت الكثير من الدول الإفريقية من التجربة الجزائرية ،و مساندتها المادية و البشرية في استعادة ملكيتها لثرواتها الطبيعية ، و حرية تصرفها في كل شؤونها السياسية و العسكرية.

وعليه وبناءا على ما سبق ذكره، يمكن القول أن الجزائر وبعد استرجاعها للاستقلال عملت على تجسيد إستراتيجية سياسية و سوسيو-اقتصادية ارتكزت على تحقيق جملة من الأهداف التالية:

- التضامن التام مع الحركات الوطنية التحررية في افريقيا، والذي يعد بمثابة امتداد للكفاح الذي خاضته ضد الاستعمار الفرنسي.

- تبني استراتيجية سياسية تهدف إلى التصدي للمشاريع الإمبريالية في القارة السمراء.

- ترسيخ فكرة تبني سياسة عدم الانحياز في إطار العلاقات الدولية[1].

و في الأخير لابد من الإشارة الى أن المنظمات الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الافريقية، كانت أرضية مكنت الدبلوماسية الجزائرية من فرض وجودها بتدعيم حركات التحرر الافريقية عن طريق تدويل قضاياها العادلة، و استصدار لوائح سياسية نددت بالاستعمار البرتغالي في أنغولا و الموزمبيق و غينيا، إلى جانب تسخير الطاقات الدولية لدعم الكفاح المسلح في افريقيا

[1]- ***المرجع نفسه***،ص.49.

و وضع حد للإستعمار الأوروبي بها، و أبرز مثال عن ذلك المشاركة الفعالة للجزائر على مستوى لجنة تحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية، التي كانت الجزائر من بين مؤسسيها، و هذا من خلال تبرعها بمبلغ سبعين ألف جنيه إسترليني هذا من جهة.

من جهة أخرى ساهمت الجزائر مساهمة فعالة في تأسيس هذه اللجنة التي كانت في البداية تتكون من تسعة أعضاء ثم احدى عشرة عضوا ابتداء من سنة 1965 ثم سبعة عشرة عضوا خلال انعقاد مؤتمر القمة الافريقية بالرباط سنة ،1972 وهذا ما يبين مدى أهمية هذه اللجنة للكثير من الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية، كما كان للجزائر دورا فعالا في تفعيل اليات هذه اللجنة ،وهذا عن طريق تقديم الدعم السياسي والمادي والعسكري لحركات التحرر في افريقيا[1].

وعلى الرغم من العديد من الانتقادات التي تعرضت لها هذه اللجنة من قبل بعض الدول الأعضاء من جهة، وعلى الرغم من نقص الإمكانيات المادية بما في ذلك التأخر في دفع مستحقات بعض الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية، إلا ان ذلك لم يمنعها من القيام بدورها المتمثل في دعم حركات التحرر الافريقية ماديا وسياسيا ودبلوماسيا.

ومن المفيد الإشارة الى المساهمة الدبلوماسية الجزائرية في جعل القانون الدولي يعترف لحركات التحرر الوطنية التحررية الافريقية بتمتعها بشخصية قانونية دولية، تتمتع بالحقوق وتنسجم أنشطتها مع قواعد القانون الدولي.

المطلب الثاني: المساهمة الجزائرية في تحرير بعض المستعمرات البرتغالية

بعد موجة التحرر التي عرفتا القارة السمراء في الستينات من القرن العشرين، بقيت أجزاء منها تخضع للهيمنة البرتغالية مثل أنغولا والموزمبيق وغينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر وساوتومي وبرانسيب ،و بالرغم من أن التواجد البرتغالي في افريقيا يعود الى نهاية القرن 15م، إلا أن دولة البرتغال لم تستكمل سيطرتها الكاملة على مستعمراتها الا في العشرينات من القرن العشرين، أي في عهد الجمهوريين الذين أطاحوا بالنظام الملكي سنة 1910 م، و بالتالي ميلاد الجمهورية البرتغالية الأولى، و قد تميزت هذه الفترة باستغلال البرتغال لمقومات مستعمراتها (أنغولا و الموزمبيق و غينيا بيساو و جزر الرأس الأخضر و ساوتومي و برانسيب) استغلالا فاحشا.

[1] – ***المرجع نفسه***، ص ص.47-48

وقد تميز النظام الاستعماري البرتغالي ابتداء من سنة 1930 بتبني العقد الاستعماري، الذي كان عبارة عن دستور خاص يحدد الإطار المؤسساتي للمستعمرات البرتغالية فيما وراء البحار، والذي جاء به سالازار (جمع بين وزارتي المالية والمستعمرات)، نص على وجوب امتلاك دولة البرتغال المستعمرات فيما وراء البحار ونشر الحضارة فيها، إلى جانب نصه على أن الممتلكات البرتغالية فيما وراء البحار أصبحت تسمى مستعمرات وتشكل الإمبراطورية الاستعمارية البرتغالية، ومن المفيد الإشارة الى أن العقد الاستعماري أضيف الى دستور البرتغال الصادر سنة 1933 ،ولعل من أهم ما ورد في هذا الدستور الذي يكرس السيطرة والاستغلال في المستعمرات البرتغالية نذكر ما يلي:

– السيطرة البرتغالية على الشؤون السياسية في المستعمرات، ومنع أي نشاط سياسي أو انشاء الأحزاب خصوصا تلك التي لها علاقة بالحركة الوطنية.

– ومن القرارات التي جاء بها سالازار نجد وضع حد للتسيير اللامركزي للمستعمرات، حيث أصبحت المستعمرات البرتغالية تحت المراقبة المباشرة للشبونة، كما جاء بسلسلة من الإصلاحات المالية ارتكزت على إعطاء الأولوية للرؤوس الأموال الوطنية، وكذا استغلال موارد المستعمرات البرتغالية استغلالا فاحشا من خلال احتكار انتاج القطن بالمنطقة ،الأمر الذي جعل المستعمرات البرتغالية تغطي احتياجات البرتغال، كما تميزت السياسة الاستعمارية البرتغالية بعدم الانفاق في مجال التعليم و الصحة و التنمية الريفية ، إلى جانب سياسة التجهيل. كما عملت على تقوية أجهزتها البوليسية و القضائية لقمع أية مبادرة ثورية وطنية أنغولا و الموزمبيق و غينيا بيساو و جزر الرأس الأخضر و ساوتومي و برانسيب[1] .

تنوع دور الجزائر في دعم الحركات التحررية في المستعمرات البرتغالية، حيث تلقى الكثير من المقاتلين والزعماء تدريبا عسكريا في الجزائر منهم مقاتلين من الرأس الأخضر أنغولا والموزمبيق[2]، كما أن الجزائر لم تكتف بتدريب المقاتلين الأفارقة في الجزائر، بل تعداه ليشمل إقامة معسكرات تدريب في المستعمرات البرتغالية لاسيما بأنغولا والموزمبيق.

وعلى هذا الأساس فان العقيد مختار كركب كان من الشخصيات المرموقة لدى زعماء الحركات الوطنية التحررية في المستعمرات البرتغالية، بحيث ساهم في انشاء معسكرات لتدريب مقاتلي الجبهة

[1] – بكاي، ***مرجع سابق***، ص ص.57–63

[2] - Marianne Cornevin ،***Histoire de l'Afrique contemporaine Payot de la deuxième Guerre Mondiale à nos jours***.(Paris.1978)،p .275

الشعبية لتحرير أنغولا وجبهة تحرير موزمبيق في باغامويو بتنزانيا، إضافة الى تلك المستعمرات بأنغولا والموزمبيق[1]، كما اقترحت الجزائر على منظمة الوحدة الافريقية تحديد الحركات الوطنية التحررية الأكثر شعبية و القادرة على محاربة الاستعمار.

كما قامت الجزائر بفتح مكاتب لحركات التحرر الوطنية، منها الحزب الافريقي من أجل استقلال غينيا والرأس الأخضر، وجبهة تحرير موزمبيق، والجبهة الشعبية لتحرير أنغولا ، وحركة تحرير ساوتومي وبرانسيب، وقد رفضت عند استرجاع سيادتها إقامة علاقات دبلوماسية مع النظام الدكتاتوري في لشبونة، ومنحت حق اللجوء السياسي الى الكثير من معارضي هذا النظام.

و قد لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا بارزا في تحرير افريقيا، و هذا ما يتضح من خلال انعقاد سلسلة من الإجتماعات الإفريقية التي توجت بإنعقاد مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية، حيث انعقدت الدورة 13 للجنة تحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية يوم 15 جويلية 1968 ،بخطاب القاه الرئيس الراحل هواري بومدين ضمنه ضرورة مواصلة الكفاح ضد الإستعمار الأجنبي لاسيما البرتغالي، الى جانب استصدار قرارات جوهرية لاسيما تلك المتعلقة برفع ميزانية المنظمة بنسبة 10 في المائة ، و كذا تكثيف دعم الحزب الافريقي من أجل استقلال غينيا و الرأس الأخضر. وكذا المطالبة بمقاطعة الدول الاستعمارية اقتصاديا لاسيما البرتغال، والتأكيد على المساهمة الفعالة في طرد البرتغال من منظمة الصحة العالمية، إضافة إلى حث الدول الأعضاء خاصة الغربية على مستوى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة على التوقف الفوري عن إرسال أي شكل من المساعدات إلى الحكومة البرتغالية.

كما كان للضغط المتزايد على البرتغال من قبل الجزائر والمجموعة الافريقية في أروقة الأمم المتحدة أثره البالغ في اصدار مجلس الأمن لقرارات ولوائح أدانت البرتغال، الأمر الذي أدى إلى اضعافها وعزلها دوليا، ولعل أهم تلك اللوائح اللائحة رقم 312 (1972) بتاريخ 4 فبراير 1972[2].

---

[2]– ولقد تضمنت هذه اللائحة ما يلي:

*المادة 1: يقر مجلس الأمن بحق شعوب انغولا موزمبيق وغينيا بيساو في تقرير مصيرها واستقلالها طبقا للائحة 1514 المؤرخة في 14 ديسمبر 1960 كما يعترف المجلس بشرعية كفاح هذه الشعوب.

المادة 2: يدين المجلس الرفض المتواصل للحكومة البرتغالية تطبيق اللائحة 1514 الصادرة عن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة مجلس الأمن.

المادة 3: يرى مجلس الأمن أن الوضع الراهن سببه السياسة البرتغالية في مستعمراتها وكذا تهديداتها المتواصلة ضد دول الجوار مما يهدد السلام والأمن الدوليين في القارة الافريقية.

1- دور الدبلوماسية الجزائرية في تحرير أنغولا:

وعلى الرغم من تأييد الجزائر للجبهة الشعبية لتحرير أنغولا دون الجبهة الوطنية التي لم تكن أكثر تمثيلا للشعب الأنغولي، وعلى الرغم من المنافسة الشديدة بين الحركتين واختلافهما أيديولوجيا ،إلا أن الجزائر ساهمت مساهمة فعالة في إطار منظمة الوحدة الافريقية في عقد إتفاق بين التنظيمين المتنافسين سنة 1972، وقد نص هذا الاتفاق على إقامة مجلس أعلى لتحرير انغولا، إلا أن هذا الإتفاق*، لم يدخل حيز التطبيق بسبب التطورات السياسية التي حدثت في ليشبونا سنة 1974 ، أي بحدوث الانقلاب العسكري الذي أطاح بالنظام الدكتاتوري في البرتغال.

و بالرغم من الصراع بين أقطاب الحركة الوطنية التحررية الأنغولية، و الذي انتهى بهيمنة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا على فصائل الثورة و قيادة الكفاح المسلح، إلا أن التغيير السياسي الذي حدث في البرتغال سنة 1974 كان عاملا من العوامل التي ساعدت على نجاح الحركة الوطنية التحررية في أنغولا، لأن الانقلاب العسكري الذي أطاح بدكتاتورية سلزار ترتب عنه انبثاق حكومة جديدة في ليشبونا، اقتنعت بأهداف الحركات الوطنية التحررية في المستعمرات البرتغالية، و الهادفة إلى إسترجاع الاستقلال، و عليه وقعت الحكومة البرتغالية الجديدة اتفاق وقف اطلاق النار مع زعيم الحركة الشعبية لتحرير انغولا اغوستينو نيتو، و بعدها تم الاتفاق على يوم اعلان استقلال البلاد في نوفمبر 1975[1].

المادة 4: يطلب مجلس الأمن من البرتغال:

أ-الاعتراف الفوري بحق تقرير شعوب الأقاليم التي هي تحت سيطرة إدارته وذلك طبقا للائحة رقم 1514.

ب-وضع حد للحروب الاستعمارية وكل مظاهر القمع ضد شعوب انغولا موزمبيق وغينيا بيساو.

ج-سحب كل القوات العسكرية المستعملة في مظاهر القمع ضد هذه الشعوب.

د-الإعلان عن عفو سياسي واعادة الحقوق السياسية الديمقراطية.

المادة 5: يطلب مجلس الامن من البرتغال الكف عن كل خرق لسيادة ووحدة تراب الدول الافريقية.

المادة 6: يطلب مجلس الأمن من كل الدول الكف عن تقديم المساعدات للحكومة البرتغالية.

المادة 7: يلتمس المجلس من الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة التأكد من تطبيق هذه اللائحة وتقديم تقرير لمجلس الأمن بصفة دورية.

[1]- بكاي، ***مرجع سابق***،ص ص.90-91.

إلا أنه أصبح في البلاد حكومتان متصارعتان مع بعضهما هما: الحركة الشعبية لتحرير أنغولا بزعامة روبرتو هولدن، والحركة الوطنية للاستقلال التام لأنغولا بزعامة جوناس سافمبي، اللتان إتفقتا معا على اعلان قيام جمهورية أنغولا الشعبية المؤقتة، الأمر الذي أدى الى حرب أهلية، كادت فيها حكومة الحركة الشعبية أن تسقط بأيدي منافسيها لولا تدخل القوات العسكرية الكوبية التي حسمت الموقف واستفادتها من الدعمين المادي والعسكري لكثير من الدول منها الجزائر[1].

و في سبتمبر 1979 تولى دوسنتوس الحكم بعد وفاة الرئيس أغوستينو نيتو، إلا أن الاتحاد الوطني للتحرير التام لأنغولا واصل تكثيف العمليات العسكرية على الحكومة المركزية بلواندا، الأمر الذي أدى الى تدخل الجزائر من خلال تقديمها الدعم السياسي و العسكري و الدبلوماسي لأنغولا، و باعتبارها عضو غير دائم في مجلس الأمن سنتي 1988 و 1989 ، فقد كانت السبب في استصدار العديد من القرارات الهادفة الى حل الازمة الأنغولية و الحرب الاهلية بها ، خاصة بتدعيمها طلب أنغولا و كوبا في انشاء بعثة الأمم المتحدة لمراقبة إنسحاب القوات الكوبية من أنغولا ووقف اطلاق النار بها، وعليه و في 20 ديسمبر 1988 أصدر مجلس الأمن قرار ينص على إنشاء هذه البعثة التي كانت مهامها تتمحور حول مراقبة الاتفاقيات المبرمة بين أنغولا و كوبا و جنوب افريقيا من جهة، و بين أنغولا و كوبا من جهة أخرى[2].

إلا انه ونتيجة للضغط الدولي على الأطراف المتنازعة في البلاد، وقع الرئيس دوسنتوس اتفاقا مع جوناس في 31 ماي 1991، نص على تنظيم انتخابات حرة في البلاد، الا أن هذا الاتفاق لم يطبق واستمر الوضع على ما هو عليه الى غاية فبراير سنة 2002 باغتيال جوناس سافمبي على يد القوات النظامية الأنغولية، لتدخل أنغولا مرحلة جديدة من تاريخها بعد 27 سنة من الصراع من خلال التوقيع على اتفاق سلام دائم يوم 4 أفريل 2002.

2- دور الدبلوماسية الجزائرية في نصرة قضية ساوتومي وبرانسيب:

كما كان للجزائر والدبلوماسية الجزائرية دورا فعالا في نصرة قضية ساوتومي وبرانسيب عسكريا ودبلوماسيا، ففي 26 نوفمبر 1974 جرت مفاوضات حول استرجاع سيادة هذا الجزء من القارة

[1]-***المرجع نفسه***، ص 92.

[2]-***المكان نفسه***.

السمراء، بحيث اختتمت هذا المفاوضات بالإعلان عن استرجاع السيادة يوم 12 جويلية 1975 ، وبناء على ذلك أصبح (بنتو دا كوستا) رئيسا للبلاد و ترو فوادا وزيرا أولا لها[1].

3- دور الجزائر في اعتراف هيئة الأمم المتحدة باستقلال غبينيا بيساو:

من أهم الانتصارات التي حققتها الدبلوماسية الجزائرية نجد الدور الذي لعبته في تمرير لائحة في مجلس الامن تسمح لغينيا بيساو بالانضمام الى هيئة الأمم المتحدة، وهذا بعد دعوة المجلس لها للمشاركة في المناقشات الخاصة بذلك، و عليه أصدر مجلس الامن القرار رقم 356(1974) المؤرخ في 22 أوت 1974، الذي تضمن توصية للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة لإقرار الانضمام الرسمي لغينيا بيساو للهيئة الأممية .

وبناء على هذا القرار الصادر عن مجلس الأمن، أصدرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة التي كانت تترأسها الجزائر اللائحة رقم 3205 في جلستها العلنية رقم 2233 والمؤرخة في 17 سبتمبر 1974، قرارا ينص على انضمام غينيا بيساو الى هيئة الأمم المتحدة ،ونظرا للدور الذي لعبته الجزائر في دعم الحزب الافريقي اختار قادة هذا الحزب اجراء الجولة الثانية من المفاوضات مع البرتغال في الجزائر، والتي انتهت باسترجاع السيادة في غينيا بيساو الرأس الأخضر[2].

4- دور الدبلوماسية الجزائرية في استرجاع السيادة في الموزمبيق:

مع بداية السبعينات أصبح ثلث التراب الموزمبيقي محررا، خصوصا بعد تعدد الحركات التحررية في المستعمرات البرتغالية لاسيما في الموزمبيق التي اثقلت ميزانية البرتغال المخصصة للقضاء عليها، وبعد الثورة البرتغالية التي أطاحت بالنظام الدكتاتوري يوم 25 أفريل 1974، توجه سامورا الى لوزاكا و إلتقى بوزير الخارجية البرتغالي ماريو سواريس للتباحث في مسالة استرجاع سيادة الموزمبيق، و بعد المفاوضات و في 7 مارس 1974 تم التوقيع على اتفاق لوزاكا الذي نص على وقف فوري لإطلاق النار، ليتم انزال العلم البرتغالي و رفع العلم الموزمبيقي، و يتم الإعلان الرسمي عن استرجاع السياد في الموزمبيق في 14 جوان 1975 .

---

[1]- ***المرجع نفسه***،ص.93.

[2]- ***المرجع نفسه***،ص ص.94-95.

وعليه يمكن القول إن الجزائر ساهمت مساهمة فعالة في استرجاع الموزمبيق لسيادته، وقد اتخذ ثوار موزمبيق من الثورة الجزائرية مثلهم الأعلى في مسألة وضع الخطط العسكرية لمواجهة الجيش الاستعماري البرتغالي، وبالتالي تحقيق الانتصارات العسكرية ، وبعد استرجاعها لسيادتها اصطحب الرئيس سامورا ماشل بعض الضباط الجزائريين الذين دربوا مقاتلي فريليمو وصرح أمام حشد شعبي بما يلي:" هؤلاء الضباط هم من كونوا عسكريا أغلبية مقاتلي الفريليمو"[1].

المطلب الثالث: دور الجزائر في تحرير روديسيا الجنوبية وجنوب غرب افريقيا وجنوب افريقيا:

1- دور الجزائر في تحرير روديسيا الجنوبية (زمبابوي):

لقد حظيت القضية الرودسية بدعم كبير من قبل الدبلوماسية الجزائرية، لاسيما في لجنة تصفية الاستعمار التي تأسست بموجب اللائحة رقم 1654 و الصادرة بتاريخ 27 نوفمبر 1961، وعليه و بمجرد إعلان (اين سميث) إستقلال النظام العنصري في روديسيا يوم 11 نوفمبر 1965، تحركت الدبلوماسية الجزائرية، و أعلنت رفقة تسعة(9) دول إفريقية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا ،كما كلفت منظمة الوحدة الافريقية الجزائر و السنغال و زمبيا للدفاع عن المواقف الافريقية إزاء القضية الروديسية في هيئة الأمم المتحدة لاسيما بمجلس الأمن، و كانت الجزائر عضو في اللجنة التي شكلها مجلس الأمن لمراقبة تطبيق العقوبات الإقتصادية المفروضة على النظام العنصري في ساليسبوري(هراري اليوم).

وعليه يمكن القول ان المساهمة الجزائرية في نصرة قضية روديسيا الجنوبية تمحورت حول ما يلي[2]:

- التنديد بإعلان الاستقلال من جانب واحد.

- العمل في أروقة الأمم المتحدة على حث الدول الأعضاء على عدم الاعتراف بنظام الأقلية العنصرية في روديسيا الجنوبية.

---

[1]- ***المرجع نفسه*** ،ص ص.96-136.

[2]- ***المرجع نفسه***،ص. 137.

– المساهمة في استصدرا لوائح وقرارات من طرف مجلس الامن، تدين بالنظام العنصري في ساسبوري ،لاسيما تلك المتعلقة بامتناع الدول الأعضاء عن ارسال الأسلحة الى النظام العنصري وكذا المعدات العسكرية، وقطع كل الصلات الاقتصادية معه وبصفة خاصة توريد البترول ومشتقاته إليه.

ومن مظاهر دعم الجزائر لهذه القضية نجد أنها كانت وراء استصدار العديد من اللوائح الأممية، التي اعتبرت الوضع في روديسيا الجنوبية مهددا للسلم والأمن الدوليين، ويعتبر القرارين الصادرين عام 1966 من أهم القرارات التي أدانت النظام العنصري في روديسيا، وعليه تضمن القرار 232 الصادر عن مجلس الأمن في 16 ديسمبر 1966، عدة إجراءات تتعلق بتوقيع العقوبات أو المقاطعة لروديسيا الجنوبية، فيما يتعلق بوارداتها وصادراتها والمساعدة الاقتصادية والمالية المقدمة لها.

و قد ظل موقف الجزائر ثابت اتجاه القضية الروديسية ، و هو ما أكده الرئيس أحمد بن بلة من خلال خطابه أمام الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة سنة 1962 ، أكد فيه على دعم الجزائر الدائم لحركات التحرر في افريقيا بصفة عامة و في روديسيا بصفة خاصة ، و في سنة 1966 بعودة نشاط الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية بعد وصول الرئيس هواري بومدين الى الحكم، ساهمت الجزائر في نصرة هذه القضية في هيئة الأمم المتحدة، و هذا بالمشاركة الدورية في اشغال لجنة تصفية الاستعمار و باعتبارها عضوا غير دائم في مجلس الامن لسنتين، و عليه و في رسالة وجهتها الجزائر و مجموعة من الدول الافريقية لرئيس مجلس الامن، تضمنت الدعوة لعقد جلسة لمناقشة الأوضاع في روديسيا الجنوبية. و بناء على هذه المبادرة أصدر مجلس الامن اللائحة رقم 253 المؤرخة في 26 ماي 1968، و التي اعتبرت الأوضاع في روديسيا الجنوبية تهديدا للسلم و الأمن الدوليين، و قد تضمنت هذه اللائحة فرض جملة من العقوبات ضد النظام اللاشرعي في روديسيا الجنوبية[1] .

وبالموازاة مع الإنتصارات العسكرية، التي كانت تحققها الحركة الوطنية التحررية الروديسية، واصلت الجزائر والمجموعة الافريقية في هيئة الأمم المتحدة ضغطها على النظام العنصري بها لإضعافه، خاصة بعد خرق احكام المادة 25 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، برفض بعض الدول تطبيق هذه العقوبات وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، و في هذا الاطار وجه مجلس الامن

[1] – ***المرجع نفسه***،ص ص.137–139.

التابع للأمم المتحدة على دعوة للجزائر، و بعض الدول الافريقية في جلسته رقم 1663 بتاريخ 27 سبتمبر 1972 للمشاركة في جلسة تخصص لدراسة الأوضاع في روديسيا الجنوبية، و بعد المناقشات اصدر مجلس الامن اللائحة رقم 1972/320 يوم 29 سبتمبر 1972، التي أكدت على استمرار سريان مفعول اللائحة الخاصة بالعقوبات المفروضة على روديسيا، و الدعوة الى التعاون الكامل لتطبيقها و اتحاذ إجراءات ضد الدول التي امتنعت عن تطبيقها.

وقد حظي الاتحاد الشعبي الافريقي لزمبابوي بتأييد الجزائر الى غاية 1976، خاصة بعد انشاء جبهة موحدة تمثلت في الجبهة الشعبية التي لقيت الدعم العسكري والدبلوماسي من الجزائر، وبفضل الدبلوماسية الجزائرية أصدر مجلس الأمن قرارات ولوائح أكدت على حق الشعب الزمبابوي في تقرير مصيره.

وقد انعقد موتمر لوزاكا الذي سيطرت عليه القضية الروديسية تزامنا وتصاعد الكفاح المسلح، الذي كانت تقوده الجبهة الوطنية ضد نظام ايان سميث العنصري، ومعاناة هذا النظام من أزمات سياسية واقتصادية ، ونتيجة حرص بريطانيا على مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة وخوفا من تصدع منظمة الكومونولث، تراجعت عن موقفها المؤيد لمناورات نظام سميث العنصري وقدمت رئيسة هذه المنظمة خطة سلام لحل المشكلة الروديسية[1].

وفي 10 سبتمبر 1979 انعقد مؤتمر لانكاستر هاوس بلندن بدعوة من وزير الخارجية البريطاني، وتوج بالتوقيع على بنود اتفاق التسوية يوم 21 سبتمبر ، وقد تضمن هذا الاتفاق ثلاث أجزاء أساسية هي:

- دستور الاستقلال الذي جاء فيه ان جمهورية زمبابوي دولة مستقلة ذات سيادة.

- اتفاق الفترة الانتقالية الذي نص على ان بريطانيا تعين حاكما عاما واجراء انتخابات.

- تنفيذ وقف إطلاق النار من يوم 26 ديسمبر 1979.

وقد تميزت المرحلة الانتقالية بقيام الحاكم البريطاني على رفع الحظر على الأحزاب الوطنية في زمبابوي ، ودعمه لحزب (موزوريوا) للفوز بالانتخابات، وأمام هذه المناورات تحركت الدبلوماسية الجزائرية لتضغط على مجلس الامن لتبني قرارات تصب كلها في دعوة بريطانيا الى الالتزام بتعهداتها.

[1]- ***المرجع نفسه***، ص ص.140-143.

وبعد اجراء الانتخابات التشريعية وابتداء من 11 مارس 1980، أصبح روبرت موغابي رئيسا للوزراء، كما تم الإعلان الرسمي عن استقلال زمبابوي في 18 أفريل، من قبل روبرت موغابي الذي شرع في تطبيق سياسة البناء الوطني، وأصبحت عضوة في منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز، كما ربطتها علاقات وطيدة مع الجزائر عرفانا لدورها في نصرة قضية زمبابوي[1].

2- دور الجزائر في تحرير جنوب غرب افريقيا (نامبيا):

لقد كان للجزائر مساهمة في تحرير نامبيا من خلال تقديم الدعم العسكري للحركة الوطنية التحررية الناميبية، وهذا بتدريب المقاتلين النامبيين في الجزائر انطلاقا من سنة 1964 ،إضافة الى ارسال خبراء عسكريين في الميدان وتاييد منظمة سوابو وتزويدها بالسلاح.

أما المساعدة السياسية والدبلوماسية التي قدمتها لنامبيا قصد تمكينها من التخلص من هيمنة نظام جنوب افريقيا العنصري فتمثلت في:

- فتح مكتب لمنظمة سوابو بالجزائر سنة 1963

- مساهمة الجزائر في استصدار العديد من اللوائح الأممية لاسيما اللائحة رقم 2145 سنة 1966، والتي نصت على انهاء انتداب جنوب افريقيا على جنوب غرب افريقيا، وكذا المساهمة في تبني القرار الاممي الذي غير تسميتها الى نامبيا .

وفي سنة 1973 وبفضل الدور الكبير الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية، صادقت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة على اللائحة رقم 3111 ، التي نصت على الاعتراف بمنظمة سوابو ،وكان ترأس الجزائر للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة سنة 1974 له أثر إيجابي في مسألة تطور القضية النامبية نحو استرجاع سيادتها، ولعل ما ورد في اللائحة الصادرة عن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم 3112 تعكس مدى الاهتمام الذي كانت توليه الجزائر، و المجموعة الدولية لنصرة القضية النامبية في الهيئة الأممية ،حيث نصت هذه اللائحة على تكليف الجمعية العامة بالتصرف في الصندوق الخاص بنامبيا، و السماح له بإعداد توجيهات. و على هذا الأساس تبنى هذا المجلس في 27 سبتمبر التوجهات الخاصة بالصندوق الخاص بنامبيا التي تضمنت تحقيق الأهداف الاتية[2]:

---

[1]- ***المرجع نفسه***،ص ص.147-148.

[2]- ***المرجع نفسه***، ص. 151 .

- التعليم والتكوين.

- المساعدة الاجتماعية والرعاية الصحية.

- المساعدة القضائية.

- التأكيد في الساحة الدولية على حق نامبيا في الاستقلال التام.

وفي سنة 1978 عملت جنوب افريقيا على اجراء انتخابات في ناميبيا ، إلا أن مجلس الأمن رفضها وقاطعتها منظمة سوابو ، ومن هنا أصرت كل من هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية على وحدة ناميبيا واستقلالها، وعلى هذا الأساس تبنت الهيئة الأممية اللائحة رقم 435، القاضية بوضع برنامج عمل يسمح باستقلال ناميبيا إضافة إلى سحب قوات جنوب افريقيا تدريجيا[1].

وتحت ضغط الهيئة الأممية والدور الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية خصوصا بعد قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع نظام جنوب افريقيا العنصري وطردها من منظمة العمل الدولية، ألغي النظام العنصري في جنوب افريقيا التمييز العنصري في ناميبيا في جويلية 1979.

وقد كان للحرب الدائرة في انغولا أثر على قضية نامبيا، كونها جعلت و.م. الأمريكية تؤيد فكرة انشاء مجموعة اتصال غربية للتنسيق في المسائل المتعلقة بالقضية الناميبية من جهة، و للتوسط في النزاع القائم في ناميبيا بين نظام جنوب افريقيا العنصري و منظمة سوابو من جهة أخرى، و قد استمر الوضع على ما هو عليه إلى غاية انعقاد اجتماع في نيويورك في 22 ديسمبر 1989، الذي ضم ممثلي جنوب افريقيا و أنغولا و كوبا برعاية هيئة الأمم المتحدة، و تم الاتفاق على انسحاب القوات الكوبية من انغولا و تنظيم استفتاء شعبي حول تقرير مصير ناميبيا.

وفي سنة 1989 عاد سام نجوما الى البلاد بعد 30 سنة ليقود منظمة سوابو نحو الفوز بالانتخابات، وبهذا أصبح اول رئيس للبلاد يوم 21 مارس 1990 ،كما اعيد انتخابه سنة1994.

3- دور الجزائر في تحرير جنوب افريقيا: لقد حظيت قضية جنوب افريقيا بدعم كبير من قبل الجزائر ودبلوماسيتها التي أولت اهتماما كبيرا لمسألة دعم الحركة الوطنية التحررية في جنوب افريقيا، حيث تعود جذور العلاقات بين جبهة التحرير الوطني وحزب المؤتمر الوطني الافريقي بقيادة

[1] - ***المكان نفسه.***

نلسون مانديلا الى سنة 1955، وقد تلقى هذا الاخير تدريبا عسكريا بالجزائر، اضافة الى استفادة الكثير من مقاتلي هذا الحزب من تكوين عسكري ابتداء من 1965 ، ومن أساليب دعم الجزائر لقضية جنوب إفريقيا نجد فتح مكتب لحزب المؤتمر الوطني الافريقي بالجزائر، و انطلاقا منها كان أعضاءه يوضحون للعالم مشروعية كفاحهم [1].

ان دعم الجزائر لهذه القضية بدأ يتضح في نهاية السبعينات، عندما أكدت أن حزب المؤتمر الوطني الافريقي هو الممثل الشرعي والوحيد لشعب جنوب افريقيا، في اجتماع للجنة تحرير افريقيا سنة 1978 ، إلى جانب دعمها السياسي والعسكري لحزب المؤتمر البنافريكاني، إلى جانب منحها لممثله باتريك دانكن ورقة اعتماده بالجزائر في 7 أفريل 1964.

ومن المفيد الإشارة إلى أن دعم الدبلوماسية الجزائرية لهذه القضية لم يقتصر على منظمة الوحدة الافريقية ،بل امتد إلى المستوى الدولي في حركة عدم الانحياز وأروقة الأمم المتحدة.

حيث كان للجزائر الفضل في استصدار العديد من القرارات الحازمة اتجاه ممارسات جنوب افريقيا العنصري، وتأكيد مشروعية نضال شعب جنوب افريقيا، لهذا لجأت الجزائر إلى تبني ميكانيزمات دبلوماسية في إطار مجلس الامن ، والجمعية العامة للأمم المتحدة ، وذلك باتخاذ خطوات هامة تجلت في استصدار لوائح وتوصيات من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1970 ،التي اعتبرت الوضع القائم في جنوب افريقيا يعد بمثابة تهديدا للسلم والأمن الدوليين، كما أصدر مجلس الأمن اللائحة رقم 311 ، التي حققت عدة أهداف سياسية في المحافل الدولية منها[2]:

- وقوع اجماع في مجلي الأمن بإدانة نظام جنوب افريقيا العنصري.

- عزل النظام العنصري سياسيا وخنقه اقتصاديا.

كما تمكنت الجزائر ممثلة بوزير خارجيتها السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي ترأس الدورة 29 للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ، بصفته وقتها وزيرا للشؤون الخارجية في حكومة الرئيس الراحل هواري بومدين ، من طرد نظام جنوب افريقيا العنصري من الجمعية العامة في نوفمبر 1974 ، وقد

[1]- ***المرجع نفسه***، ص ص.156-161.

[2]- ***المرجع نفسه***، ص ص.171-173.

ظلت الجزائر تؤكد أن اكتمال سيادتها، لا يتأتى إلا بتخليص شعبي جنوب افريقيا وجنوب غرب افريقيا من سيطرة النظام العنصري.

كما تم في هذه الدورة 29 للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، من تمكين ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية من المشاركة فيها، وإلقاء كلمته المشهورة أمامها، رغم مختلف الاعتراضات الكبيرة على ذلك، وهو استثناء حظيت به أول مرة شخصية ليست رئيسا لدولة.

وكانت سنة 1974 حافلة بنشاط دبلوماسي مكثف للجزائر، من خلال ضغطها على النظام العنصري، لاستصدار لوائح تدين هذا النظام، ولعل من أهمها نجد اللائحة رقم 3324 في 16 ديسمبر 1974، التي تضمنت دراسة حظر توريد الأسلحة لنظام بريتوريا العنصري، والمطالبة بإطلاق سراح المساجين السياسيين، كما أصدر مجلس الأمن اللائحة رقم 392 سنة 1976، ندد فيها المجازر المرتكبة بحق الأهالي الأفارقة، واعترف فيها بشرعية كفاح شعب جنوب افريقيا.

وعليه يمكن القول أنه و نتيجة للدور الذي بذلته الجزائر في المحافل الدولية مع حزب المؤتمر الوطني الافريقي، أدت الى استرجاع سيادة جنوب افريقيا ، ووضع حد لسياسة التمييز العنصري المطبقة من قبل نظام برتوريا العنصري، و رضوخ هذا النظام لإرادة المجتمع الدولي عامة و إرادة الأغلبية الساحقة في جنوب افريقيا خاصة[1].

ونتيجة لعزل هذا النظام العنصري دوليا شهدت الثمانينات عدة اتصالات بين البيض وقيادة الحزب الوطني الافريقي، ليتم الاتفاق على بعث المفاوضات بين الطرفين، وفي فبراير تم الإفراج عن الزعيم نلسون مانديلا، وتم السماح للأحزاب السياسية بممارسة النشاط السياسي، وفي جوان 1991 أعلنت حكومة فريديريك ديكليرك عن الغاء التمييز العنصري، لتبدأ المفاوضات بين الحكومة والأحزاب السياسية الافريقية[2].

يمكننا القول أن في هذه الفترة كانت الجزائر حاضرة بقوة على الصعيد الدبلوماسي، إلى جانب قضايا العالم الثالث والتحرر وتصفية الاستعمار، واقامة نظام اقتصادي عالمي، يساوي بين فرص دول الشمال و دول الجنوب ، وهذه الدبلوماسية جعلت من الجزائر أحد أقطاب العالم الثالث بفعل خطابها

[1] – ***المرجع نفسه***، ص ص. 177–178.

[2] -***المكان نفسه***..

الثوري، ما دفع الزعيم الإفريقي الثائر "أميلكال كابرال" إلى التصريح "**إذا كانت مكة قبلة المسلمين، والفاتيكان قبلة المسيحيين، فإن الجزائر تبقى قبلة الثوار والأحرار**" .

لقد كان هذا فعلا زمن العصر الذهبي للسياسية الخارجية الجزائرية، التي جعلت كبار الزعماء في العالم يشيدون بالدور الإيجابي للجزائر في مساندة القضايا العادلة معنويا و ماديا، و دعم حركات التحرر في كل من امريكا اللاتينية و آسيا و افريقيا.

المبحث الثاني : نماذج من النشاط الدبلوماسي في حل الأزمات الأقليمية

في البداية يمكن القول أن الجزائر تبنت العديد من المبادئ في سياستها الخارجية و تعتبر هاذه المبادئ متبناة في معظم المنظمات الاقليمية والدولية، كالأمم المتحدة و الجامعة العربية و المنظمة الافريقية، وهي المبادئ التي تقوم عليها علاقات حسن الجوار، كما اتسمت الدبلوماسية الجزائرية بالعديد من السمات ظلت لصيقة بها سواء كانت أثناء الثورة التحريرية أو فيما بعد الاستقلال، وأصبحت هذه السمات والمبادئ تفسر العديد من سلوكيات الجزائر إزاء الأمم و الشعوب، ويرجع الجزائر الى تبني هذه المبادئ الى التقاليد الثورية و التجارب الخاصة بالسياسة الداخلية خلال الستينات و السبعينات، كما ترجع ذلك مع محيطها الخارجي.

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية : إن مرجعيات الجزائر التي تحدد رسم سياستها العامة والخارجية بصورة خاصة هي مجمل البيانات والمواثيق والدساتير من بيان أول نوفمبر 1954 مرورا بمقررات مؤتمر الصومام أوت 1956، مؤتمر طرابلس جوان 1962، ميثاق الجزائر 1964، بيان 19 جوان 1965، الميثاق الوطني 1976 ونسخته المعدلة عام 1986. ومختلف الدساتير من 1963 حتى دستور2016، و مرورا بدستور1976 ودستور 1996، ونسخته المعدلة عام 2008. والدارس لهذه الوثائق المرجعية يصل إلى خلاصة مفادها جملة من المبادئ والمحددات لسياسة الجزائر الخارجية. وعليه تدور اهداف السياسة الخارجية الجزائرية حول مجموعة المبادئ التالية[1]:

1- مبدأ حسن الجوار الإيجابي : وهو العمل على تنمية السلم بين دول الجوار عن طريق فتح قنوات الحوار والتشاور من أجل حل كل الخلافات الناشئة عن الدول المجاورة، و يقتضي تطبيق هذا

[1]- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية1976، الفصل السابع، "***مبادئ السياسة الخارجية***"، المادة 90.

المبدأ الإستناد إلى مبادئ أخرى من أجل تحقيقه و هو ضبط الحدود مع الدول المجاورة، وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار.

2- مبدأ التعاون: منذ الاستقلال ظهر أن مبدأ التعاون مع و بين الدول المستقلة حديثا، والعمل على توطيد العلاقات الاقتصادية، يعد عامل توازن في السياسة الخارجية الجزائرية.

3- مبدأ عدم المساس بالحدود ان طبيعة العلاقات الدولية و أخطار تفتيت المستعمرات، دفع الجزائر الدفاع عن الوحدة الإقليمية و الترابية للدول ، بتكريس مبدأ عدم المساس بالحدود ، نظرا لما يمثله هذا المبدأ كأساس للأمن الإقليمي الافريقي (حرمة الحدود الموروثة من الإستعمار أو القائمة) .

4- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأُخرى:

ومما تختص به هذه السياسة هو الابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، و احترام سيادتها و استقلالها، وهذا ما التزمت به الدبلوماسية في علاقتها الدولية سواء على الصعيد الإقليمي أم على الصعيد الدولي، وكل ذلك يأتي ضمن احترام الجزائر للمواثيق الدولية، و من أهمها ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. كما ورد في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، كما ضمَن ذلك، كل من دستور 1976 ثم دستور 1986، مبدأي عدم الانحياز وعدم المشاركة في أي تدخل عسكري خارج الحدود الجزائرية. فالمادة 90 من دستور 1976 تنص على: "**وفقا لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه، تناضل الجزائر من أجل السلم، التعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.**" وتنص المادة 89 الخاصة على عدم مشاركة الجيش الجزائري خارج الحدود الجزائرية فورد فيها ما يلي: "**تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، والجامعة العربية، عن الإلتجاء للحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها...**"[1]

وما يميز الدبلوماسية الجزائرية هو طابع الحياد، الذي اتسمت به في العلاقات الخارجية للحركة الوطنية ازاء الأحداث التي عايشتها ، فقد لزم معظم الرواد للحركة الوطنية الحياد من أحداث الحرب العالمية الثانية ، ولم تتدخل فيها و لم تقف الى جانب أحد ضد الآخر ، كما التزمت الحياد حيال ما كان يجري على الساحة المغاربية و العربية ، و لما بعثت جبهة التحرير نشاطها الخارجي، حافظت

[1]- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1976

على هذا التقليد بحيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ، و لم تخض الخلافات العربية – العربية، كما إلتزمت الحذر من سياسة التحالفات التي أقامتها الدول العربية مع القوى الأجنبية . وهكذا انعكس على السياسة الخارجية للجزائر من جميع النزاعات والقضايا الدولية، وكل ذلك جعل لدبلوماسيتها موقعا مؤثرا وحظيت بثقة واحترام جميع الأطراف.

5- حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية وتجنب استعمال القوة:

جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة على ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة، أو التهديد بها في علاقاتها الدولية، كما جاء في المبدأ الثاني منه على ضرورة فض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، كالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتحكيم والتوفيق والتسوية القضائية من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، والإلتجاء إلى المنظمات الدولية والإقليمية[1] إلى حلها قبل عرضها على مجلس الأمن ، بإعتبار المنظمات الإقليمية يمكنها أن تلعب دور ايجابي في تسوية المناعات الإقليمية بالطرق السلمية و هذا راجع لطبيعة هذه المنظمات أنها تتقاسم المصير المشترك في بعض الأحيان أو بقربها ومعرفتها من طبيعة النزاع بحكم موقعها الجغرافي أو بطابعها الحضاري.

تتميز سياسة التوازن بالسعي إلى الحلول السلمية للصراعات والأزمات الدولية والابتعاد عن لغة استخدام القوة او التهديد باستخدامها، وهذا يحتاج الى خبرة وقدرة للقيادات المسؤولة عن التوجه الدبلوماسي للدولة وخاصة فيما يتعلق بإدارة الأزمات الدولية.[2]

وبما أن مبدئي حل النزاعات بين دول الجوار بالطرق السلمية، ونبذ استعمال القوة ، يعد شرطا جوهريا لعلاقات حسن الجوار، وكانت الجزائر حتى قبل أن تصبح دولة في ظل الثورة التحريرية ، تنبذ استعمال القوة وتدعو إلى التعاون، وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات الإقليمية، أو عند الاقتضاء اللجوء إلى القضاء أو التحكيم أو المنظمات العالمية. ولكي تبقى هذه العلاقات متماسكة في إطار التعاون التجاوري والجهوي، ومنه ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية، فقبل استقلال الجزائر أثير مشكل الحدود مع الجار المغربي، اتفق خلاله رئيس الحكومة

---

[1]- بلقاسم لحلوح، *"دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة"*، (الجزائر،كلية الحقوق، جامعة البليدة، رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، قسم القانون العام،2003- 2004)،ص.55.

[2]- نعيم ابراهيم الظاهر, ***إدارة الأزمات***،(الأردن، عالم الكتب الحديث، 2009)، ص ص.4-5

الجزائرية المؤقتة عباس فرحات مع الحسن الثاني ، على اللجوء إلى الحوار والمفاوضات في إطار روح الإخاء والوحدة المغاربة، ومند الوهلة الأولى للإستقلال، واجهت الجزائر مشكل الحدود مع جيرانها، وحاولت حله بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القوة، ورغم حدوث صدام مسلح بينها وبين المغرب، إلا أنه كان ناتجا عن توغل القوات المغربية في الأراضي الجزائرية[1] .

ومن ثمة أعلنت الجزائر عن رغبتها بأن تتكفل المنظمة، بتسوية النزاع، حيث طلب وزير خارجيتها من أمانة المنظمة في 23 أكتوبر 1963، بعد دورة عاجلة لمجلس وزراء المنظمة للبت في موضوع النزاع. واستطاعت المنظمة من خلال وساطة إمبراطور اثيوبيا "هيلاسي لاسي" ، أن تتوصل إلى وقف إطلاق النار، وتكوين لجنة عسكرية لمتابعة انسحاب القوات المغربية. كما شكلت المنظمة لجنة خاصة بباماكو لمتابعة النزاع في 15 يناير 1969. انتهى النزاع بتوقيع اتفاقية "ايفران" بين الرئيس الجزائري بومدين وعاهل المغرب الحسن الثاني.

وفي القمة الإفريقية الثامنة في الرباط عام 1972، أعلن الملك المغربي على توصل لبلدين إلى تسوية النزاع الحدودي فيما بينهما[2].

6-دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:

من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية الوقوف إلى جانب حركات التحرر، قصد تحقيق تقرير المصير لشعوبها، ويستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار، في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها، قبيل وأثناء الثورة التحريرية، وترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب التنازل عليها، ولذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر. وتقرر المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري هذا الحق حيث جاء فيها ما يلي، "يشكل الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة، ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي، ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية". ففي هذه الحالة تعلن الجزائر موقفها

---

[1]-***المرجع نفسه***، ص ص.32-33

[2]- سمير قط، "**السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات**"،على الرابط http://democraticac.de/?p=43847، بتاريخ:2017/04/25 على الساعة 18:00

الداعم لحركات التحرر، مثل حركة التحرر للشعب الصحراوي، وهذا تعبير يعد تعبير واضح وصريح عن احترام الجزائر للمواثيق الدولية وخاصة ميثاق الأمم المتحدة الذي نص على حق الشعوب في تقرير مصيرها[1] .

وقد التزمت الجزائر بدعم الشعب الصحراوي في سبيل تحقيق استقلاله، وكان الدعم الجزائري متعدد الأوجه دبلوماسيا وماليا.

وترتكز الاستراتيجية الجزائرية لدعم القضية الصحراوية على أربعة مبادئ أساسية هي:

1- قضية الصحراء الغربية قضية تحررية وتعتبر الجزائر الحرب الدائرة في المنطقة تهديدا للأمن والاستقرار فيها.

2- تطالب الجزائر وتؤيد تطبيق مبدأ تقرير المصير للشعب الصحراوي.

3- ليس للجزائر مطالب توسعية في الأراضي الصحراوية أو ثرواتها.

4- مساندة الحركات التحررية من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

وقد تبلور هذا الموقف الجزائري منذ عهد الرئيس الراحل هواري بومدين الذي يحصر المشكل في كونه تصفية استعمار وتحرير شعب .

المطلب الثاني: صور للدبلوماسية الجزائرية في حل بعض الأزمات الاقليمية

لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا رياديا في حل النزاعات سواء تلك التي تقع في محيطها الاقليمي افريقيا وعربيا، أو تلك التي تقع في المحيط الدولي، دفعت بالدبلوماسية الجزائرية أن تكون وسيط لحلها، مما ساهمت في السلم و المصالحة في بعض القضايا التي كانت محل أزمة دولية .

أولا : الوساطة الجزائرية بين العراق و ايران 1975

اتسمت العلاقات بين العراق و ايران بالتوتر و كثرة الأزمات، و ذلك بسبب المشاكل الكثيرة بينهما و خاصة مشكلة الناطق الحدودية بين البلدين ،حيث تم في عهد الشاه محمد رضا بهلولي الغاء معاهدة عام 1973 ، من جانب واحد وقيامه بتحشيد قواته العسكرية في مناطق الحدودية مع العراق من أجل الضغط عليها مما تسببت في دخول في اشتباكات على الحدود.

[1]-العايب، ***مرجع سابق***،ص .78

واثناء فشلهما في حل النزاع القائم بينهما بالطرق السلمية، دفع بالدبلوماسية الجزائرية بقيادة الرئيس الراحل هواري بومدين إلى التدخل لحل هذا النزاع ، ذلك على هامش المؤتمر الأول التي عقدت بالجزائر للدول الأعضاء المصدرة للبترول(اوبك) [1]، حيث تم الاتفاق في 06 مارس 1975 بين نائب الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين و شاه ايران محمد رضا بهلولي، على بنود اتفاق لحل الخلاف الحدودي بين الدولتين و التي سميت بـ (اتفاق الجزائر) ، التي تضمنت احترام التراب الوطني لكلا البلدين و ترسيم الحدود النهائية بينهما و حل مشكلة الحدود النهرية حسب خط التالوك . و حافظت الاتفاقية بعد تنفيذها على السلام بين البلدين لمدة خمسة سنوات قبل أن تندلع الحرب بين العراق و ايران بسبب عدم التزامهما ببنود الاتفاقية، هذا بالإضافة الى الارادات الدولية و الإقليمية التي دفعت بقوة نحو الحرب.

ثانيا: وساطة النزاع بين الولايات المتحدة و ايران 1980

في 04 نوفمبر 1979 و مع اندلاع الثورة الاسلامية الايرانية التي اطاحت بحكم الشاه ، قامت جموع غاضبة من الطلبة الإيرانيين باقتحام مبنى السفارة الأمريكية في طهران و احتجاز اثنان و خمسون من السلك الدبلوماسي الامريكي في ايران ، وكان ذلك كرد فعل على التدخلات الامريكية ضد الثورة من خلال دعمها المتواصل للشاه من اجل ابقائه على سدة الحكم ، الأمر الذي أدى الى التوتر العلاقات بين البلدين و رغم كل التدخلات و السعي الحثيث من قبل الادارة الامريكية للإفراج عن الرهائن إلا أن جميع المساعي باءت بالفشل و ظل الرهائن محتجزين لمدة 444 يوم.

لقد ادت أزمة الرهائن الامريكان إلى تطورات سياسية خطيرة في علاقة الطرفين ، ومنها قيام الولايات المتحدة بعملية عسكرية نوعية في 24 أفريل 1980 لأجل تحرير الرهائن إلا أنها لم تنجح الأمر الذي دفع الطرفين المتنازعين الى الطلب من الدبلوماسية الجزائرية التدخل من أجل تسوية النزاع بينهما بطريق سلمي يجنبهما استخدام القوة ، وبناءا على هذا الطلب قمت الجزائر بالوساطة بين الطرفين من أجل الفراج عن الرهائن الامريكان في اليوم التالي للإتفاقية [2].

ثالثا :الوساطة الجزائرية في النزاع التوارقي المالي:

دور الوساطة الجزائريه في حل النزاع المالي كان فعالا رغم الصعوبات التي واجهها، وقامت بمجموعة من المبادرات في حل النزاع التوراقي المالي، و كان أول اتفاق لحل النزاع ،هو اتفاق تمنراست لسنة 1991 الذي تضمنت ثلاثة عشر(13) مادة، واتخذت الجزائر موقف يهدف على

---

[1]- محمد بوعشة ، ***الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي و ادارة الحرب الاثيوبية-الإرترية***، (الجزائر، دار الجيل ،2004،ط1) ،ص. 134.

[2]- العايب،***مرجع سابق*** ،ص.123

الحفاظ على الوحدة الترابية لمالي وضمان عدم إقصاء السكان التوراق الذين ، وقد أثار هذا الموقف في البداية غضب المتمردين التوراق الذين كانوا يأملون أن تتخذ الجزائر موقفا لصالحهم، لكن من مبادئ السياسة الخارجية للجزائر هو مبدأ الحياد، جعلها تقف بخطوة امام كل طرفي النزاع ، و في سنة 2005 و 2006 عاد النزاع بعد فترة من الهدوء النسبي من اتفاق تمنراست ، حيث عاد التوتر من جديد بين التمردين الطوارق و حكومة مالي ، مما استدعى بالحكومة المالية إلى طلب وساطة الجزائر[1]، ومنه سعت الجزائر بكل مالديها من امكانيات اقتصادية و دبلوماسية لتلطيف الاجواء بين الأطراف المتنازعة ، و توجت الجهود الدبلوماسية الجزائرية بجمع الفرقاء على طاولة المفاوضات من ممثل الطوارق ابراهيم آغ باهنغا و جنرال في الجيش المالي "كافوغوناكوني" ، ووزير الخارجية محمد بجاوي و الوزير المنتدب للشؤون الافريقية عبد القادر مساهل ، وسفير الجزائر في باماكو عبد الكريم غريب، الذي يعد مهندس هذا الاتفاق باشراف الولايات المتحدة، وتعتبر هاته الاتفاقية كمرجعية أساسية لمسارات التسوية ومخرج سلمي للأزمة الترقية والذي من بين ما ينص عليه ما يلي:

- انسحاب الحكومة المالية العسكرية المنتشرة في بلدات التوارق.

- التأكيد على الوحدة الترابية الوطنية.

فبعد خمس جولات أخرى تم التوقيع على اتفاق السلام و المصالحة سنة 2014 بالأحرف الأولى، برعاية الجزائر و الأمم المتحدة ، إلا أنه لازالت الخلافات قائمة بين الطرفين، موضوعها الاتهامات المتبادلة حول عدم إلتزام كل طرف ببنوده إذ أن المتمردين رفعوا السقف المطالب عاليا إذ طالبوا بالفيديرالية، وهذا المطلب قوبل بالرفض الشديد ليس من طرف الحكومة المركزية في مالي فحسب، ولكن أيضا من طرف جوار مالي خاصة الجزائر، وحتى الأطراف الدولية الأخرى المشاركة في الحوار، الأمم المتحدة، الإتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي.

وهكذا مازالت الدبلوماسية الجزائرية تلعب دور الوسيط لحل النزاع في مالي والمساهمة في الحل القضية بالطرق السياسية والحياد مع كل طرفي النزاع.

رابعا :النزاع الإريتيري –الإثيوبي

نال النزاع الإرتيري– الإثيوبي اهتماما خاصا من المجتمع الدولي بصفة عامة و الدول الافريقية بصفة خاصة، كون منطقة القرن الافريقي تعتبر ذات أهمية استراتيجية بالغة ، حيث أنه بروز ممتد

[1]– ليلى قارة، ***الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي 1963 –2010*** "، (الجزائر،كلية العلوم السياسية و الاعلام،جامعة الجزائر03)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دبلوماسية،2010–2011،ص. 84

نحو مياه خليج عدن و المحيط الهندي ، كما تتضح تلك الأهمية من الموقع الذي تحتله ، و المطل على طرق الملاحة العالمية شمالا، جنوبا و شرقا، كما يطل على مضيق المندب الذي يعد من الناحية التكتيكية مؤثرا على تحركات السفن التجارية و الحربية، كما يشكل نقطة قوى لمن يتحكم فيه لأنه يهدد مصادر البترول شرقا و بوابة الدخول الى افريقيا من الجنوب.

كما أن ارتباط المنطقة بالبحر الأحمر وقناة السويس زاد من أهميتها الاستراتيجية نظرا لما يتمتع به البحر الأحمر و القناة من أهمية استراتيجية كبيرة، هذه الأهمية جعلت منه موضع أطماع الدول الاستعمارية سابقا الى غاية الوصول الى الحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتنافس بين الإتحاد السوفياتي سابقا و الولايات المتحدة الأمريكية، ضف إلى ذلك العوامل الداخلية المرتبطة بنظام الحكم و هشاشته في إثيوبيا.

و تعود جذور النزاع بين إثيوبيا وإرتيريا الى مرحلة الاستعماري الإيطالي لإريتيريا في القرن التاسع عشر ميلادي ، ذلك أن إيطاليا حاولت ضم إثيوبيا إلى مناطق نفوذها ، مما أدى الى نشوب حرب بينهما كانت البذرة الأولى للنزاع التاريخي بين الدولتين[1]، اذ طالبت إيريتريا برسم الحدود بينها و بين اثيوبيا ، خاصة أن هذه المناطق كانت تضم امتدادات لشعب اريتيريا في اثيوبيا، بحيث تعود جذوره الى سنة 1993 ، أين أعلن في الأمم المتحدة أن إريتيريا دول مستقلة ذات سيادة ، الأمر الذي ترتب عنه ممارسة إريتيريا سيادتها الوطنية على مناطقها الحدودية، بالموازاة مع دخول القوات الأثيوبية الى الأراضي الأريتيرية .

فأسباب النزاع هي متنوعة، منها أسباب استراتيجية، تتمثل بالمطالبة بمناطق حدودية متنازع عليها بين البلدين ، وكذلك احتلال إريتيريا لمناطق إثيوبية سنة 1997، بحجة إمدادات سكانية للشعب الأريتيري في تلك المناطق ، و يضاف إلى ذلك رغبة إثيوبيا السيطرة على منفذ بحري لها على البحر الأحمر من اريتيريا نظراً لأنها تعتمد على ميناء جيبوتي، منفذاً بحرياً وحيداً لوارداتها، ومنها النفط ، ومنها أسباب إقتصادية، حيث أن اريتيريا ألغت إرتباطها المالي بأثيوبيا، وأصدرت عملة خاصة بها

[1] - صلاح الدين الحافظ، ***صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي*** ،(الكويت ،عالم المعرفة،1990)،ص. 87.

(ناكفا)، و تخلت عن ارتباطها بالعملة الإثيوبية(البر)، الأمر الذي نتج عن توتر العلاقة بينهما فضلا عن إرتباط النزاع بتغيرات دولية تتمثل في ميل القوى العظمى الى جانب إثيوبيا ضد إريتيريا[1] .

إن تصاعد حدة النزاع بين الدولتين، و الحرب التي نشبت بينهما قد دفعت بالدبلوماسية الجزائرية إلى بذل جهود كبيرة من أجل تحقيق السلام بين الدولتين، حيث تولت مهمة الوساطة في تسوية النزاع مدعومة في ذلك من منظمة الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الافريقية[2].

و بالرغم من كل الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة و المجموعة الدولية إلا أن الصراع الأثيوبي-الإرتيري قد تجدد في 12 مارس 2000، الأمر الذي فسح المجال لوساطة الجزائر لتتولى جهود التسوية السلمية للنزاع.

انتهت محادثات التسوية بين البلدين و التي تمت برئاسة وزير العدل الجزائري آن ذاك و الذي كان هو المبعوث الخاص لرئيس منظمة الوحدة الافريقية قد اسفرت عن توقيع اتفاق لوقف عمليات القتال في 18 جويلية 2000 بين إثيوبيا و إريتيريا ، من قبل وزيري خارجية الدولتين ، وكان ذلك تحت اشراف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مباشرة.

ثم استمرت وساطة الجزائر والتي تولى قيادتها هذه المرة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من أجل اتفاق توقيع سلام شامل في 12 ديسمبر 2000، و الذي تم توقيعه بين ممثلي البلدين في الجزائر ، و في حفل توقيع الاتفاق رحب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بالاتفاق، و وصفه بأنه انتصار لصوت العقل و لقوة الدبلوماسية وللإدراك بأن لا البلدان و لا القارة ككل يمكن أن تتحمل عقدا آخر أو سنة أخرى أو يوم أخر من الصراعات.

---

[1]-طه حميد حسن العنبكي، ***تطورات الصراع الاريتيري –الاثيوبي و مواقف القوى و المنظمات الاقليمية و الدولية*** ، القادسية للقانون و العلوم السياسية ،م3 ،ع1-2 ،(ديسمبر 2010)، ص ص. 48-80.

[2]- بوعشة ، ***مرجع سابق***،ص. 191.

استخلاصات و استنتاجات الفصل

– ان للدبلوماسية الجزائرية ماهي إلى أداة لتنفيذ مبادئ للسياسة الخارجية التي تتمثل في : مبدأ حسن الجوار الإيجابي، مبدأ التعاون ، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، حل النزاعات بالطرق السلمية ،و تجنب إستعمال القوة ، و مساندة القضايا العادلة و دعم الشعوب في حقها من تقرير مصيرها .

– لقد مثل البعد الإفريقي للثورة الجزائرية محورا من أهم المحاور التي ارتكزت عليها القيادة الثورية في القضاء على الاستعمار في القارة السمراء ، وقد تجلت مبادئ العمل السياسي والدبلوماسي في:

– المشاركة إلى جانب الدول الافريقية في كفاحها ، وشرح مغزى الكفاح المسلح المفروض على الشعب الجزائري، إلى جانب العمل على تقوية التضامن بين افريقيا جنوب الصحراء وشمال افريقيا.

– من بين الأساليب التي عملت عليها الجزائر هي تجسيد التعاون في المجالات السياسية والدبلوماسية، ومساعدة حركات التحرر الافريقية، وكذا المشاركة الدورية في مؤتمرات الحكومات الإفريقية.

– ونتيجة للمبادئ والأسس التي قامت عليها السياسة الافريقية الجزائرية ومختلف التطورات التي عرفتها، فقد كان لها دور كبير في المساهمة في تحرير بعض المستعمرات البرتغالية والافريقية .

– كان لمبادئ السياسة الخارجية التي تبنتها الدبلوماسية الجزائرية منذ نشأتها دور لا ينكر في حل بعض النزاعات الإقليمية، وخاصة في حل النزاع الاريتيري–الإثيوبي الذي توج بالمصالحة بين الأطراف المتنازعة ، مما جعل اعتراف المجتمع الدولي بالدور الذي قامت به الجزائر، و الإشادة به، من جراء العمل الدبلوماسي الذي بذلته في جمع الأطراف المتنازعة، و وضع حد للنزاع الذي كان يهدد السلم و الأمن الدوليين.

الفصل الثالث :

الحرب الأهلية في ليبيا ودور الدبلوماسية الجزائرية في حلها

الفصل الثالث :الحرب الأهلية في ليبيا ودور الدبلوماسية الجزائرية في حلها

يتميز النزاع الليبي عن غيره بما يسمى الربيع العربي في الدول الأخرى العربية سواء تونس أو مصر، في كونها شهدت تغييرا جذريا في طبيعة الحكم، نتيجة الأحداث المتسارعة التي انطلقت بداية من سنة 2011، و لهذا تأثرا بدول الجوار الأمر الذي أدى الى سقوط نظام معمر القذافي و ما تبعه من تصاعد الأزمة ،و تحولها إلى حرب أهلية صعب احتوائها داخليا و محليا، نتيجة تعدد أطرافها، كل هذه المعطيات و غيرها أدت الى تحول النزاع من نزاع داخلي إلى نزاع دولي مسلح ،تدخلت فيه عدة أطراف.

و عليه و بناءا على ما سبق ذكره، سنتناول في هذا الفصل أسباب و تداعيات النزاع الليبي على دول الجوار بصفة عامة، و الجزائر بصفة خاصة، و دورها الدبلوماسي من خلال الوساطة التي تقوم بها بين الأطراف المتنازعة، من خلال ايجاد تسوية سياسية لحل النزاع ، وفي الأخير تطرقنا إلى مختلف السيناريوهات المتوقعة لحل النزاع الليبي.

المبحث الاول: ظهور النزاع في ليبيا بداية 2011 و سقوط نظام العقيد القذافي

لقد شهدت ليبيا منذ استقلالها بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة ،تاريخا حافلا بالتغييرات التي طالت الدولة والمجتمع، بداية بالملك إدريس السنوسي وحكومات عهده المتعاقبة إلى غاية الانقلاب العسكري لمجموعة من الضباط بزعامة معمر القذافي في أول من سبتمبر 1969، ومنذ ذلك اليوم دخلت ليبيا مرحلة جديدة هي حكم القذافي الذي دام على مدى اثنين وأربعين عاما.

المطلب الأول: أسباب و بوادر ظهور النزاع الليبية

شهدت ليبيا خلافا عن الدول الأخرى فراغا سياسيا ودستوريا ومؤسساتيا، يرجع إلى طبيعة النظام الليبي الذي حدد معالمه معمر القذافي، مند توليه الحكم سنة 1969، بتحويله المؤسسات والهياكل السياسية إلى لجان ومؤتمرات تتولى تنظيم الحياة السياسية بطريقة مباشرة، تطبيقا لنظام الحكم الديمقراطي المباشر عليه، و الإحتكام إلى الكتاب الأخضر ، ويمكن حصر أسباب الأزمة الليبية في المعطيات التالية:

1- الأسباب السياسية:

يتميز النظام السياسي الليبي عن غيره من الأنظمة السياسية في كونه لا يستند إلى وثيقة دستورية، تتولى تنظيم علاقة السلطات الداخلية مع بعضها البعض، وتنظم علاقة الحاكم بالمحكومين، بل يرتكز على نظام ذا مرجعية فكرية خاصة بالقذافي، عمل على نشرها في كتابه الأخضر، من خلال مجموعة من المقالات تعالج قضايا سياسية، وتنظم سريان الآلة السياسية بشكل عام.

لقد ارتكز النظام السياسي الليبي ، أثناء حكم القذافي على المؤتمرات العامة و اللجان الشعبية ، التي منحها مسؤولية النظر في الشأن العام الليبي ، محل المؤسسات و الأطر السياسية التقليدية المتعارف عليها ، بإلغائه دستور 1969 و تعويضه بوثيقة حكم الشعب ، تطبيقا للديمقراطية المباشرة ما خلق فراغا سياسيا و مؤسساتيا ، غابت على اثره كل أنواع الوساطات التي تستند اليها كل أنظمة الحكم العصرية ؛ من وساطة سياسية (الاحزاب)، و وساطة اقتصادية (نقابات ، منظمات ، ارباب عمل)، و وساطة اجتماعية (منظمات غير حكومية)، و وساطة إعلامية (وسائل اعلام سمعية بصرية مستقلة) تستمد الدولة من وجودها و نشاطات ديناميكيتها [1].

[1]- Saïd Haddad ، ***la Libye de Kadhafi : un pays sans sociétécivile*** , l'année du Maghreb , en ligne ,07/2011, sur **: http : // année maghreb.revues.org/1257.pdf** ، **vu le (04/05/2017 à13:20)**

إذ توجد بليبيا حكومة و وزارات و إدارات من جهة ، و من جهة أخرى لجان شعبية تشاركها في تسيير الشأن العام و تتدخل في صلاحياتها كما تملك سلطة عليا عليها ، ما أدى إلى تعقد عملية إتخاد القرار وتنفيذه على المستويين الداخلي و الخارجي وتغيب في ليبيا كل أنواع الوساطة السياسية ، من أحزاب و نقابات، اذ عمل القذافي على إلغاء القانون الحزبي سنة 1972 ، الذي يقضي بتجريم الحزبية في ليبيا ، وعمل على تعويض البرلمان بمجلس الشعب العام، يتولى هذا الأخير معظم المسائل المهمة و الحساسة، أما في الانتخابات تمثل كل قبيلة من خلال لجنة شعبية. والملفت للانتباه هنا، تواجد قبائل ممثلة أكثر من غيرها، وهو ما طرح مسألة اللامساواة في التمثيل، رغم المبادئ المنصوص عليها في الكتاب الاخضر، من التمثيل المباشر لكل قبيلة. وفي سنة 1972 صدر قانون 54 يمنع الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات، وإصدار وثيقة الشرعية الثورية في 9 مارس 1990، زادت من كبت الحريات وإهدار حقوق الانسان، وأمدت القذافي حصانة من أي مسائلة قانونية. كما قام سنة 1977 بالتخلي عن منصب رئيس الدولة إلى قائد، بذريعة الحفاظ على مشروعه الثوري وحماية حقوق الشعب الليبي، لتنتقل بذلك ليبيا من الجمهورية إلى الجماهرية الليبية العربية الاشتراكية[1].

اضافة إلى انعدام الولاء للدولة وتوجيهه للقبيلة، وغياب الانسجام المجتمعي والروح الوطنية الواحدة، الأمر الذي كان لصالح المعارضة أثناء قيام المظاهرات، وساهم في سرعة تحول أحداث 17 فيفري 2011 إلى حرب أهلية بين القبائل كل حسب ولاءاته، و تأتي بعدها مساهمة التدخلات الأجنبية التي زادت من تعقيد الوضع ليتطور إلى نزاع مسلح دولي

2- الأسباب الأمنية:

لقد اتسم الوضع الأمني في ليبيا قبل إندلاع مظاهرات 15 فيفري 2011 بعدم الاستقرار، نتيجة لنظام القذافي الذي عمل على منع أي تجمع أو قيام أية معارضة أو احتجاج، مما أدى إلى غياب مجتمع مدني يعمل على مراقبة السلطات المحلية أثناء أدائها لمهامها، كما عمل القذافي أثناء حكمه على تعزيز القبائل التابعة له بهياكل أمنية، كقبيلة القذاذفة. ضف إلى ذلك هشاشة تركيبة الجيش الليبي، بحيث حرص معمر القذافي على عدم تأسيس جيش نظامي محترف و قوي، و استند إلى مليشيات للحفاظ على الأمن، وهذا ما إعتبرته الخبيرة العسكرية في كلية حلف الشمال الأطلسي للدفاع الألمانية(فلورينس غاوب)، بأنه سيشكل تهديدا له، و استندت على أنه بالرغم من توفر الأسلحة، إلا أن الذخائر غير متوفرة، أو ليس هناك تدريب على إستخدام تلك الأسلحة، أو ليس هناك قطع

[1]- Delphin Perrin ***: l'état du monde 2011, Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste*** –bilan annuels de 1983 à 2012"

غيار متوفرة، لذلك أسس نظاما يهدف إلى إبقاء حجم الجيش صغيرا[1] ، و تضيف الباحثة الألمانية بأن القذافي صب كل إهتمامه ببناء وحدات قتالية خاصة موالية له، و وضع على رأسها أبناءه [2].

وأمام هذا الوضع ونتيجة للغياب التام للحرية الفردية، شهدت ليبيا عدة احتجاجات خلال سنة 2006 و2008، والتي تم اخمادها لتعود من جديد بداية من شهر جانفي 2011، الأمر الذي دفع بالقذافي إلى القيام بعدة إصلاحات سياسية و إقتصادية تمثلت في:

منع التجمعات، وإزاحة الضريبة والحقوق الجمركية على المواد الغذائية، إلى جانب بعض الإجراءات الإجتماعية، كوضع تعويض قيمته 324 أورو للعائلات، كما أعلن عن فتح صندوق مالي بقيمة 24 مليار يوم 27 جانفي، لتوفير السكن وتطوير البلاد.

إلا أن اصلاحات القذافي لم تنجح هذه المرة في إخماد رغبة الشعب في تغيير النظام، والحصول على الحرية والعدالة الاجتماعية، وتأثرا بالأحداث التي شهدتها كل من تونس ومصر في إطار ما يسمى بالربيع العربي اندلعت الثورة في ليبيا في 15 فيفري 2011.

3-الأسباب الاقتصادية:

تعتبر ليبيا من بين الدول الريعية التي تعتمد على النفط الذي يمثل 95 بالمائة من صادراتها، كما تحتل المراتب الأولى في احتياطي البترول، إلا أن الواقع الليبي لا يعكس هذا نتيجة تراجع الوضع الليبي في عدة مستويات، و افتقار ليبيا الى البنى التحتية المادية و الاجتماعية ، ونقص الخبرة و عدم قدرة القطاع العام للنهوض بعملية التنمية و الاقتصادية ، مما أدى إلى توسيع الفجوة في توزيع الدخل، ما أدى الى تباين في نمط الحياة بين مختلف الشرائح الاجتماعية،[3] و إلى جانب الغياب التام للوساطة الاقتصادية من نقابات أو تنظيمات لأرباب العمال العموميين أو الخواص، كما تعاني قبائل الشرق الليبي من تدني في المستوى المعيشي بسبب التهميش من قبل القذافي وعدم استفادتها من إصلاحات 1977، الأمر الذي خلق انقسام داخلي بليبيا.

4- غياب الوساطات الاعلامية:

إن الممارسات و السلوكيات السابقة أدت إلى إحكام القبضة على المجتمع المدني عن طرق قهره و مراقبته، و في هذا الصدد نلاحظ غياب تام لأي نوع من أنواع الوساطة الإعلامية[4]، و هذا الهدف المقصود من طرف القذافي، الذي عمل على إلغاء الحرية الإعلامية و الصحافية من خلال اصداره

---

[1]-عمر فرحاتي و يسرى اوشريف، ***تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري***، (الدار الجزائرية للنشر و التوزيع،الجزائر،2016)،ص.111

[2]- ***المكان نفسه***.

[3]- فرحاتي،***مرجع سابق***،ص.104

عدة قوانين في هذا الخصوص، فعمل على تأميم الصحف و الدوريات الخاصة المستقلة و الأهلية و تحويلها لملكيات الدولة ، ندكر منها صحف : البلاغ ، الميدان ، الحقيقة. إن انعدام وسائل الاتصال بين الحكومة والمحكومين، منع الشعب الليبي من المناداة بأي إصلاح أي كان نوعه، سياسي، اقتصادي، أو اجتماعي.

المطلب الثاني: أطراف صراع النزاع الليبي سنة 2011:

تتكون المعارضة في ليبيا من عدة فئات، متمركزة حسب تموقعها الجغرافي وانتمائها القبلي، ما جعل عملية تحديدها أمر صعب لغياب انسجام مجتمعي وولاء وطني واحد.

بهذا تكون أطراف الصراع في الأزمة الليبية مصنفة إلى ثلاثة فئات كما حددها تقرير الامم المتحدة، وتقرير المجتمع المدني الدولي؛ يتمثل الطرف الأول في الحكومة السابقة، المتمثلة في القذافي وأتباعه، والفئة الثانية تتمثل في الجماعات المعارضة، والفئة الثالثة وهي عنصر خارجي عن النزاع، تتمثل في الدول الخارجية التي كان لها دور حاسم في احتواء النزاع، تدخلت بموجب قرار مجلس الامن رقم 1973 بتاريخ 18 مارس 2011، لذي يقضي بفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين، بقيادة حلف الشمال الأطلسي الناتو.[1]

أولا: الحكومة الليبية السابقة:

تكونت الحكومة الليبية تحت إمرة القذافي بتاريخ 1 سبتمبر 1969، إثر انقلاب قام به مجموعة من الضباط الأحرار بقيادة القذافي، الذي كان برتبة نقيب آنذاك، ومع استبدال حكم الادريس الملكي، تم تعويضه بمجلس ثوري، الا أن القذافي سرعان ما بسط سلطته، ليظهر في سنوات لاحقة رئيسا لدولة، ووضع نظاما يقوم على الكتاب الأخضر.

الى جانب اعتماده على الكتائب[2] الخاصة به، التي أحسن تجهيزها مقارنة بالجيش الليبي، والتي كانت الموضوعة تحت سيطرة أبنائه والمنتشرة بالقبائل التابعة للقذافي، وهذا لإخماد المعارضة.

ثانيا: قوات المعارضة:

يمكن تصنيف قوات المعارضة هي الأخرى إلى الجماعات التي تم تنظيمها تحت لواء المجلس الوطني الانتقالي الليبي، وجماعات أخرى، تتمثل في المعارضة القديمة، التي كانت مغتربة في المهجر، لكنها كانت تعمل للتنديد بنظام القذافي وتطالب برحيله، وتوجز الدراسة هاذين الصنفين فيما يلي:

---

[1]- Gilbert Achcar ***: L'insurrection libyenne entre le marteau de Kadhafi, l'enclume de l'OTAN et les confusions de la gauche***, Nouveau Parit anticapitaliste, http://www.npa2009.org/content/l%E2%80%.html,(09 mai 2017 17:00).

[2] الكتائب : عبارة عن وحدات عسكرية مختلفة عن القوات المسلحة النظامية ،كان لها دورا بارزا فيما يتعلق بالأمن الداخلي ، كانت تتمركز اساس في الداخل او حول المراكز السكانية ،تخضع لقيادة اشخاص اقوياء تابعين للقذافي.

1- المجلس الوطني الانتقالي الليبي:

اعتبر المجلس الوطني الانتقالي الليبي نفسه الممثل الشرعي والوحيد للشعب، وعمل على تأطير المتمردين بشكل سريع بعد انطلاق المظاهرات الليبية، أعلن عن تمثيله للشعب الليبي بصفة رسمية في بداية مارس، كان أول اجتماع له بمارس 2011، شكل خلاله اللجنة التنفيذية التي تمثل حكومة الدولة ومجلس عسكري أنيطت له مهمة تسيير النشاطات العسكرية[1].

تمركز في البداية ببنغازي، وانتقل إلى العاصمة إثر سقوط طرابلس، كان يهدف إلى تمثيل الشعب الليبي بصفة رسمية و شرعية ، و العمل على قيام نظام ديمقراطي حر، و تنسيق جهود المجالس المحلية للعمل على عودة الحياة المدنية إضافة إلى الإشراف على انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يطرح للاستفتاء الشعبي، و تشكيل حكومة انتقالية تمهد لإجراء انتخابات حرة، وكذلك تسيير وتوجيه السياسة الخارجية وتنظيم العلاقات مع الدول الأخرى، والمنظمات الدولية والإقليمية، وتمثيل الشعب الليبي أمامها؛ كما تعهد المجلس بأنه ليس بحكومة انتقالية ولكن فقط واجهة للفترة الإنتقالية لليبيا، وعلى أنهم لن يترشحوا أثناء الإستفتاء للحكومة الانتقالية [2].

2- القوات المسلحة:

تكونت أساسا من المحتجين المدنيين، فكانت مجهزة بأسلحة تم الإستيلاء عليها من مخازن قوات القذافي، وقياداتها كانت على مستوى محلي، ومع مرور الوقت أنظم اليها الفارون من قوات القذافي المسلحة. تلقى بعض افرادها التدريب على أيدي منشقين، و أيضا من طرف ضباط قوات حلف الشمال الأطلسي الناتو في المناطق المحررة من ليبيا.

و فيما يلي سيتم التطرق إلى أبرز الجماعات المتنافسة على مستوى بنغازي بليبيا:

1- **الجيش الوطني للثورة:**

يتكون من الضباط المنشقين عن الجيش الوطني الليبي في أواخر شهر فيفري 2011، و رغم الصفة الوطنية للجيش إلا أنه لا يقدم نفسه كقوة وحيدة منتشرة وسط المتمردين، أخذ من بنغازي مقرا له، إلى حين سقوط طرابلس أين تم نقل أفراده و عملياتها، لعبوا دورا مهما في انتفاضة مارس، عرف عدة توترات داخلية و تعرض للنقد من قبل الكثير من الميليشيات المدنية.

2- المجلس العسكري لطرابلس:

يقوده عبد الحكيم بلحاج، يشرف على 11 لواء مختلفا ، و يقسم المجلس إلى أقسام شرقية وغربية وجنوبية، و لكل منها مقر منفصل ، معظم المقاتلين من العاصمة ، أعلن عن قيامه رسميا

[1]-Christopher M.Blanchard***: Libya : unrest and U.S.Policy, CRS Report for Congress***, Op.cit.

[2]-***Libye : ce que l'on sait du conseil national de transition*** , le monde , 23-08-2011.sur le site : le monde.fr(09-05-2017 à19:00)

يوم 25 اوت2011 خلال معركة تحرير طرابلس .

لعب دورا بارزا في اعتقال وقتل القوات الموالية للنظام وكذلك في تأمين مستودعات الأسلحة لنظام معمر القذافي.

3- المجلس العسكري الغربي:

تكون هذا الكيان العسكري خلال تصاعد الاحتجاجات الشعبية و الصدام المسلح ضد قوات نظام معمر القذافي منذ فبراير 2011 ، يضم مجموعة المقاتلين الذين خاضوا الحرب الأهلية، و كان لهم دور كبير في السيطرة على العاصمة طرابلس في أوت 2011 ، تأسس خلال الحملة في الجبال الغربية ، بهدف تنسيق عمليات الميليشيات القائمة في المنطقة ، سيطر على منطقة العمليات التي تمتد من الحدود التونسية إلى مصراته ، يقع مركز أعماله في بلدة زنتان ، و قد أصبح فيما بعد مركز توزيع الأسلحة التي يرسلها المجلس الوطني الانتقالي، يقوده ضباط سابقون من الجيش الوطني الزنتان ، و قد عرف بنظامه [1].

4-المجلس العسكري لمصراته:

يتكون من المدنيين الذين ثاروا على قوات القذافي أثناء محاصرة المدينة، وهم جماعة تفتقر إلى هيكلة عسكرية واضحة المعالم، وقد شاركوا في العديد من المواجهات العنيفة، في باب العزيزية و بحي ابو سليم، ثم وصلوا إلى سرت أين هاجموا قبل وصول نظرائهم الشرقيين، كانوا يعتمدون على أنفسهم وعلى قدراتهم المحلية دون مساعدات خارجية.[2]

إضافة إلى عدة جماعات أخرى، بعض الميليشيات الشرقية، خصوصا في درنة والشرق الأقصى، تضم مقاتلين حاربوا في أفغانستان والعراق، وهي ميليشيات منقسمة على أساس جغرافي ترتبط ببلدات أو مناطق محددة، بدل من ارتباطها بأيديولوجية معينة.

المطلب الثالث: مراحل تطور الأزمة الليبية2011: عرفت الأزمة الليبية تطورات مختلفة وحسبما جاء في تقرير الأمم المتحدة يمكن حصرها في ثلاثة مراحل تتمثل في:

- **المرحلة الانتفاضة السلمية.**
- **مرحلة تحول الانتفاضة الى النزاع المسلح.**
- **مرحلة النزاع المسلح الدولي.**

---

[1]-"**تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا**"، 2011.

[2]- تقرير الشرق الاوسط 115 – 14 كانون الاول/ديسمبر 2011: المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الامنية في حقبة ما بعد القذافي، مجموعة النزاعات الدولية.

1-مرحلة الانتفاضة السلمية:

بدأ النزاع في ليبيا في منتصف جانفي من سنة 2011 تأثرا بالأحداث في الجارة تونس، و كبديل لاحتواء بوادر الانتفاضة الشعبية ،منع القذافي التجمعات و عمل على تخفيض أسعار المواد الغذائية لكن دون جدوى، اذ بدأت الثورة وبالاحتجاجات الشعبية بتاريخ 15 فيفري 2011 في مدينة بنغازي شرق البلاد، وهي ثان أكبر مدينة بعد طرابلس ، و تدخلت على اثرها الشرطة و جرح أكثر من 38 ليبي و خاصة الشباب الذين نزلوا الى الشارع للتعبير عن احتجاجهم، و تواصلت الاحتجاجات دون سلاح، و في السابع عشر من نفس الشهر واجهت الشرطة المتظاهرين بالنار، برمي الرصاص على ركب المتظاهرين فسقط قتلى و جرحى، و قدرت منظمات إنسانية أنه في بضعة أيام سقط على الأقل 300 قتيل[1].

تسببت بداية الاحتجاجات في شرق البلاد وفشل أجهزة القذافي في قمع الثورة، فمحاولة دعاية نظام القذافي إعطاء الحركة صبغة الانفصالية ، مستغلة بذلك الانقسام التقليدي في ليبيا بين الشرق والغرب، ومحاولة حشد الغرب ضد الشرق، ضف إلى ذلك انضمام سكان المدينة الجبلية الغربية زنتان والمدن الساحلية مثل مصراته والزاوية إلى الاحتجاجات، و هو الأساس المنطقي لادعاءات النظام[2].

ونتيجة السياسة التي انتهجها القذافي في اخماد الاحتجاجات، و قمع المتظاهرين تصاعدت الاحتجاجات وردد المتظاهرون هتافات تطالب برحيل النظام، و إقامة نظام جديد ديمقراطي.

انطلق يوم الغضب، كما وصفته المعارضة يوم 17 فيفري 2011، بالتنسيق عبر شبكة التواصل الاجتماعي، فايس بوك(Facebook)، لتكون بداية الانتفاضة ضد النظام القائم والدعوة إلى التحرر.

وبتصاعد حدة العنف داخل ليبيا وزيادة الاشتباكات بين قوات النظام والمعارضة، تحركت دول الجوار في إطار الاتحاد الافريقي والجامعة العربية، بطلب للقذافي بوقف أعمال العنف لتكن نقطة التحول الأولى في القضية الليبية، هي إحالة الجامعة العربية الملف الليبي إلى مجلس الأمن التابع لهيئة الامم المتحدة، يطلب فرض حظر جوي في الفضاء الليبي.

تم نزع العضوية من ليبيا بالجامعة العربية، إثر اجتماع هذه الأخيرة أسبوعا بعد قيام الاحتجاجات للنظر في الملف الليبي يوم 22 فيفري 2011، ليليها إصدار مجلس الامن للأمم المتحدة للائحة رقم 1970 في 26 فيفري 2011، تقضي بفرض منطقة الحظر الجوي، ومنع القذافي وأبنائه و6 أشخاص أخرين من السفر، إلى جانب إحالة القضية الليبية إلى محكمة الجنائية الدولية، باعتبار ما يجري في ليبيا نزاع مسلح داخلي، يحكمه قانون حقوق الانسان الدولي، وما ارتكبه نظام القذافي

---

[1]- فرحاتي و أوشريف، ***مرجع سابق***، ص ص. 123-124 .

2-يوسف محمد الصواني، ***انتفاضة 17 فبراير في ليبيا اسقاط النظام و قضايا بناء الدولة في الربيع العربي الانتفاضة و الإصلاح و الثورة***،(لبنان، منتدى المعارف، 2013)، ص. 119.

يرتقي إلى جرائم ضد الإنسانية، هنا كانت نقطة التحول في سير الأحداث للأزمة في ليبيا لتنتقل إلى نزاع مسلح بين طرفي النزاع[1].

2- مرحلة تحول الانتفاضة إلى النزاع المسلح:

لقد تبين من تطور النزاع الليبي خلال الفترة الممتدة ما بين 20 مارس 2011 و أوت 2011 ،ان هذا النزاع يقترب من كونه حرب أهلية بين الثوار المنتفضين من جهة و الدولة من جهة أخرى، إلى أن الاحداث تطورت بعد ذلك نحو هزيمة النظام و مسانديه، نتيجة لعاملين هما الأول صمود الانتفاضة، و الثاني تدخل حلف الناتو و تدميره للآلة العسكرية لنظام القذافي.

و عليه تنطلق هذه الفترة من بداية مارس وتشير التقارير الدولية، إلى إنطلاق النزاع المسلح الداخلي، من بداية قيام المجلس الوطني الإنتقالي الليبي رسميا في 5 مارس 2011، الذي تم الإعتراف به على صعيد دولي، ليكون بذلك تواجد سلطة موازية للسلطة القائمة، استولت على مدن الشرق الليبي[2] بإيعاز من دول أجنبية، و مساندته و دعمه ماديا و إعلاميا و لوجيستيكيا.

شهدت هذه الفترة، إشتباكات عنيفة بين طرفي النزاع، المعارضة وقوى النظام، لتسلح المعارضة بأسلحة ثقيلة من طرف دول خارجية، لتساهم في إرتفاع وتيرة العنف، وإنتهاك حقوق الإنسان، وفشل المساعي العربية الإفريقية بحل الأزمة بالطرق السلمية، السياسية والدبلوماسية.

نقطة التحول الثالثة ، كانت بإصدار مجلس الامن للائحة رقم 1973 ، يوم 17 مارس 2011 ، تقضي بعملية تدخل قوى التحالف و تمنحهم اللجوء إلى كل الامكانيات اللازمة لحماية المدنيين ، ليكون يوم 19 مارس 2011 إجتماع باريس، بطلب من فرنسا لدراسة القرار رقم 1973 و وضع المعالم السياسية و العسكرية لعملية التدخل ، حضر الإجتماع ، أعضاء الجامعة العربية و الإتحاد الاوروبي إلى جانب الأمين العام للأمم المتحدة و كاتبة الدولة هيلاري كلنتون، والملفت للإنتباه هو غياب الإتحاد الافريقي الطرف المعني بشكل مباشر بالأزمة في ليبيا اكثر من غيره.

3- مرحلة النزاع المسلح الدولي:

شاركت في العمليات القتالية إلى جانب المعارضة أطراف دولية خارجية عن النزاع، بموجب قرار مجلس الامن رقم 1973. لتكون أولى العمليات العسكرية لمجموعة التحالف لأجل ليبيا، مساء يوم

[1] Shawn Fitzgerald :***military intervention in libya :humanitarian assistance or inevitable regime change*** ?,Massachusetts institute of technology ,department of political science,12 december2011.

[2] التقرير الكامل للجنة الدولية لتقصي جميع انتهاكات القانون الدولي المزعومة في ليبيا، مرجع سابق.

19 مارس 2011 باجتماع باريس و بمبادرة فرنسية، ببعث طائرات عسكرية، تلتها فيما بعد قطر والإمارات العربية المتحدة[1].

زادت حدة العنف بين شهري مارس و افريل، خاصة بعد مقتل نجل العقيد القذافي الأصغر "سيف العرب" وثلاثة من أحفاده، بضربات للحلف استهدفت بيت العقيد، وبرفض المعارضة المسلحة الوساطة الإفريقية، وطلب من الحلف إلى تمديد أعماله لحين رحيل القذافي نهائيا.

أمام صمود القذافي، تراجعت المعارضة جزئيا من برغة في 2 افريل 2011 ، ليتراجع بعدها القذافي، بمساعدة الحلف الاطلسي للمعارضة المسلحة، وبإستيلاء هذه الاخيرة على مدينة سرت، أحد أكبر المدن تحت سيطرة القذافي، أعلن عن إنتهاء الانتفاضة الليبية وفي 20 اكتوبر 2011، لقي القائد السابق، معمر القذافي حذفه بمسقط راسه، بسرت، لتنتهي بذلكما يسمى بـ (الثورة) في ليبيا، بتنحي كلي للنظام القائم[2].

الخريطة رقم(01): خريطة توضح حدود دولة ليبيا وأهم مدنها. [3]

[1] Christopher M.Blanchard: ***Libya : unrest and U.S.Policy, CRS Report for Congress***, 2014

[2] Shawn Fitzgerald ***:military intervention in Libya :humanitarian assistance or inevitable regime change*** .

[3] - **http://www.google.com/imgres?imgurl=http://specials-news.com/wp-content/uploads /2015/09/libyamap3.jpg&imgrefurl** (2017-09-13 à 21:00)

المبحث الثاني: تداعيات النزاع الليبي 2017/2011

ان الأزمة الليبية باتت بمثابة متاهة كبيرة نتيجة تدخل عدة أطراف في الصراع الليبي منها إقليمية وأخرى دولية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وبأجندات متباينة مما جعل ذلك له تداعيات على دول الإقليم عامة والجزائر خاصة وهو ما سنتطرق اليه في هذا المبحث من خلال مطلبين الأول نخصصه لأثار الأزمة الليبية على دول الجوار أما الثاني فنخصصه لأثارها على الجزائر.

المطلب الأول: نتائج وأثار النزاع الليبي على دول الجوار:

يشكل الوضع الأمني في ليبيا بعد سقوط القذافي التحدي الأكبر الذي يواجه حكومتها بصفة عامة، وحكومات الدول الجوار بصفة خاصة، في ظل وجود السلاح المنفلت وعدم وجود جيش ليبي موحد قادر على ضبط البلاد، وما ترتب عن ذلك من استقطابها للإرهاب وعليه تتمثل مظاهر الإنفلات الأمني في ليبيا وأثاره على دول الجوار في:

أولا: انتشار السلاح عبر الحدود الإقليمية والمتاجرة به

تعد أزمة انتشار السلاح عبر الحدود الإقليمية من وإلى ليبيا أكثر أزمة تهدد استقرار المنطقة، وهذا نتيجة انهيار النظام الأمني في ليبيا، بانتشار سلاح مخازن الجيش الليبي في الشوارع بأيدي المدنيين، والجماعات العسكرية الجماعات الاجرامية، بالإضافة الى جماعات تجارة الأسلحة التي تقوم ببيعها في أسواق الدول التي تشهد نشاطا لجماعات التمرد والارهابية، مما يساهم في تغذية النزاعات الأهلية في المنطقة أو يساهم في ظهور بؤر نزاع جديدة وتفجر الأزمات الأمنية في العديد من المحاور.

فقد جرت محاولات عديدة في الفترة الأخيرة للسيطرة على الوضع الأمني ، اخرها كان قرارا بحل جميع التشكيلات المسلحة الشرعية وغير الشرعية، و شرط حصر السلاح بيد الجيش الوطني، إلا أن موقف قادة الكتائب جاء مغايرا، فمنهم من رأى أن خروجهم من المشهد سيحدث فراغا أمنيا كبيرا فقوات درع ليبيا – لواء الجنوب وثوار الجفرة التي تقع في وسط ليبيا وكتيبة درع الصحراء، وحتى القائد العسكري في المنطقة الغربية كلهم دافعوا عن التشكيلات المسلحة[1].

ان خطر انتشار الأسلحة أصبح يهدد دول الجوار الليبي بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة بسبب طول الحدود التي تفصل بين البلدين، ووجود مناطق كبيرة وواسعة خالية من التجمعات الحضرية في ظل غياب نظام أمني يتولى عملية استعادة الأسلحة والذخيرة الى مخازن الجيش الليبي مرة أخرى، هذا الوضع الذي آلت اليه مخازن أسلحة الجيش الليبي لم تبق اثارها حبيسة البيئة الوطنية الليبية، وانما امتدت عبر حدود طويلة لتشمل المستوى الإقليمي، وما بين إقليمي. فتجارة الأسلحة غير

[1]- فرحاتي و أوشريف، ***مرجع سابق الذكر***، ص 131. .

الشرعية أضحت تجارة رائجة، طالت دول الجوار العربي و الإفريقي في ظل غياب مؤسسات أمنية، و تشير تقديرات أن مايقارب عشرة (10) ألاف قطعة سلاح و قذائف "أر بي جي" تم تهريبها إلى مصر، وتم تسريب السلاح من ليبيا إلى النيجر و شمال مالي[1]، و عدد الأسلحة المنتشرة في ليبيا تقدر بين 22 و 28 مليون قطعة بزيادة معتبرة ما تركه القذافي.

إن الأرقام حول حجم الأسلحة الليبية خارج السيطرة مذهلة ومخيفة، وتنذر بتغذية مجموعة بؤر النزاع في منطقة شمال افريقيا ومنطقة الساحل لسنوات قادمة، اذ أشار تقرير صدر عن اللجنة الجزائرية الافريقية للسلم والمصالحة، إلى أن هناك ما يقارب 28 مليون قطعة سلاح تجوب شوارع ومدن ليبيا [2]، الأمر الذي دفع بالحكومة الجزائرية الى اتخاذ قرار بإعادة انتشار الجيش في الشمال الشرقي والجنوب الشرقي عن طريق زيادة وحدات المراقبة الراجلة المتحركة والجوية، للإنخراط في عملية تعقب و اعتراض خطوط نشاط جماعات التهريب، و تجارة الأسلحة عبر المنطقة.

ولذلك يمكن القول أن الوضع الأمني المنفلت في ليبيا و ما ترتب عنه من انتشار أسلحة الجيش الليبي في كافة البلاد ،امتدت أثاره الى دول الجوار و لم تبقى حبيسة البيئة الوطنية الليبية كونها امتدت لتشمل الدول الجوار، من خلال تدفقها عبر السوق السوداء لعدة دول، ما يؤدي إلى المساهمة في تغذية النزاعات الأهلية في المنطقة أو يؤدي إلى ظهور بؤر نزاع جديدة في المنطقة.

وعليه فإن ظاهرة تهريب الأسلحة عبر المنطقة والتجارة بها في السوق السوداء أصبحت تتصاعد، كل هذا في ظل غياب استراتيجية مناسبة ومشتركة بين كل دول الإقليم لمكافحة واحتواء هذا الوضع ومخاطره ،نتيجة انتهاج حكومات دول المنطقة ومواجهتها لها بمفردها من حلال العمل في الإطار الوطني فقط.

أولا: جمع السلاح: وله بعدان: [3]

- **البعد الأول :** أن هناك عدداً معتبر من الليبيين يرغبون في تسليم السلاح، ولكن بسبب عدم شعورهم

---

[1]- زياني صالح، بلغالم أمال، **تسميم الربيع الليبي: تأثير التجارة غير الشرعية للسلاح على تأزيم الوضع وإعاقة الحل السياسي في ليبيا**، ***المجلة الجزائرية للأمن والتنمية***، ع 08،(جانفي 2016)،ص ص.46-60

[2]- صورية زاوشي ،***أمن منطقة شمال افريقيا في ظل الأزمة الليبية التحديات و التداعيات 2011-2015***" (الجزائر،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص الدراسات الإقليمية،2015-2016)،ص.349.

[3]- عاشور شوايل، ***تداعيات الربيع العربي أمنياً على ليبيا واقع و رؤية***، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية برعاية مركز كارنغي للشرق الأوسط 22 – 23 كانون الثاني/ يناير . 2014 م. ص.11 .

بالأمان في ظل حصول بعض الأشخاص الخطيرين، والمجموعات المسلحة على الأسلحة يحبذ المواطن الليبي بضرورة اقتناء السلاح للدفاع عن النفس

– **البعد الثاني:** يوجد العديد من المجموعات المسلحة تمتلك أسلحة مختلفة منها الخفيفة وحتى الثقيلة وترفض تسليمها، وهذا لاستغلالها في فرض القوة والسيطرة، أو تستخدمها كذرائع عسكري لإحدى التكتلات السياسية أو بدعوى حماية الثورة والذود عنها..

ثانيا: الارهاب نتيجة انهيار النظام الأمني في ليبيا أصبحت هذه الأخيرة بؤرة تغذية الإرهاب وانتشاره عبر المنطقة خاصة ما يسمى بتنظيم داعش بحيث أنه وفي فترة وجيزة من اعلان مجموعة من أتباع معمر القذافي في سرت عن تشكيل فرع لتنظيم داعش ومبايعة عمر البغدادي حتى التف حولهم الشباب الذين يتم تجنيدهم في صفوفهم بسهولة سواء عن طريق الاقناع الفكري أو عن طريق الاغراء المالي وبهذا الشكل تمثل البيئة الأمنية الليبية ملاذا لإيواء العائدين من القتال في سوريا والعراق ومحيطا امنا لتغذية الجماعات الإرهابية من خلال تجميعهم و تدريبهم و توفير مخازن للأسلحة، و المعدات العسكرية و توفير الموارد المالية اللازمة و غيرها.

وعليه فقد أصبح خطر تمدد تنظيم داعش الإرهابي الى ليبيا واقعا ملموسا وفق تأكيدات المبعوث الأممي الخاص الى ليبيا برنارد ليون و رئيس الحكومة عبد الله الثني كما أن اعلان بعض الكتائب و التنظيمات الجهادية في بعض المدن الليبية ولاءها للبغدادي و دولته أكدت كل التخمينات و التوقعات الممكنة بخصوص تغلغل داعش و بسط سيطرته على مؤسسات الدولة الليبية.

لا شك في أن المناخ العام في ليبيا مسؤول الى حد كبير عن التحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة المحددة بالدرجة الأولى في تصاعد الأنشطة الإرهابية، وتدفقها خارج الحدود ،الأمر الذي جعل ليبيا مصدر تهديد لدول الجوار، من خلال تدفق الإرهاب خارج الحدود الليبية، و تشكيلها خطر على مصالحها الحيوية ، مثل الهجوم على المنشأة الغازية التي تقع في جنوب الجزائر في تيغنتورين ولاية إيليزي بتاريخ 01/16/ 2013 من خلال استغلال الجماعات الإرهابية الفراغات الأمنية في جنوب ليبيا بحكم افتقار الحكومة الليبية إلى آلية لمراقبة الحدود[1] ، و الهجوم على متحف باردو وسط العاصمة التونسية في 2015/03/18 ، و كذا الهجوم على المنتجعات السياحية في تونس جوان 2015 ، اذ أن كل هذه الهجمات قدم منفذوها من ليبيا و من جنسيات مختلفة حسب ما جاء في التحقيقات الأمنية[2].

[1]– مصطفى صايج، "**الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساتها الأمنية على دول الجوار: الجزائر وتونس**"، ***المجلة الجزائرية للسياسات العامة***،ع 3– (فيفري 2014)، ص ص.30–35

[2]– زاوشي، ***مرجع سابق***،ص.367

الفكرة الأساسية التي يجب التأكيد عليها في اطار تحليل و فهم ظاهرة التمدد السريع للجماعات المتشددة و تصدير الإرهاب خارج الحدود الليبية تقتضي بأنه في مقابل الأضرار المادية و البشرية و النفسية و الأمنية الناتجة عن الأنشطة الإرهابية في صفوف المدنيين و المجتمعات بصفة عامة هناك أيضا منافع تكتيكية لجماعات المصالح و النخب العسكرية السابقة التي تضرر نفوذها خلال فترة الربيع العربي التي تبحث بقوة للعودة من جديد و تعطيل تقدم التحول الديمقراطي بكل الطرق و الوسائل و أن هذه النخب و الفواعل ليست خاصة بمنطقة شمال افريقيا فقط أو دول الجوار الليبي و انما منتشرة عبر العالم العربي ككل خاصة دول الخليج التي تضخ أموالا كبيرة لتأجيج الصراعات الأهلية و دعم الجماعات الإرهابية من أجل اقناع الغرب بأن التحول الديمقراطي سوف ينتج في النهاية القوى التي تتهدد مصالحه و لا يستطيع السيطرة عليه بسهولة[1].

إجمالا يمكن القول أن "الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب" تطورت تبعا لتطور الظاهرة الإرهابية في الجزائر فكانت "استراتيجيا ذات بعد وطني" لما كان "الإرهاب ذا امتداد وطني" قبل ان تتحول الى "استراتيجيا عبر وطنية و دولية" عندما تعدى النشاط الإرهابي في الجزائر الحدود الوطنية الى ما ورائها[2].

خريطة توضح انتشار التهديدات الأمنية لدول الجور الليبي

المصدر : http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Images/2014/10/21/2016734_8.jpg

[1] – ***المرجع نفسه***،ص.371.

1- منصور لخضاري، ***السياسة الأمنية الجزائرية المحددات –الميادين–التحديات***،(لبنان،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2016) ،ص. 143

ثالثا: الهجرة غير الشرعية

على عكس الإرهاب لا تعتبر ليبيا مصدر انتاج للهجرة غير الشرعية و تصدير اللاجئين، و إنما تعتبر بوابة تدفق و منطقة عبور للمهاجرين الهاربين من مناطق النزاع في افريقيا على وجه الخصوص، حيث أن العديد من المهاجرين من المناطق الواقعة جنوب الصحراء الكبرى النائية، العابرة إلى جنوب غرب وجنوب شرق ليبيا، للوصول إلى المناطق الحضرية الساحلية حيث فصاعدا عبور إلى أوروبا، ويتم تنظيم آخرون بينهم سوريون لدخول ليبيا من الدول العربية المجاورة، التي تسعى فصاعدا عبور إلى اللجوء في أوروبا، و في المقابل لا يشكل الليبيون جزءا مهما من المهاجرين العابرين للبحر الأبيض المتوسط، إلا أنه في كل الأحوال تعتبر ليبيا جزء من مشكلة المهاجرين حتى لو لم تكن رئيسية[1].

وتعتبر حالة عدم الاستقرار أحد أسباب الهجرة نحو أوروبا الى جانب انهيار الاقتصاد الليبي، وشيوع حالة الفوضى الأمنية التي دفعت بالمهاجرين الى مغادرة ليبيا، بعدما كانت هذه الأخيرة مركز جذب للعمالة الأجنبية العربية والافريقية، وذلك بسبب مستوى الرفاهية الاجتماعية خاصة الأجور المغرية.

إلا أن هذه الامتيازات فقدتها ليبيا منذ الحرب الأهلية والانهيار الأمني، وأصبحت عنصرا مساعدا على تدفق المهاجرين عبر ليبيا وممرا أمنا لهم، كما أدى ذلك إلى نشاط شبكات تهريب البشر لربح الأموال، خاصة في المدن التي لا تتمتع بمراقبة أمنية حكومية كما يعتبر العامل الجوهري المساعد على استفحال الظاهرة، و الإنهيار الشبه كلي للاقتصاد الليبي والنزاع المسلح الذي أعاق محاولات إعادة بناء المؤسسات الأمنية.

هناك عدة محاولات محتشمة تبنتها السلطات الليبية للمساهمة في مكافحة الهجرة غير النظامية، من خلال توقيف المهاجرين الذين دخلوا البلاد بطريقة غير شرعية، والذين اغلبهم من جنسيات افريقية، وفي حالة تجاوز أنشطة المهربين قدرات خفر السواحل في مراقبة وضبط الهجرة غير الشرعية على الموانئ الليبية وفي المياه الإقليمية ، تتدخل الأطراف الفاعلة الدولية، في الحد من تدفق المهاجرين وانقاذهم من الموت في عرض البحر.

وعليه تعتبر هذه الظاهرة وضعية إنسانية مأساوية تجري بصمت داخل مياه البحر الأبيض المتوسط، والتي دفعت بالاتحاد الأوروبي إلى إطلاق عملية عسكرية واسعة النطاق للقيام بمهام الإنقاذ، وملاحقة شبكات تهريب البشر في المياه الإقليمية الليبية، بعد غرق قارب يحمل على متنه 900 مهاجر غير نظامي.

[1] - Christopher M. Blanchard ،***Libya: Transition and U.S. Policy*** ،***Congressional Research Service*** ،march 2017.p .16

ومن المفيد الإشارة الى أنه للهجرة غير الشرعية عدة مصادر منها نجد:

– الأوضاع الإنسانية المأساوية التي تعيشها وتعرفها دول الساحل وهروب أفرادها نحو دول الجوار.

– الوضع الاقتصادي والاجتماعي المزري ، والذي أدى إلى النزوح الداخلي في ليبيا ذاتها نتيجة عدم الاستقرار الذي تعرفه العائلات الليبية.

ونتيجة النزاع و الحكم الضعيف في ليبيا، أصبحت ليبيا ملاذا آمنا للجماعات الإجرامية و الإتجار بالأشخاص، و بروز شبكات تحاول إستغلال هؤلاء المهاجرين، وهناك تقارير عن أطفال يتعرضون للتجنيد واستخدامها من قبل الجماعات المسلحة داخل البلاد، بسبب انعدام الأمن على نطاق واسع مدفوعة من قبل الميليشيات.[1]

مهاجرون غير شرعيون ينتظرون الفرصة لعبور المتوسط

المطلب الثاني: أثار الأزمة الليبية على الأمن الوطني في الجزائر

كما سبق الإشارة اليه يمكن القول أنه الى جانب التهديدات والانعكاسات التي أفرزتها الأزمة الليبية على دول الجوار الليبي ، فان الجزائر وبحكم موقعها الجغرافي، و شريطها الحدودي المشترك مع ليبيا، بتقاسمهما الحدود الشرقية على طول 982 كلم ، لم تكن في منأى عن ما أفرزته الأزمة الليبية من أثار و انعكاسها على الأمن الوطني في الجزائر، ن خاصة أن مسألة الأمن لا تخرج عن

[1] -Christopher M. Blanchard ،***Libya: Transition and U.S. Policy*** ،***Congressional*** Op.cit،p .16.

اطار تطور و تعدد أبعاد الأمن في السياق الدولي، إضافة الى أهمية أمن الجزائر باعتبارها دولة محورية في شمال افريقيا.

أولا: أثارها على أمن الحدود الجزائرية

نتيجة تقاسم الجزائر 982 كلم من الحدود الشرقية مع ليبيا، ونتيجة النزاع الذي شهدتها هذه الأخيرة منذ 2011، فان الجزائر كغيرها من الدول المجاورة لليبيا نالت نصيبها من أثار هذا النزاع، لما تشهده من تهديد كبير، تطلب تخصيص إنفاق عسكري جزائري ضخم ،يثقل عاتق الخزينة العامة للدولة.

تعتبر مسألة تأمين الحدود الجزائرية معضلة أمنية، فرضتها الاضطرابات المتنامية في الجوار الجغرافي المغاربي – الساحلي، و هي متنوعة و متعددة و ذات مسارات غامضة، اذ تطلب تأمين الحدود اتفاقا بين طرفين، لضمان تنسيق المهام و الأعباء الأمنية، فحجم التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر يزداد، في ظل استمرار تصاعد النزاع الليبي[1]. فإن السياسة الجزائرية، تعتبر معالجة الاختلالات الوظيفية الأمنية في الدول المجاورة أولوية قصوى، حيث تمر تونس بمرحلة اكتشاف أمني بسبب طبيعة الفترة الانتقالية، خاصة ان جيشها محدود الموارد و الإمكانات، و تنقصه الخبرة في التعامل مع الجماعات المسلحة ، أما جنوبا فتابين الحدود مع المالي، مرهون بإيجاد تسوية نزاع حركة الازواد، حتى لا تتحول إلى ملاذ و معقل للجماعات المسلحة، أما فيما يخص ليبيا، و أمام تصاعد النزاع بها فإنها على وشك ان تتحول إلى حاضنة استراتيجية لإنتشار الإرهاب، فهي تعاني من غياب الدولة، و تفكك المجتمع، و تعدد الميليشيات المسلحة، و ظهور نموذج الحرب بالنيابة. و هذه كلها معطيات تبرز مدى ضرورة تأمين الحدود أكثر من أي زمن مضى.

ولهذا ونتيجة الإضطرابات التي تعرفها كل من تونس وليبيا، سارعت الجزائر وحماية للأمن الوطني إلى تكثيف وتوسيع انتشار وحدات الجيش الشعبي الوطني، على الحدود الشرقية والجنوبية الشرقية. اذ أن 20 ألف جندي ينتشرون على طول الحدود الشرقية (تونس) والجنوبية الشرقية (ليبيا).

كما أنه وبعد الهجوم الذي عرفه المجمع الغازي في تيغنتورين في 16 جانفي 2013، سارعت الجزائر إلى مضاعفت نشر قواتها على الحدود مع ليبيا، وفي ماي 2013، وخوفا من تسلل الجماعات الإرهابية وللحد من عمليات تهريب السلاح قررت الحكومة الجزائرية، غلق الحدود البرية مع ليبيا بشكل كامل، كما كلفت قوات الجيش لتشديد الرقابة على المناطق الحدودية.

وأبرز مثال عن ذلك نجد إحباط الجزائر للعديد من العمليات التي استهدفت المساس بأمنها عبر عدة مناطق من الوطن وهو ما جاء في التقرير الصحفي لوزارة الدفاع الوطني الجزائرية في 10 جانفي 2015، بأن الوحدات العسكرية الجزائرية قد اعترضت شحنة عسكرية متضمنة 150 قطعة سلاح

[1]– فرحاتي و اوشريف،***مرجع سابق***،ص. 211–212

على الحدود الجنوبية في محور ليبيا مالي والنيجر. كما أن حصيلة العمليات الأمنية للجيش بين سنتي 2013 و2014، تظهر أن الجزائر تواجه خطرا أمنيا مرتبطا أساسا بمحاولات القاعدة و الجماعات المتحالفة معها في منطقة الساحل لتوصيل السلاح الليبي إلى الجنوب الجزائري [1].

وتشير الإحصائيات وحسبما جاء في تقارير وسائل الإعلام الجزائرية، فقد تمكن الجيش الجزائري من احباط عدة محاولات شحن أسلحة من النوع الثقيل، على الحدود الجزائرية الليبية بولاية اليزي، والمتمثلة في 40 صاروخا موجهة نحو الجماعات المسلحة في شمال مالي، كما أن العملية أسفرت عن ضبط 10 صواريخ "كاتيوشا"، و 17 صاروخا "ستريلا"، في حين دمر الجيش بقية الترسانة من الصواريخ في نفس الموقع، كما قام الجيش بتدمير مركبتين رباعيتي الدفع بمن فيها من إرهابيين و مهربين جاري التعرف على هويتهم.

خريطة توضح الشريط الحدودي بين الجزائر وليبيا.[2]

[1] – ***مرجع نفسه*** ، ص. 213

[2] – http://www.radiotunisienne.tn/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2 (22/05/2017) à 22:33

ثانيا: تصاعد المد الإرهابي

يعتبر الإرهاب حاليا واحدا من أكثر التهديدات الخطيرة التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وحقوق الانسان وحرياته الأساسية، وجريمة من الجرائم التي تجاوزت حدود الدولة الواحدة، وأصبح لها طابعا عالميا. ونتيجة ظهور ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أصبحت ليبيا بؤرة تغذية الإرهاب وانتشاره عبر المنطقة خاصة بعد انضمام فئة كبيرة من الشباب إلى هذا التنظيم بسهولة عن طريق الإقناع الفكري أو عن طريق الإغراء المالي، و تشير احصائيات لسنة 2016، أنه يوجد ما يقارب6000 فرد من الجماعات الإرهابية في جميع أنحاء ليبيا[1].

وبهذا الشكل تمثل البيئة الأمنية الليبية ملاذا لإيواء العائدين من القتال في سوريا والعراق ومحيطا أمنا لتغذية الجماعات الإرهابية من خلال تجميعهم وتدريبهم وتوفير مخازن للأسلحة والمعدات العسكرية وتوفير الموارد المالية اللازمة وغيرها.

لا شك في أن المناخ العام في ليبيا مسؤول إلى حد كبير عن التحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة المحددة بالدرجة الأولى في تصاعد الأنشطة الإرهابية، وتدفقها خارج الحدود الأمر الذي جعل ليبيا مصدر تهديد لدول الجوار من خلال تدفق الإرهاب خارج الحدود الليبية وتشكيلها خطر على مصالحها الحيوية.

وبالرغم من أن الجزائر أعلنت عن عدم تدخلها في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بأي طريقة من الطرق، إلا أنه ونتيجة للهجومات الإرهابية التي تعرفها دول الساحل الافريقي دفعت بالجزائر الى كسر هذه القاعدة خاصة بعد الهجوم على المنشأة النفطية الجزائرية في تيغنتورين 2013/01/16 ، وهذا ما يعني تحول الجزائر لساحة حرب مفتوحة عليها بالمسارعة الى مساعدة تونس وليبيا حماية لأمنها القومي.

ومن المفيد الإشارة الا ان الجزائر تعتبر هدف بالنسبة للتنظيم الإرهابي "داعش" والدليل على ذلك نجد أن:

– الجزائر كانت اول ساحة تفتحها المجموعات الجهادية السلفية العائدة من أفغانستان في تسعينات القرن الماضي من قبل المقاتلين أو ما يسمى بالأفغان العرب.

– وجود روابط مشتركة بين "داعش" وعدة حركات جهادية مقاتلة في الجزائر، فعدد من الجماعات الناشطة في المنطقة، بايعت التنظيم مثل: الملثمون والمرابطون وحركة التوحيد والجهاد وأنصار الشريعة في ليبيا وتونس وجند الخلافة، هذا إضافة إلى حركات جهادية في المالي، وفي تونس عقبة بن نافع، وأنصار الدين وبوكو حرام.

[1] -Christopher M. Blanchard ،***Libya: Transition and U.S. Policy*** ،***Congressional Research Service*** ، Op cit p .14.

– من يطلع على معطيات كثيرة تنشر من حين لآخر عن عدد الجزائريين الذين قاتلوا ويقاتلون في العراق وسوريا، يلحظ أن عددهم يتراوح ما بين 1500 و2000 مقاتل، هؤلاء عادوا إلى ليبيا وإلى دول الجوار مثل مالي وغيرهم ، يضاف إلى هذا العدد وجود ما بين 10 الى 12 ألف ليبي وتونسي ومغربي قاتلوا في سوريا والعراق واليمن، وهم ينتشرون في ليبيا وفي الصحراء وفي شمال تونس[1].

ثالثا: خطر توريط الجزائر بتدخل عسكري في ليبيا

نتيجة انزاع الليبي وما ترتب عنها من أثار خاصة على المستوى الأمني بتزايد نفوذ الجماعات الجهادية في ليبيا، وظهور ما يسمى بالدولة الإسلامية وامتدادها إلى أجزاء في ليبيا، ونتيجة التهديد الذي تعرفه تونس، وجد الجيش الوطني الشعبي الجزائري والقيادة السياسية في الجزائر نفسه أمام مسؤولية كبيرة ، تتمثل في حماية التراب الوطني وأمن الدولة الجزائرية من خلال التدخل لمنع وقوع أي خطر على أراضيها، بالرغم من عقيدة الجيش الوطني الشعبي التي تصر على عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى بأي طريقة من الطرق.

وفي هذا الإطار وحماية للتراب الوطني من احتمال وقوع أي خطر وفي حالة ما إذا اقتضت الحاجة، نجد أن قسم التخطيط الاستراتيجي أعد من خلال الخبراء العسكريون الجزائريون خططا للتدخل في ليبيا تم اعدادها مباشرة أثناء عملية تيقنتورين في عين امناس(بولاية اليزي) جنوب الجزائر.

و تنفذ هذه الخطط من خلال تنفيذ سلسلة من الغارات الجوية المركزة بطائرات "سوخوي 30 " الروسية الحديثة، و عدد من القاذفات بعيدة المدى من الخط الثاني ضد أهداف تابعة لجماعات سلفية جهادية في ليبيا، متهمة بدعم الجماعات الإرهابية في شمال المالي، و تنفذ هذه الغارات الجوية على مراحل لتدمير الخطوط الخلفية و قاعدة التدريب و الإسناد للجماعات الإرهابية في ليبيا، و كان من الخطط أن تشارك 100 طائرة تنطلق من القاعدة الجوية أم بواقي بالشرق الجزائري، و هو ما تدربت عليه الطائرات الجزائرية عام 2013 من أجل تنفيذه عند اقتضاء الضرورة في شمال مالي أو في بعض المناطق الليبية. أما السيناريو الثاني فهو تنفيذ عمليات اغارة بقوات خاصة محمولة جوا في مواقع ضد جماعات إرهابية في ليبيا، و يصل تعداد هذه القوات الجاهزة للتدخل 3 ألاف عسكري منهم قوات نخبة النخبة " اللواء 104" للمناورات العملياتية، و قد كان من المقرر أن تنفذ مثل هذه العملية في حالة توفر معلومة على قدر كبير من الأهمية حول تهديد جدي للأمن الوطني، أو محاولة تكرار سيناريو تيقنتورين انطلاقا من الأراضي الليبية[2].

---

[1]– فرحاتي و أوشريف ، ***مرجع سابق***، ص ص.214–215

[2]-محمد بن أحمد الرئيس، "**بوتفليقة و الفريق توفيق و قايد صالح يعتقدون أنه "فخ" منصوب لبلادنا إمكانية التدخل عسكريا في ليبيا مطروحة**" نقلا عن http://www.elkhabar.com/press/article/57818/%D8%A5% 85

فمن المؤكد أن التدخل العسكري في حال حدوثه ستكون له تداعيات على الداخل الجزائري، ونظرا للصعوبات التي تواجه مراقبة الحدود الجزائرية، هناك احتمال قوي بأن تقوم الميليشيات الليبية بعمليات انتقامية عبر الحدود، وبعد كل هذا فأمام الجزائر عدد من الخيارات فلديها خبرة واسعة في مكافحة الإرهاب، ونظرا إلى علاقاتها المباشرة وغير المباشرة مع أطراف النزاع في ليبيا، فبإمكانها أن تلعب دورا دبلوماسيا مهما أيضا. كما تتمتع الحكومة الجزائرية بعلاقة جيدة مع الأحزاب الإسلامية الجزائرية التي هي ذراع تيار (الاخوان المسلمين)، ويمكن لهذه الأحزاب أن تشكل حلقة وصل بين الحكومة الجزائرية وإسلامي ليبيا، وبالتالي فمن خلال مواجهة التهديد في ليبيا من الضروري ألا يكون التدخل العسكري الخيار الوحيد فبإمكان الحكومة الجزائرية الإستفادة من علاقاتها الدبلوماسية للتوسط بين أطراف النزاع في ليبيا في محاولة للتوصل إلى حل يحبط إمكانية سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على البلاد ويزيل الخطر عن منطقة الساحل بأكملها[1].

المطلب الثالث: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الليبية على الجزائر

1- من الناحية الاقتصادية:

ان التهديدات الأمنية التي تعرفها دول الساحل الإفريقي عامة والمغربي خاصة، انعكست هذه الأخيرة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي ، وأثقلت كاهل الميزانية الجزائرية نتيجة تزايد حجم الانفاق العسكري الذي تخصصه لتأمين حدودها، وما يتطلبه ذلك من توفير قدرات مالية وبشرية ضخمة، خاصة في ظل عجز الدول المجاورة عن صد ما ترتب من اثار الأزمة الليبية.

مما سبق نخلص الى أن النزاع الليبية القت بظلالها على الموازنة العسكرية، اذ أعلن عن خطة لتطوير القوات البرية، و شراء تجهيزات متطورة لمراقبة الحدود، و في هذا السياق تم رفع ميزانية وزارة الدفاع ،و أجهزة الأمن و وزارة الداخلية الى 15 مليار دولار تقريبا في قانون المالية التكميلي لعام ، 2012 ، أي بزيادة 6 مليارات دولار عن الموازنة السنوية المبدئية التي قررها قانون المالية لسنة 2011. و تحتل الجزائر طبقا للأرقام المرتبة الأولى افريقيا و الثانية عربيا بعد السعودية في الانفاق العسكري بحسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، و تضمن قانون المالية التكميلي الذي صادق عليه البرلمان الجزائري سنة 2012 ترفيع موازنة الدفاع الى أكثر من 631 مليار دينار و هو ما يعادل 9 مليار دولار، و موازنة وزارة الداخلية الى أكثر من 425 مليار دينار أي 6 مليار دولار لترتفع ميزانية الدفاع الى حوالي 10.04 مليار دولار سنة 2013، و ما يقارب 12 مليار دولار سنة 2014 أي ما يعادل 7 في المائة من الدخل الوطني الخام، بينما تمثل ميزانية التسيير للدفاع الوطني

تاريخ التصفح 2017/05/23 التوقيت 12:00

[1]- فرحاتي و أوشريف ، ***مرجع سابق***، ص ص. 216-222.

أهم الميزانيات المرصودة في قانون المالية لسنة 2016 ، حيث قدرت ب 1118.2 مليار دينار أو ما يعادل 10.588 مليار دولار.

2- من الناحية الاجتماعية:

ولو عرجنا إلى الجانب الإجتماعي، نجد أيضا قضية الاحتجاجات الاجتماعية التي عرفتها الجزائر، وتحولت إلى ظاهرة منذ سنة 2011 استجابة للحراك العربي، الذي عرف عنفوانه في تلك الفترة، ولم تعد مجرد أحداث عابرة تفرضها عوامل معينة، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وهذا الأمر يهدد الأمن والسلم الاجتماعي في كلّ مرة، ويضاعف المخاوف من احتمال انتشار الفوضى، مما قد يهدد الاستقرار المحقق ويهدد أركان السلم، وقد ازدادت من خطورة هذه الظاهرة الأحداث المتفرقة والدامية التي عرفتها ولايات في الجنوب الجزائري على غرار ورقلة وغرداية، وكانت لها ارتدادات في عدة ولايات شمالية، وأمام التراجع الذي يعرفه سعر النفط والذي سيؤثر لا محالة على الموازنة المالية للدولة، في سياسة شراء السلم الاجتماعي يؤرقها كل ما ذكر أنفا.[1] فقد عرفت ولايات الجنوب لوحدها سنة 2014 " 1365" حالة احتجاج ، وأغلبها سجلت على مستوى ولايات غرداية ، ورقلة والأغواط. حيث سجل في ولاية ورقلة وحدها 375 حالة احتجاج "تتعلق بالشغل وتحسين الأوضاع الاجتماعية، وكلّ هذا راجع إلى أنّ الجنوب الجزائري يعيش اختلالات بنيوية واقتصادية مقارنة مع مدن الشمال مع أنّه يعتبر مخزن ثروة البلد النفطية، وما زاد من تأجيج الوضع هو قرار الحكومة باستغلال الغاز الصخري لمواجهة الأزمة بدلا عن النفط التقليدي، الذي يعرف تقلبا في أسعاره بلغت أدنى مستوياته، وهذا فيه ضرب شبه كلي للاقتصاد الجزائري القائم بشكل كلي على الريع، وهو ما انتفضت ضده ساكنة (عين صالح) في الأول بدعوى أنّ للمشروع أضرار بيئية و تهديدا للفرشة المائية، وهو ما لقي تضامنا غير مسبوق من عدة ولايات شمال وجنوب البلاد.[2]

تأسيسا على ما سبق يتجلى وبوضوح الخطر الذي يعرفه الجنوب، والذي من السهل توظيفه لزعزعة استقرار البلاد عبر تحريك ملف الطوارق لإشعالٍ ملف توترٍ حقيقي جنوبَ البلاد قد يصل إلى شماله في سياق مطالبة إثنيات أخرى بضرورة مساندة الطوارق لحصد الغنائم، وهو ما يمكن استغلال غياب الحكومة فيه، إذ تتعاطى في الوقت الحالي مع الملفات الخارجية غافلة عن

[1]- ق. مصطفى،" **محاولات للاستثمار في الاحتجاجات وباريس تخطب ودّ الجزائر**"، يومية صوت الأحرار، نقلا عن: http://www.sawt-alahrar.net/ara/national/21862.html تاريخ التصفح:2017/04/14. التوقيت: 08:30.

[2] - "**أزيد من 1360 احتجاج بولايات الجنوب الجزائر**" في 2014، نقلا عن: http://www.anfaspress.com/index.php/2014-06-07-15-25-52/item/16910-1360-2014 تاريخ15//2017/04. التوقيت:23:45.

الملفات الداخلية المحلية، ووفق هذه الموجة المتصاعدة لا مفر من وضع خطط استراتيجية تنموية مستدامة وعادلة عبر كل ربوع الوطن، وترتقي بهذه المناطق لمستقبل أفضل وهو ما يصعب التكهن به في ظل بروز أزمة اقتصادية حقيقية ستعاني منها الجزائر جراء عدم استقرار سعر البترول في الأسواق العالمية ، الذي تعتمد عليه الجزائر في ميزانيتها بأكثر من 90 بالمائة .

المبحث الثالث: أهم الحوارات السياسية في حل النزاع الليبي و دور الجزائر اتجاه النزاع الليبي:

لقد تعددت المبادرات التي قامت بها دول الجوار و حتى الدول الغربية، و كل هذا تحت الرعاية لهيئة الأمم المتحدة ودول جوار ليبيا، التي ساهمت في حوار الصخيرات للخروج بحل سلمي للنزاع الليبي، لكن ومع تعدد أطراف النزاع الليبي و الكل بقي متشبث بقراره ، إلا هذا لم يمنع الدبلوماسية الجزائرية و منذ بداية الأزمة سنة 2011 ، التي إلتزمت الحياد الإيجابي في النزاع، و بعدم التدخل في الشؤون الداخلية من منطلق حسن الجوار، بلعب دور مهم في محاولة للتسوية السلمية للنزاع.

المطلب الأول: أهم ماجاء في حوار صخيرات و ما مدى تنفيذه

نتيجة لمخاوف الدول الاوربية والأمريكية على وجه التحديد، من أثار الأزمة الليبية، والمتمثلة في تمدد تنظيم" داعش" ، وتدفق موجات الهجرة غير النظامية نحو أوروبا من جهة، وعملا على التوصل إلى توافق سياسي، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، تشرف على عملية استكمال التحول الديمقراطي، وإيجاد سلطة شرعية تتولى الحكم في البلاد، ومحاربة الإرهاب وانهاء الفوضى الأمنية، تم اختيار مدينة الصخيرات المغربية، جنوب الرباط مكان لحل الأزمة الليبية وجمع الأطراف السياسية الليبية.

لقد باشرت منظمة الأمم المتحدة، أولى جولات الحوار بين الأطراف الليبية في سبتمبر2014، ليكون الحوار في البداية بين المؤتمر الوطني العام في طرابلس والبرلمان الجديد في طبرق، ليتم توسيعه إلى جماعة الاخوان المسلمين، وقوات فجر ليبيا والمجالس البلدية والمجتمع المدني، فموقف الإجتماع من قبل مختلف أطراف النزاع الليبي، و هو الحوار السياسي ، و هو الحل الأنسب لحل الخلافات السياسية، رغم الاختلاف حول الأهداف ومضمون تفاصيل الحوار السياسي[1].

1- زاوشي، ***مرجع سابق***، ص ص .414-415.

وقد بدأت أولى جولات الحوار السياسي في مدينة غدامست غرب ليبيا، بتاريخ 25 سبتمبر 2014، تحت رعاية الأمم المتحدة، وكان جدول أعمال الاجتماع مركزا حول وقف عمليات الاقتتال، وإيجاد كيفية لبحث عملية حوار سياسي، بهدف تشكيل حكومة وحدة وطنية واسترجاع الأمن في البلاد، إلا أن هذا الحوار انتهى دون الوصول إلى أي حل بسبب الظروف السياسية و الأمنية التي تعرفها ليبيا، لذلك دعت الأمم المتحدة عن طريق مبعوثها الخاص في ليبيا، إلى عقد جولة ثانية من الحوار في 09 ديسمبر 2014 ، و لهذا فقد استجابت كل الأطراف لدعوة الأمم المتحدة حول الحوار السياسي، من خلال ترحيب الدول العظمى و المنظمات الدولية ذات العلاقة بالأزمة الأمنية الليبية، وهذا ما أدى الى ممارسة المزيد من الضغوطات من قبل المجتمع الدولي، على من يريد مقاطعة المفاوضات حول المستقبل الليبي، إلى جانب التهديدات المتكررة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة و مجلس الأمن، بفرض عقوبات على الأطراف التي تعيق التوصل إلى حل سياسي للأزمة الأمنية الليبية.

بقدر ما تؤشر مثل هذه الضغوط على مظاهر العملية القيصرية لميلاد التسوية السياسية حول الأزمة الليبية، بقدر ما تمثل متطلبات ضرورية لأي مفاوضات حول قضية معقدة ، على إفتراض أن الأثار الأمنية والتداعيات الاقتصادية اللازمة ليست حبيسة البيئة الداخلية لليبيا فقط، وانما تتدفق بسرعة في كل الاتجاهات وتخترق الحدود الترابية والمياه الإقليمية ،لتشمل المستوى الإقليمي وما بين المناطق (شمال افريقيا وأوروبا)[1].

وبعد مرور شهر تقريبا من اختتام الجولة الثانية للحوار السياسي في مدينة صخيرات المغربية، ونتيجة للضغوطات الدولية الممارسة على الأطراف الليبية، أعلنت الأمم المتحدة عن جولة جديدة للحوار السياسي يعقد بمقر الأمم المتحدة في جنيف.

وفي 28 يونيو 2015، استأنفت الأمم المتحدة، جولات الحوار بين الأطراف الليبية ،في مدينة الصخيرات المغربية، وكان جدول الاعمال مركزا حول مناقشة والتفاوض على مسودة الاتفاق المقدمة من قبل مبعوث الأمم المتحدة الخاص الى ليبيا السيد برناردينو ليون، من اجل ادخال بعض التعديلات والتوافق عليها. تتضمن مسودة الاتفاق الأممية مجموعة من الخطوط العريضة للمصالحة الوطنية وتوحيد البلاد، والمحددة في تشكيل حكومة توافق وطني تعمل لسنة واحدة فيها مجلس وزراء

[1]- زاوشي، ***مرجع سابق***. ص. 417.

برئيس ونائبين وبصلاحيات تنفيذية وسيكون مجلس النواب هو الكيان التشريعي ...انشاء مجلس دولة يضم 120 عضوا بينهم 90 من أعضاء برلمان طرابلس ، ووقف إطلاق النار ونزع سلاح المجموعات المسلحة وانسحابها من المنشآت النفطية والمدن.

ومقابل مسودة الاتفاق المقترحة ظهرت عدة نقاط خلافية بين الأطراف منها:

- صلاحيات مجلس النواب مجلس الدولة.

- مصير الميليشيات المسلحة ... وغيرها.

كما أن هذه المسودة لم تحظ بقبول كلي من قبل كل الأطراف نتيجة مخاوف كل طرف إزاء هيمنة خصمه على السلطة.

لكن بالرغم من هذه العقبات التي تواجه جولات الحوار السياسي، إلا أن المبعوث الاممي الخاص إلى ليبيا بقي صامدا حول أمله في التوصل إلى حل سياسي، من خلال الإصرار على ضرورة التوصل إلى حل سياسي توافقي لا يقص أحدا، وممارسة ضغوطا متزايدة على الأطراف المعنية تقديم تنازلات والتحقيق من الثقة السياسية، بأن لا أحد يريد أن بلغي الاخر ،وهذا ما جاء في تصريحه بعد ثلاثة أسابيع من تقديم مسودة الاتفاق للتشاور حولها والعودة على الصخيرات للتفاوض بشأنها ،اذ صرح قائلا: "**نحن نقترب من حل. بالطبع قبول جميع المشاركين في الحوار المسودة الرابعة كأساس لحل نهائي مشجع للغاية**".[1]

وقد تم تأجيل التوقيع على مسودة الاتفاق النهائي المقترحة من قبل المبعوث الاممي الخاص الى ليبيا عدة مرات، ولعدة أسباب منها: الخلافات الحادة حول الصلاحيات المفوضة للهيئات التي سوف تنشأ بموجب الاتفاق السياسي خاصة تلك المتعلقة بالقرارات الحيوية الخاصة بالدستور، اذ طلب المؤتمر الوطني العام في 29 يونيو 2015 تأجيل التوقيع على مسودة الاتفاق المقترحة، بسبب الاعتراض على عدم أخذ بعين الاعتبار التعديلات المقدمة من المؤتمر وادراجها ضمن نص الاتفاق النهائي[2].

[1] – ***المرجع نفسه***،ص.421.

[2] – ***المكان نفسه.***

ولهذه الأسباب وحرصا على الوصول إلى اتفاق سياسي يحل النزاع الليبي، قام المبعوث الاممي بإدخال تعديلات جوهرية على الاتفاق أربع مرات، اذ أعلن في 08 يونيو 2015، أنه قدم مسودة اتفاق رابعة للموافقة عليها من قبل الأطراف المعنية، والتي تتضمن رؤية معدلة حول هيكلة مؤسسات النظام السياسي الانتقالي والترتيبات الأمنية، غير انه وإذا كانت هذه المسودة قد قبلت من قبل ممثلي برلمان طبرق، فإنها رفضت من قبل المؤتمر الوطني العام في 03 أيلول 2015، بسبب التعديلات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار، كما تم الإعتراض عليها من قبل جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا بدعوى أنها لم تحقق التوافق بين جميع الأطراف.

وأمام هذه العقبات التي تقف في وجه توقيع مسودة الاتفاق، قام المبعوث الأممي الخاص بجعل تاريخ 20 سبتمبر 2015، أخر فرصة للتوقيع على مسودة الاتفاق المعدلة، أو مواجهة العقوبات والعزلة، وهذا عشية انطلاق جولة جديدة من الحوار بين وفدي المؤتمر الوطني العام وبرلمان طبرق في مدينة الصخيرات المغربية، و بالرغم من أنه تم الاتفاق على الاطار العام للمسودة، إلا أنه ظلت بعض المسائل عالقة أدت بوفد المؤتمر الوطني إلى تأجيل التوقيع في اللحظات الأخيرة ، وبناء على ذلك مارست القوى الدولية الكبرى المزيد من الضغوط على الأطراف المعنية، من خلال تقديم بيان مشترك طالبوا فيه ضرورة تقديم تنازلات من أجل الوصول الى حل سياسي نهائي، و الاستجابة لتطلعات الشعب الليبي ،إلى جانب الضغط الممارس من قبل مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة، الذي طالب الفريق الليبي المجتمع بسرعة التوصل إلى حل نهائي.

لقد أثمرت كل هذه الجهود الدولية والإقليمية نتائج جزئية بإتجاه الحل النهائي، والمتمثل في التوقيع بالحرف الأولى على مسودة الاتفاق النهائي، في مدينة الصخيرات المغربية، بتاريخ 2015/07/12، من قبل الوفد الممثل لبرلمان طبرق في الحوار المستقلين، وممثل الأعضاء المقاطعين لبرلمان طبرق، مع غياب اللاعب الأكبر وهو الوفد الممثل للمؤتمر الوطني العام[1].

لقد تضمنت مسودة الاتفاق الموقع عليها بالحرف الأولى مجموعة من النقاط وهي:

ا- تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية

ب- اعتبار برلمان طبرق الهيئة التشريعية

[1] - ***المرجع نفسه***،ص.426.

ج- تأسيس مجلس أعلى للدولة

د- تشكيل مجلس أعلى للإدارة المحلية

هـ- هيئة لإعادة الاعمار

و- تكوين هيئة لصياغة الدستور

ي- تكوين مجلس الدفاع والأمن.

لكن هناك شبه إجماع ليبي و دولي، على أن اتفاق «الصخيرات» لم يعد ملائماً لإيجاد تسوية سياسية، ترضي جميع الأطراف السياسية الفاعلة في ليبيا، فمن خلال اللقاءات التي جرت في القاهرة، بين المسؤولين المصريين، وكل من السراج وعقيلة، و كوبلر ممثل الأمم المتحدة في ليبيا، تم طرح استضافة مصر لمفاوضات جديدة ،من دون أن يعني ذلك استغناء عن الدور الغربي المهم في إيجاد تسوية سياسية للأزمة الليبية، وإحلال السلام في ليبيا.

فإتفاق الصخيرات تم إعتراضه من طرف بعض الأطراف الداخلية، المتمثلة في برلمان طبرق و قائد الجيش الليبي خليفة حفتر، و بعض الدول الإقليمية كمصر، على بنود الاتفاقية الخاصة بوضع القوات المسلحة داخل هيكل الدولة[1]. و للإشارة ان مضمون اتفاق الصخيرات كان يستجيب لتطلعات الدبلوماسية الجزائرية، و منظمة الأمم المتحدة إزاء النزاع الليبي، المتمثل في الحد من الإنقسام بين الليبيين، و العمل على بناء مؤسسات دولة لإضفاء الشرعية .

المطلب الثاني: دور الدبلوماسية الجزائرية من النزاع الليبي(2011-2017)

كان للدبلوماسية الجزائرية موقفا مغايرا من الذي تبنته مختلف الدول منذ بداية النزاع المسلح الداخلي الليبي، إلتزمت فيه الحياد، و لكن مع سقوط نظام معمر القذافي، أدى إلى اعترافها بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي بتاريخ 23 سبتمبر 2011، للتوالى الأحداث وتتحرك الدبلوماسية الجزائرية بمبادرة للمساهمة في حل النزاع الليبي بالوسائل السلمية.

[1]- زياد عقل، "**التحرك المصري في الأزمة الليبية**"، http://acpss.ahram.org.eg/News/5624.aspx، بتاريخ 2017/05/22 21:33

- موقف الجزائر من النزاع الليبي سنة 2011:

كان الموقف الجزائر منذ بداية النزاع الليبي يستند على المبادئ التي تحكم السياسة الخارجية الجزائرية، ألا و هو مبدأ الحياد و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. بحيث تميزت بالحياد اتجاه كل الأطراف المتنازعة في ليبيا، و اعتبرتها قضية داخلية تخص الليبيين وحدهم ، و دعت إلى ضرورة الإسراع في إيجاد حل سلمي يجنب ليبيا من خطر التدويل و التدخل الأجنبي، و هو يتماشى مع قرارات الإتحاد الإفريقي الذي بدوره يتطابق مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وهو الموقف الذي لم يرق المعارضة المسلحة في ليبيا منذ بداية الأزمة في ليبيا سنة 2011 ، و اعتبرته مساندة للنظام القذافي، و تم توجيه اتهامات للجزائر من خلال اتهامها بجلب مرتزقة للقتال بجانب القذافي ضد المعارضة المسلحة، وأيضا اتهامها بتوفير الدعم السياسي و اللوجيستي له[1]. و مما زاد اصرار المعارضة المسلحة الليبية على اتهام الجزائر، هو عدم اعتراف الجزائر بالمجلس الانتقالي الليبي، واستقبالها لعائلة القذافي في اوت 2011، الذي اعتبرته المعارضة الليبية "عملا عدوانيا"، و هو ما دفع بالمعارضة الليبية بتلفيق تلك الإدعاءات للجزائر، نتيجة موقفها الثابت تجاه النزاع في ليبيا.

و منه جاء رد الجزائر بخصوص عدم اعتراف الجزائر بالمجلس الإنتقالي الليبي، عن طريق وزير الشؤون الخارجية مراد مدلسي ، الذي صرح ان موقف الجزائر سيتحدد على ضوئي الجامعة العربية و قرار الإتحاد الإفريقي، ونفيه الإتهامات التي طالت الجزائر، و أوضح أن موقف الجزائر من النزاع في ليبيا هو الحياد بين الأطراف المتنازعة، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا، لا يعني التواطؤ أو الانحياز لنظام القذافي و استقبال عائلة القذافي كان عملا إنسانيا محض . و هذا الموقف الذي اتخذته الجزائر راجع إلى أملها في حل النزاع عن طريق السلم و دون تدخل قوة أجنبية بما يمس بالسيادة الليبية [2].

---

[1] - "**موقف الجزائر من الثورة الليبية**"،
http://www.aljazeera.net/programs/revolutionrhetoric/2011/9/3/%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9، بتاريخ 2017/05/18 18:31

[2] - "**النزاع في ليبيا: موقف الجزائر لا يعتريه أي غموض (مدلسي)**"،
https://ennaharonline.com/ar/mobile/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8D9%8A%29.html، بتاريخ 2017/05/20،الساعة 22:21.

فموقف الجزائر كان لتفادي الوقوع في حرب أهلية يصعب حلها، ورفضت التدخل الأجنبي وتجلى ذلك واضحًا عندما اعترضت الجزائر، على قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 7360 الصادر 2011/03/12، الذي كان بمثابة الشرعنة التي أضفتها الجامعة العربية على التدخل الأجنبي في ليبيا، إذ أنّ أهم ما جاء في القرار تمثل في دعوة مجلس الأمن لفرض حظر جوي على ليبيا، ما تسبب بعدها في تدخل الحلف الشمال الأطلسي الناتو، لتتحول الساحة إلى نزاع دولي مسلح، و هذا ما حذرت منه الجزائر من عواقب التدخل العسكري و ما قد ينجر عنه من تداعيات خطيرة على أمن واستقرار المنطقة، و خاصة دول جوار ليبيا، من خلال تدفق اللاجئين، انتشار السلاح ، و تنامي ظاهرة الإرهاب في المنطقة.

- مبادرة الجزائر لحل النزاع الليبي 2014:

في أكتوبر 2014 تضمنت مبادرة الجزائر لحل النزاع الليبي، التي جاءت على شكل توصيات تتمثل فيمايلي[1] :

- الترخيص لمجموعة عمل تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بتحديد قوائم قادة الميليشيات التي تشكل عائقا أمام استتباب الأمن والاستقرار في ليبيا.

- تحديد آليات لتقديم الدعم والمساعدة الدولية لليبيا، في مجال نزع السلاح وإلغاء حالة التجنيد لدى الميليشيات وإعادة الإدماج، وإحداث إصلاحات لمصالح الأمن الليبية.

- اقتراح تقديم دعم دولي واستشارات ومصاحبة ليبيا لإعداد دستور في ليبيا.

- تأطير وتنمية المجتمع المدني الليبي كشريك استراتيجي في طريق ترقية الديمقراطية ومراعاة دور الشباب في الحياة السياسية.

و جمع أطراف النزاع الليبي إلى طاولة الحوار، لوقف الاقتتال، و الوصول إلى حل سياسي.

و منه نجد أن المبادرة الجزائرية تسعى إلى لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

[1]- حفيظ صواليلي،" **تفاصيل المبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية**"، http://www.elkhabar.com/press/article/67227/%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9/#sthash.0j1V2lzx.dpbs، بتاريخ 2017/05/23 على الساعة23:50.

– تحقيق التوافق بين الليبيين بالحوار على خريطة طريق تتضمن حلا للنزاع، و تمنع الاحتكام إلى السلاح لحل الخلافات و قطع الطريق أمام الأطماع و التدخلات الأجنبية.

– بناء مؤسسات الدولة، و العمل على استئصال فكر الجماعات المتطرفة المسلحة.

– قيام سلطة مركزية قوية تحتكر حيازة السلاح، و تمنع تدفقه نحو الجزائر، من خلال التعاون المشترك لحماية الحدود البرية المشتركة و ضبطها.

– و بناء جيش وطني ليبي واحد و موحد، هذا نظرا للأعباء التي كلفت الجزائر، نظير حمايتها لحدودها مع ليبيا لوحدها، من خلال الجيش الوطني الشعبي المرابط على الطول الحدود الجزائرية.

و منه فالاستراتيجية الجزائرية نحو ليبيا ترتكز على :

– دعم الإستقرار الوطني

– الإبقاء على مسافة واحدة بين جميع الأطراف المتنازعة

– تكريس الحوار السياسي الوطني

– دعم دور الأمم المتحدة في حل النزاع، و تكوين حكومة وطنية

– العمل على احتواء الأنشطة غير الشرعية كتجارة الأسلحة، و أفراد الجماعات المسلحة، و تدفق اللاجئين.

– العمل على نبذ التدخل العسكري في ليبيا لدعم طرف ضد آخر[1].

فالدبلوماسية الجزائرية لفترة ما بعد نظام معمر القذافي قائمة على ثلاثة مضامين أساسية:

– **المضمون الأول:** يتمثل في ضرورة العمل على دفع الأطراف الليبية دون إقصاء أي طرف مهما كان نحو حوار سياسي يكون كفيلا بوقف الصراعات المسلحة الداخلية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى بلورة إستراتيجية وخطة أمنية بين مختلف الفواعل الليبية، لمواجهة تنظيم ما يعرف بالدولة الإسلامية (داعش)، الذي أصبح يهدد كل دول الجوار.

– **المضمون الثاني:** وهو أمني مرتبط بضرورة جمع تلك الأسلحة المنتشرة بطريقة شرعية في ليبيا.

[1]– زاوشي، ***مرجع سابق***،ص.253.

- **المضمون الثالث:** فيتمثل في أنه بعد نجاح الخطوات السابقة يتم الانتقال إلى إيجاد الأسس والآليات الكفيلة ببناء مؤسسات الدولة[1].

- مساهمة الجزائر في إعلان تونس الوزاري لدعم التسوية السياسية الشاملة في ليبيا:

لعبت الجزائر دورا مهما من خلال العمل على اعلان تونس بتاريخ 20 فيفري 2017، وهو إعلان مشترك لكل من الجزائر و تونس و مصر، و وقع عليه بتونس كل من وزراء الشؤون الخارجية لهذه الدول، و هذا لدعم التسوية السياسية الشاملة في ليبيا، حيث أكد على تحقيق المصالحة برعاية دول الجوار والأمم المتحدة والتمسك بالحل السياسي، ورفض الحل العسكري والتدخل الخارجي في ليبيا، وتقوم المبادرة المطروحة على ستة مرتكزات، تتمثل في :

1- العمل على الحوار المصالحة الشاملة في ليبيا دون إقصاء أي طرف في إطار الحوار الليبي بمساعدة من الدول الثلاث وبرعاية الأمم المتحدة.

2- التمسك بسيادة الدولة الليبية ووحدتها الترابية وبالحل السياسي كمخرج وحيد للأزمة الليبية، على قاعدة الاتفاق السياسي الليبي الموقع (بالصخيرات) في 17 ديسمبر/كانون الأول 2015 باعتباره إطارا مرجعيا، والاتفاق على مساندة المقترحات التوافقية للأطراف الليبية قصد التوصل إلى صياغات تكميلية وإلى تعديلات تمكّن من دفعها.

3- رفض أي حلٍّ عسكري للأزمة الليبية وأي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لليبيا باعتبار أن التسوية لن تكون إلا بين الليبيين أنفسهم، والتأكيد على أن يضم الحوار كافة الأطراف الليبية مهما كانت توجهاتها وانتماءاتها السياسية.

4- العمل على ضمان وحدة مؤسسات الدولة الليبية المدنية المنصوص عليها في الاتفاق السياسي - المجلس الرئاسي ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة- بما في ذلك الحفاظ على وحدة الجيش الليبي وفق بنود الاتفاق السياسي الليبي، للقيام بدوره الوطني في حفظ الأمن ومكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود والهجرة غير النظامية.

[1]- صادق حجال،هشام الغنجة،" **السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية: بين الثبات على المبادئ وضرورات التكيف"**، http://democraticac.de/?p=46763، التاريخ 2017/05/28 سا5:33.

5- تواصل الدول الثلاث جهودها على المستوى الوزاري في التنسيق فيما بينها ومع مختلف الأطراف السياسية الليبية لتذليل الخلافات، ويتم رفع نتائج الاجتماع الوزاري إلى الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، تمهيدا للقمة الثلاثية في الجزائر العاصمة.

ويكون إعلان تونس الوزاري أرضية لتكثيف وتعزيز الحوار بين الأطراف الليبية في إطار جدول زمني محدد يتم التوافق بشأنه لاحقا، بعد التشاور مع الأطراف الليبية المعينة والأمم المتحدة باعتبارها الراعي الرسمي للاتفاق السياسي الليبي وأي تفاهمات جديدة تتعلق بتنقيحات أو تعديلات فيه.

6- ستقوم الدول الثلاث بشكل مشترك ورسمي بإحاطة الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بإعلان تونس الوزاري، باعتبارها وثيقة رسمية لدى المنظمات[1].

للإشارة فإن الجزائر تراهن على تكثيف اللقاءات المباشرة بين كل المكونات من أجل حثهم على المصالحة الليبية- الليبية، من خلال معالجة الاختلالات التي تضمنها اتفاق الصخيرات. فالجزائر تعتمد أسلوب التواصل المباشر مع الأطرف المتنازعة في ليبيا، سواء في طبرق وطرابلس، لتقريب وجهات النظر بين الأطراف[2]، و ايجاد صيغة تفاهم لإحلال السلام ، من خلال مرجعية الاتفاق السياسي الموقع في الصخيرات المغربية في السابع عشر ديسمبر 2015 ، و الحث على استعمال لغة الحوار بدل الحل العسكري، من خلال الزيارات التي يقوم بها وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية عبدالقادر مساهل، الذي حمل معه مبادرة لجمع الكلمة السياسية محتواها البدء في تكوين "مجلس أعلى"، يشترك في عضويته ممثلي الأطراف الليبية، وهم رئيس مجلس النواب عقيلة صالح، وقائد الجيش المشير حفتر، ورئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق فايز السراج، ورئيس المجلس الأعلى للدولة عبدالرحمن السويحلي، ويشرف المجلس على تكوين حكومة موحدة تحظى

---

[1] - "**تعرف على اعلان تونس لحل الأزمة الليبية**"
http://www.aljazeera.net/home/print/79bd6d3d-04cf-4270-bd2702eaa9aa5f7a/975c159b-7167-4f48-b5aa-3a53770e7dd0، بتاريخ 03-06-2017، سا 14:33

[2] - "**عبد القادر مساهل في ليبيا.. أي رسائل يحملها للبلد؟**"، https://medium.com/arabi-، بتاريخ 2017/06/05،سا 21:57

بتمثيل كل المناطق والأطياف السياسية في ليبيا ، وإقناع بعض الشخصيات المقربة من التيارات المسلحة بالانخراط في العمل السياسي.

و منه نستخلص أن كل تحركات الجزائر منذ بداية النزاع يعتمد أساسا على مبادئ ثابتة وهي:

أولا: الوقف الفوري لعنف الاقتتال بين الأشقاء الليبيين،

ثانيا: الاحتكام إلى الحوار والتوافق والمصالحة الوطنية بين الليبيين، والتأكيد أن الحل بخصوص النزاع الليبي ينبغي أن يكون حلاً ليبياً – ليبياً. وهو ما يؤدي في النهاية إلى بلورة استراتيجية وخطة أمنية بين مختلف الفواعل الليبية لمواجهة تنظيم ما يعرف بالدولة الإسلامية (داعش)، الذي أصبح يهدد كل دول الجوار

ثالثا: احترام السيادة والاستقلال ووحدة الليبيين،

رابعا: الحياد و عدم التدخل في الشأن الداخلي الليبي، وقوفها على نفس المسافة من جميع الأطراف

المطلب الثالث: النظرة المستقبلية للأزمة الليبية:

إن محاولات استشراف المستقبل في أي بلد من البلدان، يعتمد بالدرجة الأولى على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، يأتي في مقدمتها درجة الإستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وإمكانات تطوره، وثانياً علاقة هذا البلد بدول جواره ، وبالإقليم الذي يعيش فيه، و يتفاعل مع قضاياه سلباً أو إيجاباً، وأخيرا علاقته بالعالم الواسع والعصر ومتطلباته وأدواته.[1]

ونتيجة للأحداث الليبية المتسارعة والمواقف المختلفة الإقليمية والدولية المتعلقة بشأنها فانه من الصعب تحديد نظرة مستقبلية واضحة ومؤكدة الحدوث في المستقبل القريب بليبيا، غير أنه يمكن حصر التصور المستقبلي للأزمة في النقاط الاتية:

1- تجدد الحرب الأهلية في ليبيا:

استنادا إلى عدة تقارير منها اللجان المختصة التابعة للأمم المتحدة، وأخرى تابعة لمنظمة الإتحاد الإفريقي ولجان المجتمع المدني، يتضح أن المرحلة الإنتقالية بليبيا، لم تكن بشيء يسير على

[1] **دارسة: المستقبل الليبي ببحث عن خارطة طريق** الجزء الثاني(الأخير)، اعداد: مركز المزماة للد راسات والبحوث، نقلا عن:

http://almezmaah.com/ar/news-view-4145.html تاريخ التصفح:2017/04/20. التوقيت: 13:45.

السلطات الجديدة، لعدم كفاءتهم في الميدان، ولغياب الكوادر السياسية ذات الخبرة السابقة، فأدى الوضع الجديد إلى إنفلات أمني، تجسد في إنتشار واسع للأسلحة المتسربة من الترسانة الليبية ،إلى جانب الأسلحة التي بحوزة المعارضة التي تم تمويلها بالأسلحة من طرف دول غربية وعربية ووصولها إلى أيدي الميليشيات، كل هذه العوامل ساهمت في حلحلت الوضع في ليبيا، من خلال عدم استتباب الوضع الأمني في ليبيا ورجوعه إلى الطبيعة العادية، أو الإنتقال السليم إلى المرحلة الديمقراطية يندمج فيها كل الشعب الليبي.

ترجح هذه المعطيات إلى قيام حرب أهلية بين القبائل التي كان لها دور في الإنتفاضة الليبية، والقبائل التي كانت تابعة لنظام القذافي، ما يؤدي إلى ضعف الحكومة المنتخبة وفقدان السيطرة على الوضع الداخلي، ويخلق احتمالية خلق حرب أهلية دموية، تؤدي إلى إنهيار البلاد بشكل كلي، كما أن الحرب الأهلية على الحدود الجزائرية، أمر يتطلب أخذ الحيطة والحذر من دخول ميليشيات ليبية مسلحة، إلى الأراضي الجزائرية وتنظيمها لضرب المعارضة من الحدود الجزائرية إضافة الى تداول الأسلحة المختلفة الاشكال الثقيلة منها و الخفيفة[1].

كما يحتمل أن تتورط أطراف خارجية في النزاع الليبي حسب بعض الأخبار والاتهامات الموجهة لبعض الدول خاصة الامارات ومصر من جهة، وقطر والسودان من جهة أخرى.

ان هذا السيناريو يعتبر من أسوا مآلات الأزمة الليبية، و أكثرها خسارة، اذ سيؤدي إلى تهالك كافة مقومات الدولة الليبية، و تأكل مقدراتها و تحاقد أبنائها و تكالب كل الأطراف ذات المصالح المتباينة للظفر بصفقات مربحة للسلاح، و اغراق ليبيا في فوضى عارمة مستديمة شبيهة بالحالة الصومالية، أو جعلها معقلا للجماعات الإرهابية، و مسرحا دمويا للعرقيات الاثنية و الطائفية، خصوصا مع تحول أداء بعض الدول العربية و تحيزهم مع أحد أطراف النزاع في ليبيا، على حساب الطرف الآخر، و قيام بعضهم بالتمويل بالسلاح و الطائرات و المال، بدل التوسط لإيجاد الحلول السلمية والضغط على الفرقاء للتحاور و حل المشاكل سياسيا، و هذه الخطوة بلا شك من شأنها أن ترجح كفة طرف دون الأخر بالقوة العسكرية، بدل الطرح السلمي الذي تنادي به الجزائر، مما يورث الأحقاد بين فئات الشعب الليبي و لا يقضي على أسباب النزاع من جذوره.

[1]- فرحاتي و اوشريف،***مرجع سابق***،ص.240-241.

2- التدخل العسكري:

و قد طرح هذا السيناريو في العديد من وسائل الاعلام، و على لسان الساسة و رجال الدولة في ليبيا، و في دول الاتحاد الأوروبي على وجه التحديد، و هو أمر لا يمكن استبعاده، و تحديدا بعدما اثير عن تدخل مصري لم يؤكد بعد حول تورطها في تدخل عسكري على الحدود مع ليبيا،و أيضا في حال إختلاف الميليشيات، وعدم انضمامهم الى جيش وطني موحد، و بالرغم من وجود رؤية لدى البعض بأن هذا السيناريو قد يكون الصعب التحقيق. و الجزائر من بينها التي كانت تنادي و منذ البداية الأزمة أن الحل العسكري لن يحل من المشكلة، بل يزيدها تعقيدا مما يغذي الجماعات المتطرفة و الجماعات الإرهابية، وهذا ما قد يعكش سلبا على أمن المنطقة ككل، و أمن الجزائر بصفة خاصة، إلا ان هناك دوافع قد تدفع دول الغرب و الجوار إلى المشاركة في التدخل العسكري، فالغرب مصالحه في ليبيا تنصب حول النفط، الذي لا يضمن حتى الآن إمكانية وصوله إليها، في ظل ظروف متوترة تعيشها البلاد و هو ما سيضر بمصالحه، و ذلك لتوتر العلاقات بينها و بين روسيا بعد الأزمة الأوكرانية، و فرض العقوبات الإقتصادية على روسيا، و هو الأمر الذي يحجم التعاون الأوروبي الروسي، أما دول الجوار فمن مصلحتها القضاء على بؤر الجماعات الإسلامية في ليبيا و تحديدا في مصر الأمر الذي قد يؤدي إلى إمكانية إخضاع ليبيا إلى مقتضيات الفصل السابع من الميثاق الأممي، الذي هو ملزم بتطبيقه جميع الدول مجددا، الأمر الذي يعطي لحلف الشمال الأطلسي "الناتو" الذي يعتبر الذراع الأيمن لمجلس الأمن، الحق في استعمال القوة مجددا لضرب المجموعات الإرهابية في ليبيا[1].

غير أنه ونظرا لعدم توافر الظروف والمعطيات فإن خيار التدخل العسكري مستبعد، خاصة أن هذا الخيار يتطلب غطاء دولي غير متوفر، وتنسيق إقليمي غائب، الأمر الذي يتطلب ضرورة تنسيق الجهود الليبية لحماية بلدهم من أي تدخل عسكري محتمل، و العمل على تقديم تنازلات تخدم ليبيا، و الإبتعاد عن فرض الرأي الأحادي، و اقصاء طرف على حساب طرف الأخر.

3- التسوية السلمية لحل النزاع الليبي:

إذا كان سيناريو الحل السلمي المقصود بالتسوية السلمية، إيجاد حل سياسي للنزاع الليبي بعيدا عن

[1]- مارتيني جيفري ، كريستوفر شيفيس، ليبيا بعد القذافي: الدروس و الأثار المستقبلية، تر:ادريس محمد علي قناوي (الولايات المتحدة الأمريكية ،راند،2014)، ص.75.

العنف ودون التدخل العسكري القسري، الذي ينهي حالة الاقتتال في ليبيا، ويدفع بها نحو بناء دولة مؤسسات، و يبدو هو الحل الأمثل إلا أنه الأصعب فقد يكون الخوف من تصعيد المعارك، وما قد تؤول إليه الفوضى، من تداعيات خطيرة هو الدافع لدى كافة الأطراف إلى العمل على التهدئة، ووضع اتفاق تسوية الذي اقترحته الجزائري و التي تعمل عليه من خلال الجولات التي يقوم بها الوزير المنتدب شخصيا عبد القادر مساهل، وكان آخرها الجولة الحادي عشر (11) في ماي2017، و اجتماعه بكل الفرقاء الليبيين، و حثهم على الحوار و التوافق و تقديم تنازلات، بما يخدم الأمن و الإستقرار في ليبيا، و لإحتواء الوضع أو التخفيف من حدته لابد أن يكون على أساس التسوية السياسية، ونبذ كل أشكال التفرقة من التطرف و من استعمال لغة السلاح و الإنتقام. وهذا لإستكمال المرحلة الإنتقالية، بإجراء إنتخابات برلمانية تشارك فيها جميع الأطياف الليبين دون إقصاء أو تهميش اي كان، سواء على أساس القبيلة التي ينتمي إليها أو توجهه الحزبي و السياسي، وجعل ليبيا فوق كل اعتبار، و العمل على الولاء للوطن لا للقبيلة أو معتقداته، و العمل على إجراء انتخابات رئاسية تكون حرة و نزيهة و بدون اي تدخل أو إعتبارات أجنبية، تضمن التداول السلمي للسلطة، بالإضافة إلى فتح الحوار والاتفاق على[1]:

– إبعاد كل التدخلات الأجنبية التي لها أطماع في ليبيا، و التي تزيد من الإنقسام و التطرف.

– المصالحة الوطنية الشاملة السلمية بين كل الأطراف المتنازعة، و العمل على مبدأ الحوار و التوافقات بين الليبيين، و العمل على تغليب المصلحة الوطنية، وتقديم تنازلات لصالح القضية الليبية.

– التأكيد على الديمقراطية، والتعددية السياسية الحقيقية و مشاركة كل أبناء ليبيا للخروج من الأزمة.

– جمع السلاح من كافة الجماعات المسلحة، وتوحيد الميليشيات المتفرقة في جيش وطني ليبي واحد[2].

– بناء مؤسسات سياسية أقوى، وإدخال التحسينات في الإدارة العامة في البلاد.

---

[1]- فرحاتي و اوشريف، ***مرجع سابق***،ص.241

[2]- ، مارتيني جيفري ، كريستوفر شيفيس، ***ليبيا بعد القذافي: الدروس و الأثار المستقبلية***، تر:ادريس محمد علي قناوي (الولايات المتحدة الأمريكية ،راند،2014)، ص.72

ويبقى الحل السلمي من أفضل الطرق لحل النزاع الليبي، عكس الحل العسكري الذي قد يؤدي إلى تصعيد الأزمة وتعقيدها وإنتشارها في دول الجوار، وما يترتب عن ذلك من تهديدات عدة بالنسبة للعديد من الدول خاصة في حالة نشوب حرب أهلية جديدة أو حتى في حالة تدخل عسكري أجنبي.

غير انه وبالرغم من هذه التوقعات المستقبلية للنزاع الليبي، يمكن القول إن المستقبل في ليبيا يظل مرهونا بجملة من المتغيرات في مقدمتها الوعي الحكومي لصعوبات تلك المرحلة، والعمل على وضع سياسات جادة للتغلب عليها، وكذا موقف القوى الخارجية إزاء التطورات الداخلية الليبية ودرجات الاستقرار في دول الجوار ودورها في المساهمة في حل النزاع الليبي وعودة الاستقرار بها وهو ما لا يتحقق إلا باستلام زمام حل الملف الليبي لليبيين لنفسهم دون أي تدخل أجنبي[1].

و من المفيد الإشارة إلى أهمية الدور الجزائري الذي تسعى من خلاله لتوفير مناخ الحوار السياسي الجاد، بين كل الأطراف المتنازعة دون إقصاء أي طرف. مع الحث على ضرورة عدم التدخل في الشأن الداخلي و احترام سيادة الدولة الليبية، و تحذر من خطورة التدخل العسكري في المنطقة، الذي لن يعصف بالأمن في ليبيا فقط، بل سينجر عن هذا التدخل سلسلة من النكبات منها خطر الإنقسام الليبي، ومنها التداعيات الأمنية ستشهدها جل دول الجوار، و لن تسلم الدول المتوسطية من اثارها، وهذا ما سيصدره النزاع الليبي، من تهديدات تتبلور أهمها في موجة الهجرة السرية غير المسبوقة، التي تنطلق من السواحل الليبية، نحو السواحل الجنوب الأوروبية، و من فوضى انتشار السلاح، و الجريمة المنظمة، و الإتجار بالمخذرات، و حتى الإتجار بالبشر. وهذا ما يتنافى مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و ما تحمله معها من تبعات إقتصادية، التي كلفت و ستكلف أموال طائلة من جراء الوضع غير مستقر في ليبيا، و كذا التهديدات الأمنية و حتى السياسية دون إغفال الجوانب الإجتماعية.

[1]– فرحاتي و اوشريف ***مرجع سابق***، ص.246.

استخلاصات واستنتاجات الفصل

– تعقيد الأزمة الليبية منذ انطلاقتها في سنة 2011، بعد التدخل العسكري لحلف الأطلسي لإسقاط نظام العقيد معمر القذافي، إضافة إلى عسكرة «الانتفاضة» المدعومة من الدول الخليجية وحلف شمال الأطلسي .

– إن من تداعيات التدخل العسكري الغربي في ليبيا، أنه خلّف بعد إسقاط نظام العقيد القذافي ميليشيات مسلحة، مستعدة لتقسيم البلاد بين قبائل الشرق وقبائل الغرب، إضافة إلى حرب أهلية متواصلة تغذّيها الخلافات القبلية، وارتباط القوى السياسية الليبية بالمحاور الإقليمية والدولية، التي عادة ما تتعارض مصالحها.

–لقد كان للعامل الأمني دورا أساسيا في تحديد المقاربة الأمنية الأمثل من قبل المجتمع الدولي لتسوية الوضع في ليبيا، و من دول الجوار لليبيا بما فيها الجزائر، مفاده أن استمرار الفوضى في ليبيا سيؤثر مستقبلا على كل المنطقة، و يتعدى ذلك إلى تهديدات اقتصادية و سياسية للدول الغربية.

– إلتزمت الجزائر الحياد عند بروز النزاع في ليبيا سنة 2011، من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومنه انطلقت المساعي الجزائرية من خلال مبادئ السياسة الخارجية المتمثلة في حسن الجوار و التعاون الدولي و حل النزاعات المسلحة بالطرق السياسية، المتبناة من مبادئ و أهداف ميثاق الأمم المتحدة.

– إن الدبلوماسية الجزائرية تلعب دورا مهما من أجل ضمان حلّ حقيقي للنزاع الليبي، من خلال المبادرة التي اقترحتها، أو من خلال مشاركتها للعديد من المؤتمرات و الإجتماعات المتعلقة بالحوار السياسي الليبي، وتنظيم اجتماعات بين دول الجوار كل من تونس و مصر للمساهمة في التسوية السياسية لحل النزاع ،و الحث على نبذ التدخل العسكري التي تحاول بعض الأطراف فرضه و العمل على السلام.

– أن الزيارات المتعددة التي يقوم بها الوزير المنتدب للاتحاد الإفريقي و الجامعة العربية عبدالقادر مساهل، في اطار الجولات التي تدخل في الجهود الدبلوماسية لحل النزاع بالطرقة الودية، ومحاولة ايجاد توافقات بين الأشقاء الليبيين، و هذا دليل واضح على حسن نية الجزائر الرافضة للتدخل

العسكري الأجنبي في ليبيا، و الوقوف على مسافة واحدة بين الأطراف المتنازعة، والحريصة على توحيد القوى السياسية الليبية حول مرجعية وطنية واحدة .

– مع مختلف السيناريوهات المتوقعة في حل النزاع الليبي لا يمكن لليبيين التنازل عن الحل السياسي لحل النزاع، فمختلف السيناريوهات المطروحة لا تزيد من النزاع إلا تعقيدا و بالتالي الحل السياسي هو الحل الأنسب لتجنب المزيد من الأضرار، و التي في النهاية ستؤدي إلى انهيار الدولة في حالة استمرار النزاع.

الخاتمة

الخاتمة

أما خاتمة الدراسة فيمكن الإشارة إلى الدبلوماسية الجزائرية عرفت أوج رقيها و سمعتها من خلال الدفاع عن الحرية و الإستقلال الوطني، في بداية ظهورها على المسرح الدولي من خلال المؤتمرات الدولية كمؤتمر باندونغ بأندونيسيا، الذي يعد بمثابة ميلاد دبلوماسية الثورة، حيث سجلت الجبهة بحضورها القوي لهذا المؤتمر أول إنتصار دبلوماسي لها الذي اتخذ قرارات حاسمة بمساندة الجزائر في كفاحها ما أجل تقرير مصيرها و استرجاع استقلالها، و أيضا من خلال ظهورها القوي في الهيئة الدولية (ONU)،بعد أن تشكلت الحكومة المؤقتة، و التي تبنت اتجاه واحد هو استرجاع السيادة الوطنية و من جملة هذه الأهداف هي: 1- تشكيل هيئة دبلوماسية تمثل البلاد في المحافل الدولية، 2- اقامة علاقات دبلوماسية مع مختلف الدول لكسب أكبر تأييد للقضية الجزائرية، 3- العمل على حمل فرنسا على التفاوض ، وذلك بإستعمال الضغوطات السياسية و الدبلوماسية و العسكرية. و بعد الإستقلال، وفي فترة الرئيس الراحل أحمد بن بلة و الرئيس الراحل الهواري بومدين تبنت خيار دعم و مساندة حركات التحرر في العالم من خلال فتح مكاتب لها بالجزائر، و دعمها ماديا و دبلوماسيا، كالمستعمرات السابقة للبرتغال في افريقيا مثل دور الجزائر في تحرير روديسيا الجنوبية (زمبابوي اليوم)، و جنوب غرب افريقيا (ناميبيا اليوم)، و كذا العمل على مناهضة نظام الآبرتاي في جنوب افريقيا، و محاربة الأمبريالية و الصهيونية، و مساندة القضايا العادلة كقضية فلسطين و الصحراء الغربية التي مازالت إلى يومنا هذا تساندهم في حقهم المشروع ألا وهو الإستقلال، وتعتبر فترة الستينات و السبعينات من القرن العشرين الفترة الذهبية للدبلوماسية الجزائرية لما عرفته من قوة و نشاط و التي مازال يشهد لها العالم إلى يومنا هذا.

بالإضافة إلى مساهمة الجزائر الفعالة في وساطتها من أجل تحرير الرهائن الأمريكيين المحتجزين في ايران سنة 1982، و دورها الإيجابي في حل النزاع الذي كان قائما بين العراق و ايران حول الحدود و تتويجه بالتسوية و وضعت اتفاقية سميت باتفاقية الجزائر، وأيضا انتعشت الدبلوماسية الجزائرية في فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بعد فترة الغياب عن الساحة الدولية بسبب الأزمة التي عرفتها الجزائر في التسعينات من القرن الماضي عادت و بقوة من خلال المساهمة الإيجابية في حل النزاع الإرتيري-الإثيوبي في القرن الافريقي، و توجت بالمصالحة والتي منه أشادت القوى الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية و هيئة الأمم المتحدة بالدبلوماسية الجزائرية، من خلال تقريب الجزائر وجهات النظر بين

الأطراف المتنازعة و التي جمعتهم الجزائر على طاولة الحوار، وهذا يعد بحد ذاته انتصارا للدبلوماسية الجزائرية التي أصبحت محل اهتمام الدول و القوى العظمى .

بالإضافة إلى تكفل الدبلوماسية الجزائرية وتبنيها القضية الليبية و التواجد في كل اللقاءات و المؤتمرات الدولية و الإقليمية و الجهوية التي تبحث عن آليات تنفيذ المصالحة الوطنية الليبية فالدبلوماسية الجزائرية تلعب دورا بارزا في حل للنزاع الليبي، من خلال المبادرة التي اقترحتها، أو من خلال مشاركتها للعديد من المؤتمرات و الإجتماعات الدولية المتعلقة بالحوار السياسي الليبي، و مشاركتها في "إعلان تونس" بين دول الجوار كل من تونس و مصر للمساهمة في التسوية السياسية لحل النزاع ،و الحث على السلام و نبذ التدخل العسكري التي تحاول بعض الأطراف فرضه.

و على ضوء هذه القرائن فإن مستقبل النزاع في ليبيا لابد و أن يجد حلا في الأفق العاجل، بإجراء مصالحة وطنية ليبية لا تستثني طرفا من الأطراف، وأن تعتمد على مبدأ المواطنة، ويكون الحل هو العمل على تقديم مصلحة ليبيا، بإعتبار أن استمرار النزاع قد يولد تداعيات خطيرة مما قد يساهم في تأزيم الوضع، و خاصة على دول الجوار من خلال تهديدها لأمنها الإقليمي.

و من خلال ذكر هذه النقاط نستنتج أن دور الدبلوماسية الجزائرية في حل القضايا و النزاعات الجهوية و الإقليمية قد تحقق إيجابيا، وهذا من خلال حل الكثير من النزاعات، خصوصا في افريقيا والعالم العربي و الإسلامي (اتفاق العراق و ايران)، ومازالت الجزائر تمارس مبادئها التي تتوافق مع الشرعية الدولية ومبادئ و أهداف ميثاق الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية المسلحة بالطرق السياسية .

ومن هذه الفكرة نعتبر أن دور الدبلوماسية الجزائرية كان دور إيجابي، و مازالت مع تلك الإمكانيات المتواضعة، بإعتبار أن الجزائر دولة ناشئة، و في طريق اكتساب شروط الدولة الإقليمية في الوقت المعاصر، مع اعتراف دولي بذلك و طلب من هذه الأخيرة (الدول العظمى) كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا للجزائر و حثها على لعب دور الدولة الإقليمية.

المراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

ا- الوثائق الرسمية

1- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1976

2- النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54، الجزائر، منشورات، ANEP، 2008

ب-الكتب:1- باللغة العربية:

1. الحافظ صلاح الدين، ***صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي،*** الكويت، عالم المعرفة،1990.
2. الصواني يوسف محمد، ***انتفاضة 17 فبراير في ليبيا اسقاط النظام و قضايا بناء الدولة في الربيع العربي الانتفاضة و الإصلاح و الثورة،*** لبنان، منتدى المعارف 2013
3. الظاهر نعيم ابراهيم , ***إدارة الأزمات***، الأردن، عالم الكتب الحديث، 2009
4. العربي اسماعيل، ***العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر***، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1982.
5. العربي الزبيري محمد، ***تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962 الجزء الثاني***، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999
6. العسلي بسام، ***الامير خالد الهاشمي الجزائري،*** بيروت دار النفائس، 1984
7. بجاوي محمد، الثورة ***الجزائرية والقانون 1960-1961***، الجزائر، دار الرائد للكتاب،2005،
8. بن حمودة بوعلام، ***الثورة الجزائرية: ثورة أول نوفمبر معالمها الاساسية***، الجزائر، دار النعمان للنشر والتوزيع،2012،
9. بن خدة بن يوسف، **اتفاقيات ايفيان**، تر: لحسن زغدار و محل العين جبايلي ، الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية،1987
10. بن القبي صالح، ***الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم ومحاضرات أخرى***، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر،2002
11. بكاي منصف، ***دور الجزائر في تحرير افريقيا و مقومات دبلوماسيتها الأفريقية،*** الجزائر،دار الأمة ،2016،
12. بوحوش عمار، ***التاريخ السياسي الجزائري***،بيروت ،دار الغرب الاسلامي ط1،1997.

12 .بوعشة محمد، ***الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي و ادارة الحرب الاثيوبية- الإرترية***، الجزائر، دار الجيل ، ط1، 2004.

حماد كمال ،***النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات***،لبنان،الدار الوطنية للدراسات والنش والتوزيع 1998.

13.جيمس داورتي ، بالتسغراف روبرت ، ***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية***، تر وليد عبد الحي،الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط 1،1985

14.سعيود أحمد، العمل ***الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954-1958***، الجزائر، دار الشروق للطباعة و النشر و التوزيع، 2002،

15.شريط، لخضر ***استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية***، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954،2007

16. عودة عبد المالك، قضية ***الجزائر في الامم المتحدة***، القاهرة، مطابع دار القومية، ب س ن،

17.فرحاتي عمر و يسرى اوشريف، ***تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري***، الدار الجزائرية للنشر و التوزيع،الجزائر،2016

18.لخضاري منصور ، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات –الميادين-التحديات، لبنان، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2016

19. محفوظ قداش، ***وتحررت الجزائر***، تر: العربي بوينون، الجزائر، دار الأمة ، 2011

20.وحدة البحوث والتوثيق، الملف: ***تطور الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962م دراسات و بحوث حول تطور الدبلوماسية الجزائرية*** الجزائر، دار هومة، ط2، 1998.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1-Christopher M.Blanchard: ***Libya : unrest and U.S.Policy, CRSReport for Congress***, 2012.

2-DAHLAB Saad ،***Mission accomplie pour l'indépendance de l'Algérie*** ،(Alger ،Ed. Dahlab ،1990.

3-Djoidi Noureddine***, Hommage au colonel Mokhtar Kerkeb***in Liberté du 20 Aout 2013.

4-Haddad Said: la Libye de Kadhafi : un pays sans sociétécivile , l'année du Maghreb , en ligne ,07/2011,mis en ligne le 01 janvier 2013 , sur : http : // année maghreb.revues.org/1257.pdf

5-GHALI BOUTROS BOUTRS ***‹le mouvement Afrou- Asiatique*** ‹ paris ‹presses universitaires de France‹1969.

6-Gilbert Achcar : ***L'insurrection libyenne entre le marteau de Kadhafi, l'enclume de l'OTAN et les confusions de la gauche, Nouveau Parit anticapitaliste***, http://www.npa2009.org/content/l%E2%80%.html, 03 Juin 2012.

7-Mandouze Andre ‹***La Révolution Algérienne par les textes: documents du F.L.N*** ‹Paris ‹F. Maspero, 1961

8-M.Blanchard Christopher ***: Libya : unrest and U.S.Policy, CRS Report for Congress***.2013

9-M.Cornevin . ***Histoire de l'Afrique contemporaine Payot***. Paris.1978

10-Perrin Delphin : ***l'état du monde 2011, Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste*** –bilan annuels de 1983 à 2012"

11-Shawn Fitzgerald :***military intervention in libya :humanitarian assistance or inevitable regime change*** ,Massachusetts institute of technology ,department of political science,12 december2011.

12-Shawn Fitzgerald ***: military intervention in Libya :humanitarian assistance or inevitable regime change*** .2012

ج-المجلات والدوريات:

1. بن العقون عبد الرحمان، **الدبلوماسية في ثورة التحرير الجزائرية، *مجلة أول نوفمبر*،**ع 68،أكتوبر1984.ص ص، 57.59
2. بن خليف عبد الوهاب، **أزمة المواطنة في المجتمع الليبي في ظل التوازنات بين القبيلة والدولة، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*** ،ع 01،0(1 جوان 2014)، ص ص. 58-67.

د-مقالات:

1. العنبكي طه حميد حسن، ***تطورات الصراع الاريتيري*** **–الاثيوبي و مواقف القوى و المنظمات الاقليمية و الدولية، القادسية للقانون و العلوم السياسية** ،م3 ،ع1-2 ،23ديسمبر2010.
2. مزاحم هيثم أحمد، **مسارات الحركة الإسلامية في ليبيا**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2013 .
3. مصطفى صايج، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساتها الأمنية على دول الجوار: الجزائر وتونس"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة،ع 3- (فيفري 2014)، ص ص.30-35.
4. زياني صالح، بلغالم أمال، تسميم الربيع الليبي: تأثير التجارة غير الشرعية للسلاح على
5. تأزيم الوضع وإعاقة الحل السياسي في ليبيا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،ع 08،(جانفي 2016)،ص ص.46-60.

ه-رسائل ومذكرات جامعية:

1. بن فليس احمد، ***السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات***، الجزائر، ،كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2007.
2. زاوشي صورية ،***أمن منطقة شمال افريقيا في ظل الأزمة الليبية التحديات و التداعيات 2011-2015*** ،الجزائر، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، أطروحة دكتوراه، تخصص الدراسات الإقليمية2016/2015.
3. سلاماني عبد القادر ،***الاستراتيجية الفرنسية لإجهاض مشروع الدولة الجزائرية الحديثة1832-1847*** ،وهران، كلية العلوم الانسانية والحضارة الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر،2009.
4. العايب سليم ، **الدبلوماسية الجزائرية في اطار الاتحاد الافريقي**، الجزائر، كلية الحقوق ،جامعة الحاج لخضر باتنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الدبلوماسية و العلاقات الدولية،2010-2011.
5. فشار عطاء الله، ***دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية***، الجزائر، كلية العلوم الانسانية، جامعة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تاريخ،2000-2001.

6. قارة ليلى ،***الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي 2010/1963***، الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام،جامعة الجزائر03، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص دبلوماسية،2011
7. لحلوح بلقاسم، ***دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة***، الجزائر، كلية الحقوق، جامعة البليدة، رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، قسم القانون العام، 2004.
8. لبنى بهولي، ***الأزمة اللبنانية بعد اتفاق الطائف بين المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية***، الجزائر، كلية الحقوق. جامعة محمد خيضر بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2010

و-التقارير و الدراسات:

1. تقرير الشرق الاوسط 115 – 14 كانون الاول/ديسمبر 2011: ***المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الامنية في حقبة ما بعد القذافي***، مجموعة النزاعات الدولي.
2. جيفري مارتيني، شيفيس كريستوفر، ***ليبيا بعد القذافي: الدروس و الأثار المستقبلية***، تر:ادريس محمد علي قناوي، الولايات المتحدة الأمريكية ،راند،2014

3. التقرير الكامل للجنة الدولية لتقصي جميع انتهاكات القانون الدولي المزعومة في ليبيا.2012
4. ***تداعيات الربيع العربي أمنياً على ليبيا واقع و رؤية*** ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية برعاية مركز كارنغي للشرق الأوسط 22 **– 23 كانون الثاني/ يناير. 2014**
5. النوي أحمد، ***يوم دراسي حول الامير خالد بمناسبة الذكرى الخمسين لوفاته الجزائر***، المركز الوطني للدراسات التاريخية، 1986 .

ي-المواقع الالكترونية:

1-**"*الدبلوماسية* الجزائرية خلال الثورة التحريرية"**،
، بتاريخ: http://www.algeriagate.info/2014/11/blog-post_10.html
2017/03/14على الساعة 22:37.

2- بوابة خاصة بالإحتفاء بالذكرى الخمسين للإستقلال،**" *مظاهرات 11 ديسمبر 1960*"** على الرابط :
https://services.mesrs.dz/Portail_MESRS_ind/histoire/Evenements_ar14.html
.، بتاريخ 18-03-2017 على الساعة 19:00

3- **" تعرف على اعلان تونس لحل الأزمة الليبي" -**
http://www.aljazeera.net/home/print/79bd6d3d-04cf-4270-bd2702eaa9aa5f7a/975c159b-7167-4f48-b5aa-3a53770e7dd0 ،
بتاريخ 2017-06-03، سا **14:33.**

4- زياد عقل، **التحرك المصري في الأزمة الليبية،**
http://acpss.ahram.org.eg/News/5624.aspx بتاريخ 2017/05/22 ، 21:33

5- **عبد القادر مساهل في ليبيا.. أي رسائل يحملها للبلد؟ -**
https://medium.com/arabi-21:57 سا،2017/06/05 بتاريخ ،

6- حفيظ صواليلي، **تفاصيل المبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية،**
http://www.elkhabar.com/press/article/67227/%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9/#sthash.0j1V2lzx.dpbs
ar14.html ، بتاريخ 2017/05/23 على الساعة

7–قط سمير، **السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات** «، على الرابط:
http://democraticac.de/?p=43847، بتاريخ:2017/04/25 على الساعة 18:00

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/7fd9ee29-e316-44bb-ab8b-3eb0b7e2aced.

8- محمد بن أحمد، **الرئيس بوتفليقة والفريق توفيق و قايد صالح يعتقدون أنه "فخ" منصوب لبلادنا إمكانية التدخل عسكريا في ليبيا** مطروحة نقلا عن
http://www.elkhabar.com/press/article/57818/%D8%A5% 85:
تاريخ التصفح 2017/05/05 التوقيت 12:00

9–ق. مصطفى، **محاولات للاستثمار في الاحتجاجات وباريس تخطب ودّ الجزائر**، يومية صوت الأحرار ، نقلا عن:http://www.sawtalahrar.net/ara/national/21862.html
تاريخ التصفح:2017/04/14. التوقيت: 08:30.

10– صادق حجال،هشام الغنجة، **السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية: بين الثبات على المبادئ وضرورات التكيف،**
http://democraticac.de/?p=46763، التاريخ 2017/05/28 سا5:33.

11- **أزيد من 1360 احتجاج بولايات الجنوب الجزائري في** 2014، نقلا عن:
http://www.anfaspress.com/index.php/2014-06-07-15-25-52/item/16910-1360-2014 .23:45: التوقيت1تاريخ التصفح: 2017/04//15.

12-دارسة: **المستقبل الليبي ببحث عن خارطة طريق الجزء الثاني(الأخير)**، اعداد: مركز المزماة للد راسات والبحوث، نقلا عن:

http://almezmaah.com/ar/news-view-4145.html تاريخ التصفح:2017/04/20. التوقيت: 13:45.

13- خريطة توضح حدود دولة ليبيا وأهم مدنها

http://www.google.com/imgres?imgurl=http://specials-news.com/wp-content/uploads /2015/09/libyamap3.jpg&imgrefurl

-Libye : ce que l'on sait du conseil national de transition , le monde , 23-08-2011.sur le site : *le monde.fr* .19 :00 التوقيت .2017/04/20:تاريخ التصفح

- Gilbert Achcar : ***L'insurrection libyenne entre le marteau de Kadhafi, l'enclume de l'OTAN et les confusions de la gauche, Nouveau Parit anticapitaliste***, http://www.npa2009.org/content/l%E2%80%.html, (09 mai 2017 17:00).

الفهرس

الفهرس	
ملخص الدراسة	
خطة الدراسة	
مقدمة	01
الفصل الأول: ميلاد الدبلوماسية الجزائرية ومبادؤها	10
المبحث الأول: ميلاد الدبلوماسية الجزائرية ومحاولة استرجاع السيادة الوطنية التي تم حجبها في جويلية 1830.	11
المطلب الأول: البدايات الأولى لصور الدبلوماسية الجزائرية (الأمير عبد القادر والأمير خالد)	11
المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة (1954-1962)	15
المطلب الثالث: أهم عناصر ومبادئ الدبلوماسية الجزائرية أثناء الكفاح المسلح (1954-1962)	17
المبحث الثاني: مراحل الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة (1954-1962)	21
المطلب الأول: تشكيلة الحكومات المؤقتة للجمهورية الجزائرية أثناء الثورة	21
المطلب الثاني: اهم المحافل الدولية التي سجلت الدبلوماسية الجزائرية حضورها.	25
المبحث الثالث: نتائج الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة	28
المطلب الأول: مساعي هيئه الأمم المتحدة في تدويل القضية الجزائرية مع فرنسا.	29
المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية	34
استخلاصات واستنتاجات الفصل	39
الفصل الثاني: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية	41
المبحث الأول: فترة القوة والنشاط للدبلوماسية الجزائرية (المساهمة في دعم حركات التحرر)	41
المطلب الأول: أسس السياسة الافريقية الجزائرية وتطورها	42
المطلب الثاني: المساهمة الجزائرية في تحرير بعض المستعمرات البرتغالية	47

المطلب الثالث: دور الجزائر في تحرير روديسيا الجنوبية وجنوب غرب افريقيا وجنوب افريقيا:	53
المبحث الثاني: نماذج من النشاط الدبلوماسي في حل النزاعات الإقليمية	60
المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية	60
المطلب الثاني: صور للدبلوماسية الجزائرية في حل بعض الأزمات الاقليمية	64
استخلاصات واستنتاجات الفصل	69
الفصل الثالث :الحرب الأهلية في ليبيا ودور الدبلوماسية الجزائرية في حلها	71
المبحث الاول: ظهور النزاع في ليبيا بداية 2011 سقوط نظام العقيد القذافي	71
المطلب الأول: أسباب وبوادر ظهور النزاع الليبية	72
المطلب الثاني: أطراف صراع النزاع الليبية سنة 2011:	75
المبحث الثاني: تداعيات النزاع الليبي 2011-2011	81
المطلب الأول: نتائج وأثار النزاع الليبي على دول الجوار	81
المطلب الثاني: أثار النزاع الليبي على الأمن في الجزائر	86
المطلب الثالث: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للنزاع الليبي على الجزائر	91
المبحث الثالث: أهم الحوارات السياسية في حل النزاع الليبي ودور الجزائر اتجاه النزاع الليبي	93
المطلب الأول: أهم ماجاء في حوار الصخيرات و مدى تنفيذه	93
المطلب الثاني: دور الدبلوماسية الجزائرية من النزاع الليبي 2011-2017	97
المطلب الثالث: النظرة المستقبلية للنزاع الليبي	103
استخلاصات واستنتاجات الفصل	108
الخاتمة	111
قائمة المراجع	114
الفهرس	122